الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحيى–جيجل–

كلية الآداب واللغات — قسم اللغة والأدب العربي

الرقم التسلسلي:

مذكرة بعنـوان:

المصطلح الدلالي في كتاب مصطلحات الدلالة العربية لجاسم محمد عبد العبود

دراسة في المرجعيات العلمية

مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

تخصص: مصطلحية

إعداد الطالبتين:

- سلوى سرار
- مفيدة منهان

إشراف الأستاذ:

بشير أعبيد

أعضاء لجنة المناقشة:

1–الأستاذ:	عبد المالك بن شافعة	رئيسا
2–الأستاذ:	بشير أعبيد	مشرفا ومقررا
3–الأستاذ:	عباس حشاني	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2016-2017م /1437-1438 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم
إنه من سليمان وإنه

شكر و عرفان

لأن واهب النعم يستحق الحمد والثناء فإننا نحمد الله الذي أنعم علينا بنعم لا تعد ولا تحصى.

إلى الذي أحببناه ولم نره ونسأل الله أن يجلنا بصحبته في نعيمه، خليلنا رسول الله –صلى الله عليه وسلم–

ولأن صاحب الفضل يستحق التنويه والإمتنان والشكر، فإننا نتقدم بالشكر الجزيل في نهاية مشوارنا الدراسي وسنوات المثابرة بهذا العمل إلى الأستاذ المشرف:

"بشير أعبيد"

حاولنا كثيرا أن نجد تلك الكلمات التي توفيك حقك من الشكر إلا أنها خانتنا كثيرا.

فماذا يستطيع القلم أن يعبر أمام ما لمسه فيك من طيب وتسامح أم ما لمسه فيك من تواضع في عملك مع كل الأعضاء على السواء أم نترك القلم يحكي عن قيادتك الناجحة وإدارتك لنا بكل حب و إخاء وتسهيل الكثير من العقبات التي قابلتنا خلال إنجاز هذا العمل يقولون لكل ربان سفينة وأنت أثبت أنك حقا نِعم الربان ونعم القائد لنا

كثيرة هي الأشياء نود شكرك عليها لكن نظن بأن كلمة واحدة قد تغني عن كل كلمات الشكر

"شكرا جزيلا لك"

سلوى مفيدة

أهدي ثمرات البحث هذه:

لوالدتي أحق الناس بكل إنجاز بذلت فيه من وقتي و أصرفت فيه من عمري ...إلى من علمتني العطف و الصدق

و التسامح و الوفاء الخالص ...صاحبة القلب و الفؤاد الكبير ... و القلب النير الهنير "أمي الحبيبة"

لوالدي الذي كلّه الله بالذيبة و الوقار.. إلى من علمني العطاء بدون انتظار...إلى من أحمل اسمه بكل افتخار "**أبي الغالي**"

أبدي ثمرة جهدي هذه و مفتاح تخرجي هذا إلى جميع الأل و الأقارب و الأصدقاء و العائلة، أخص بالذكر إخوتي: **سفيان، فؤاد، أمين، بلال، موسى.**

إلى أخواتي: **ليلى، لبنى، نجاة، إيمان.**

إلى البراعم السعادة والفرح : **شهرزاد، شيراز، خليل، شادية، يسرى، إلياس، صلاح الدين.**

إلى اللواتي وجدت فيهن الحب و الحنان صديقاتي: **سهام، لبنى، وافية، فيروز، فريا ل**

إلى من شاركتني في هذا العمل " **سلوى** "

إلى كل الأهل و الأحباب

إلى كل من أعانني من قريب أو من بعيد

و إلى كل أساتذة قسم الآداب و اللغات

إلى كل من جمعتني بهن مقاعد الدراسة وآخت بيننا مدرجات الجامعة

إلى كل من علمني حرفا من الإبتدائي إلى الجامعة

إلى كل من أعرفهم من قريب أو من بعيد إلى كل من إحتوتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي.

إلى كل من يعرفني إلى كل من أحبني أهدي ثمرة جهدي هذا

مفيدة

إلى من قال فيهما الرحمن "واخفض لهما جناح الذل من الرحمة ، و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى من رآني قلبها قبل أن تراني عينها، إلى منبع الحياة و الحنان، ورمز الإيمان، و إلى من ضحت بشبابها من أجلنا

إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها إلى التي امتلأ قلبي خبابها وعلمتني أبجديات الحياة فكانت خير المدارس إلى من تعجز كلمات الشكر والوفاء عن شكرها " **أمي الغالية**".

إلى الذي أنار لي درب الحياة إلى ركز الأبوة ومفخرة عزي ومثلي الأعلى إلى الذي كان عوني وسندي في حياتي إلى الذي لم يبخل علينا بعطائه وحنانه "**أبي العزيز**"

إلى إخوتي: **عزوز، بوعلام، رياض، بلال، عثمان**، و أخواتي: **مسعودة، صبرينة، نجوى**

إلى عصفورتي المغردة: "**لجين**" وأمها العزيزة "**كريمة**"

إلى البراعم السعادة والفرح: **محمد، وليد، أميمة، رتاج، ضياء الدين، لميس، إياد، أماني، لجين، مهدي، منصف**

إلى من منحني الله إياهن القدر وجمعني بهن الزمان يوما وسأبقى أذكرهن دوما صديقاتي وأخواتي:

نريمان، سمية، كريمة، مريم، عائشة

إلى من قاسمتني هذا العمل "**مفيدة**"

إلى كل من أعرفهم من قريب أو من بعيد إلى كل من إحتوتهم ذاكرتي و لم تسعهم مذكرتي

إلى جميع الأصدقاء بقسم اللغة و الآداب العربي

و إلى كل أساتذة قسم الآداب و اللغات

إلى من علمني كل حرف منذ بداية مشواري الدراسي، إل كل من أحبني وتمنى لي الخير

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

سلوى

مقدمة:

يعد علم الدلالة من العلوم القديمة الحديثة؛ قديم في أصوله ومباحثه و مشاركته لعلوم اللغة والأدب، فكل علم من علوم اللغة له دلالة كأن تقول: الدلالة الصوتية، أو، دلالة الصرفية، أو الدلالة النحوية، أو الدلالة المعجمية، وحديث في فصله كعلم مختص عن علم البلاغة وعلوم اللغة، وحديث أيضا في مناهجه التي امتزجت بين مناهج علم الدلالة عند العرب، وعلم الدلالة الغربي، اللّذين تناوبا الأدوار في استفادة كل واحد منهما من الآخر، و ولادة هذا العلم ذي الأصول القديمة قدم اللغة واشتراكه مع تلك العلوم منع الفرصة على الدارسين من دراسته، إلا حديثا، وبالنتيجة تأخر بحث مصطلحاته التي تمثل نصف علم الدلالة.

ولأن المصطلحات تمثل اللّبنة الأساسية في كل علم، فإن اللّغة هي الأداة الأساسية المعبّر بها في العلوم عن هذه المصطلحات والمفاهيم بما يستوجب فك رموزها لتبليغ الرّسالة، وبلوغ العملية التواصلية.

وقد وضع اللّغويون ذلك على عاتق علم الدلالة الذي يُعدّ أحد فروع اللّسانيات وأهمها، وأمتعها في آن واحد، ولهذا وقع اختيارنا على المصطلح الدلالي لدراسته في مدونة حديثة، قيدناها في موضوع وسم بعنوان:

المصطلح الدلالي في كتاب مصطلحات الدلالة العربية لجاسم محمد عبد العبود –دراسة في المرجعيات العلمية–

وقد كانت أهم الدوافع التي دفعتنا إلى البحث في هذا العمل هو حبنا الجم لهذه اللّغة المباركة لغة القرآن الكريم، التي لولاها ما تطورت علوم اللّغة العربية، ومنها علم الدّلالة الذّي يتسم بصفات تجمع كل هذه العلوم وهو يستحق أن تحدد مصطلحاته وتبحث على الرّغم من اشتراكها في أكثر من علم، وهذا دفعنا إلى تناول تلك المصطلحات التي لم تدرس إلاّ في بحوث صغيرة منشورة في بعض المجالات والصحف، وكان عنوان بحثنا هو المصطلح الدلالي في كتاب جاسم محمد عبد العبود دراسة

في المرجعيات العلمية، فهو محاولة جادة في البحث في المصطلح الدلالي الذّي لم يبحث فيه كما بُحث في المصطلح الصوتي، والمصطلح الصرفي، والمصطلح النحوي، والمصطلح البلاغي والمصطلح اللغوي.

أمّا سبب اختيار هذا الموضوع إضافة إلى أهميته هو الشّغف بالبحث أولا، والاعتراف بفضل القدامى ثانيا، إضافة إلى أهمية علم الدلالة الذي يبحث في المعنى، وما فيه من تعقيد يعطي الباحث متعة راقية.

وقد طرح البحث عدة إشكالات تتطلب منا محاولة الإجابة عنها، منها:

- ما هو المصطلح الدلالي؟ وما هي إشكالاتُه ؟

- ما مدى علاقة المصطلح الدلالي بالعلوم الأخرى؟

- هل مرجعيات المصطلحات الدلالية أحادية أم متعددة؟

للإجابة على هذه الأسئلة، حاولنا تسليط الضوء على المصطلحات الدلالية في كتاب جاسم محمد عبد العبود، ومتابعة تطور هذه المصطلحات والمفاهيم من ناحية ضبط مدلولها من جهة والوقوف على مدى استقرارها من جهة أخرى.

وقد اعتمدنا في ذلك على عّدة مصادر ومراجع أهمها:

كتاب البيان والتبيين للجاحظ، وكتاب علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية لعلي القاسمي كتاب آليات وضع المصطلح لخالد اليعبودي، إضافة إلى كتاب مصطلحات الدلالة العربية لجاسم محمد عبد العبود، وهو المدونة التي ستعنى بالدراسة. وغيرها من المصادر التراثية والمراجع الحديثة.

والهدف من هذه الدراسة هو تتبع وتبيين المصطلح الدلالي عند جاسم محمد عبد العبود.

واعتمدنا للإجابة على جملة التساؤلات الآنفة الذّكر خطة رأيناها الأنسب لموضوعنا هذا ضمن فصليين:

الفصل الأول نظري عنوناه بـــ: علم المصطلح وعلم الدلالة مهّدنا له في المبحث الأول بمفهوم المصطلح وعلم المصطلح، ثم نشأته عند العرب والغرب وأهميته، أما المبحث الثاني فكان بعنوان مفهوم الدلالة، وتعريفاتها عند: اللّغويين، وعند الفلاسفة والمناطقة، وعند الأصوليين، وعند البلاغيين، وعند المحدثين، ثم مفهوم علم الدلالة، ونشأتها عند العرب والغرب، أما المبحث الثالث فتناولنا فيه المصطلح الدلالي وإشكالاته.

الفصل الثاني تطبيقي عنوناه بـــ: المصطلحات الدلالية في الكتاب –دراسة في المرجعيات العلمية– مهّدنا له في المبحث الأول بتعريف المدونة، وفي المبحث الثاني بناء هيكل المدونة، أما في المبحث الثالث فتناولنا فيه المصطلحات الدلالية في الكتاب ودراسة مرجعياته العلمية واعتمدنا على منهجيتة الكاتب في ترتيب المصطلحات.

متكئين في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لمساعدتنا في الكشف عن المعاني والمفاهيم عموما، بصورة أقرب إلى التفصيل، مع محاولة استيفاء بعض شروطه في الدراسة المصطلحية التي تعتمد على إحصاء النصوص التي وردت فيها المصطلحات، وإخضاعها للمعجم بنوعيه اللغوي والمصطلحي ثم دراستها. وكذلك الغوص أكثر في علم الدلالة ولن يكون ذلك إلا بالإطلالة على بعض مصطلحاتها والتعرف على مرجعياتها، فكان لا بد من إحصاء جميع المصطلحات الدلالية الواردة في الكتاب – حسب موقعها فيه – وقبل دراستها كان لا بد من إسقاط عدد كبير منها لأن المجال لا يتسع لدراستها كلها، ليشكل هذا الجانب أول عائق صادفنا في بحثنا نظرا لضيق الوقت، جرّ معه صعوبات أخرى كوجود بعض المصطلحات التي لها معانٍ في مجال معين ولها معانٍ أخرى في اللغة بالتحديد، مما أحدث إشكالا في تصنيفها أو إسنادها إلى مرجعياتها الحقيقية، إضافة إلى قلة الدراسات التي تناولت المصطلح الدلالي.

وعلى الرّغم من ذلك تغلّبنا عليها بالصبر وبذل الجهد، حرصا على إظهار البحث بصورة تليق بلغة القرآن، ليظهر إلى النّور عملنا هذا بفضل اللّه تعالى وبتوفيق منه والحمد والشكر له أولا وأخيرا.

وفي الأخير لا ندّعي أننا استوفينا الموضوع بجميع جوانبه وحقه من الدراسة غير أننا بذلنا الجهد وأخلصنا في هذا العمل.

ومن منطلق حديث الرّسول صلّى الله عليه وسلّم: « من لا يشكر الناس لا يشكر الله » ومن باب الاعتراف بالجميل نتوجه بجزيل الشّكر إلى الأستاذ **"بشير أعبيد"**، الذّي لم يبخل علينا من نهره الدافئ حول هذا الموضوع، ونسأل الله تعالى أن يحفظه من كل مكروه، ويمدّه بالصحة والعافية حتى يستفيد منه جهود العلم، وأن يجعل ذلك في ميزان حسناته، كما نتوجه بخالص التحية والتقدير إلى كل أساتذة قسم اللّغة والأدب العربي، ولا يفوتنا شكر أعضاء لجنة المناقشة الذين لِتكرّمهم بقراءة هذا البحث وتطعيمه بملاحظاتهم وتوجيهاتهم النيرة.

وما توفيقنا إلا بالله العلي العظيم، وعليه توكلنا وإليه نُنيب.

أولا– مفهوم المصطلح:

عند البحث عن لفظتي مصطلح أو اصطلاح في ثنايا العربية يتراءى للدارس أنهما مأخوذتان من جذر لغوي واحد هما المادة اللغوية (ص ل ح) أو (صلح)، هناك تحول صوتي واضح يعكسه الانتقال من الصلاح، وهو المصدر الحقيقي للفعل إصلاح أو اصطلاح في ما يخص الاصطلاح فهو مصدر اصطلح نعني بذلك الكلمات المتفق على استخدامها بين أصحاب التخصص الواحد للتعبير عن المفاهيم العلمية لذلك التخصص، أما المصطلح فهو مصدر "ميمي" من الفعل اصطلح[1].

إذا كان (صلح) على وزن (فعل) فإن (اصطلح) على وزن (افتعل)، هذا يعني أن اصطلح على وزن استلح، إذ يفهم منه أن التحول الصوتي ناجم عن استبدال الطاء بالتاء في الصيغ المزيدة مثل (افتعل) إذا كانت فاء الفعل صادا، كما هي الحال في "اصتلح" فإن العربية تميل إلى إقصاء التنافر الصوتي الحاصل من تجاوز الصاد والتاء في النطق.

1– لغة:

ورد في كتاب **مقاييس اللغة** (ابن فارس ت395هـ) أن: « الصاد، واللَام، والحاء أصل واحد يدل على خلاف الفساد"يقال صلُح الشيء يصلح صلاحاً، ويقال صلح بفتح اللَام »[2].

و في **معجم المحيط** يقول ابن سيده (ت458هـ) أن:« الصلاح ضد الطَّلاح، صلح، يصلح صلاحا، وصلوحا، فهو صالح، وصليح، والجمع صلحاء، وصلوح، وصلح كصلاح، والرجل صالح في نفسه من قوم صلحاء وصالحين »[3].

وذكر هذا المصطلح في كتاب البلاغة **للزمخشري**(ت 538هـ):«صلح فلان بعد الفساد، وصلح العدو، ووضع بينهما الصلح، وصالحه عليه، وتصالحا عليه، واصطلحا، وهم لنا صُلحٌ أي

[1]– ينظر: ممدوح محمد خسارة: علم المصطلح و طرائق وضع المصطلحات في العربية، دار الفكر،ط1، 2008 م، ص 13 .

[2]–أحمد بن فارس: معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة و النشر، بيروت، ط1، 1992م، مادة (صلح) ج3، ص 303.

[3]–ابن سيده (علي بن إسماعيل): المحكم و المحيط الأعظم في اللغة، تح: عائشة عبد الرحمان، القاهرة، مصر، ط1، 1985م، ج3، ص 109ـ110.

مصالحون»[1].

وإلى ذلك ذهب **الرازي** (ت 660هـ)في صحاحه بأن: « الصُلح ضد الفساد، ونقل الفرَاء صَلُح أيضا بالضم، وهذا يصلح لك و الصلاح بالكسر مصدر المصالحة، والاسم (الصلح) يذكّر و يؤنّث وقد اصطلحا، وتصالحا، وصَّالحا ضد الفساد، والمصلحة واحدة المصالح والاستصلاح ضد الاستفساد»[2] .

كما جاء في **اللسان**: « الصَلُحَ ضد الفساد، والصُلح تصالح القوم بينهم، وقوم صَلُوحٌ متصالحون والصلح، السلم، وقد اصطلحوا وصالحوا، واصَّلحوا، وتصالحوا مشددة الصاد قلبوا التاء صادا وأدغموها في الصاد بمعنى واحد»[3].

فالصلاح بين القوم لا يتم إلا باتفاقهم؛ فهو يدور حول مفاهيم الاتفاق على معاني"الصلح" والسلم والتصالح، والتعارف، والمواضعة، وكل ما ينافي الخلاف والفساد. ثم ما لبثت دلالة مصطلح أو اصطلاح أن اتجهت تدريجيا إلى: الاتفاق، والتسمية في متون المعاجم العربية حسب ما تطرق إليه اللغويون العرب القدامى سالفي الذكر.

ويعرفه **الفيروز آبادي** (ت817هـ)بـ: «الصَّلاح ضد الفساد، كالصَّلُوح كمنع وكرم، وهو صلح بالكسر، وصلح، وأَصلحه ضد أَفسده، الصُلح بالضم السلم، وصالحه مصالحة، وصلاحا واصطلحا واصالحا، واصتلحا، وصلاح كقطام، والمصلحة، واحدة المصالح»[4].

ونجده عند **التهانوي**(ت1158هـ) بـــ:«الصُلح اسم من المصالحة خلاف المخاصمة مأخوذة من الصلاح، وهو الاستقامة، صلُح الشيء، إذ زال عنه الفساد»[5].

---

[1]– الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري): أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ط1، 1988م، ج2، ص 554.

[2]–الرازي (محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، الرازي): مختار الصحاح، مكتبة لبنان، ط1، 1986م، ص 154.

[3]–ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ت 711هـ): لسان العرب، دار صادر، الطبعة الجديدة، بيروت، لبنان، 2000م، ص 267.

[4]– الفيروز آبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي الشيرازي) :القاموس المحيط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ،ط5، 1425هـ 1995م، ج1، فصل الصاد باب التاء، مادة الصلاح، ص 322.

[5]–التهانوي (محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي): موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1997م، ج2، ص 1903ـ1904.

وفي **معجم الوسيط**:«صلُح صلاحًا، وصلوحا زال عنه الفساد، وصلُح الشيء كان نافعا أومناسبا، ويقال هذا الشيء يصلحُ لك(صلح)صلاحًا، وصلُوحًا صلُح فهو صليح، (أصلُحَ) في عمله، وأمره أتى بما هو صالح، نافع، و الشيء أزال فساده»[1].

أما **لويس معلوف** (ت1365هـ) في معجمه يقول:«صلُح، وصلاحًا، وصلوحًا، وصلُوحاً وصلاحه ضد فساده»[2]. لتتّخذ مادة صلح – هنا– الضد مفهوما يقابل المعنى المراد، أي أن الصلاح ضد الفساد، والمصالحة ضد المخاصمة، كما قد ثبث في المصنفات العربية القديمة أن مادة صلح بمختلف مشتقاتها تدل أيضا على التعارف والاتفاق، إذ لا غرابة في وجود تقارب أو مناسبة دلالية بين الصلاح والاتفاق.

وبالعودة إلى معجم «**Le Robert** » المصطلح تتجاذبه عدة دلالات منها ما هو جغرافي وما هو منطقي، وما هو اقتصادي، ولعل أهمها التعريف التالي :

Terme: « Mot appartenant a une vocabulaire spéciale » [3]

وفي قاموس « **Oxford** » نجده:

Term: « Word or phrase used as the name »[4].

والنصان يترجمان بـــ: « المصطلح كلمة تنتمي إلى مفردة لغة خاصة » .

فالمعاجم العربية ربطت مصطلح"Terme" بمفهوم علمي محدد، وبمجال علمي، وتقني معين وحددت استعماله في حقل له خصائصه، ومعاييره، وضوابطه التي يفقهها ذوي الاختصاص.

وعلى الرغم من الحكم بالترادف على لفظتي مصطلح واصطلاح نتيجة الاستعمال والشيوع إلا أن هناك من أقر بوجود اختلاف بينهما؛ «فالمصطلح عبارة على وحدة مركبة من دال ومدلول تتمثل أهميته في معرفة الشيء اللغوي الذي يتلاءم مع المدلول، أي أن نبحث عن الدال أو التسمية اللغوية

---

[1]–مجمع اللغة العربية :المعجم الوسيط، تح :إبراهيم مصطفى وآخرون، القاهرة، مصر، ط4، 2005 م، ،ص525.

[2]–لويس معلوف اليسوعي: المنجد في اللغة والإعلام، دار المشرق، مكتبة الكاثوليكية، بيروت، لبنان ط43، 2008م، ص 432.

[3]_Le Robert illustre D'aujourd'huit,dictionaire francaise et nom proper,édition mise à jour,en 1997,p1595

[4]-Oxford advanced learner's dictionary of English,Oxford University pross 7th,Edition,p1583.

للمدلول أو المفهوم، أما الاصطلاح، فينطلق من الدال (اللفظ أو الشكل) إلى المدلول (معنى)، أي نبحث للشكل على المعنى»[1].ليثبت معنيان لأصل المصطلح؛ بحيث: إن أُريد بالمصطلح الكلمة المفردة فهو يعني المفهوم، ويعني كذلك المعنى اللغوي الذي جاء منه المفهوم الاصطلاحي الذي كان سبب في رفع اللفظة إلى درجة المصطلح.

2- اصطلاحا:

يقول **الجاحظ**(ت255هـ) في معرض حديثه عن المصطلح:« وهُم تخيّروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له اسم في لغة العرب فصاروا في ذلك سلفا لكل خلف، وقدوة لكل تابع»[2].

ويعرفه **الجرجاني**(ت816هـ): « الاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل موضعه الأول»[3]. أو هو: «إخراج اللَّفظ من معنى لغوي لأخر لمناسبة بينهما، وهذه المناسبة لا تكون دائما في المصطلحات لذا يقال "لا مشاحة في الاصطلاح" إذا كانت لا توجد مناسبة بين الكلمة والمصطلح، وقيل: الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ بإزاء المعنى وقيل الاصطلاح إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد، وقيل: الاصطلاح لفظ معيّن بين قوم معينين »[4].

ويذهب **يوسف محمد رضا** في تعريفه للمصطلح على أنه :«ما وقع الاتفاق عليه لتسمية شيء، أو ضبط حقيقة علمية»[5].

ويعرفه **الكفوي** في قوله: «الاصطلاح هو اتفاق القوم على وضع الشيء، وقيل إخراج الشيء عن المعنى اللغوي إلى معنى أخر لبيان المراد»[6].

---

[1]-هشام خالدي: صناعة المصطلح الصوتي في اللسان العربي الحديث، دار الكتب العلمية، لبنان، 2012م، ص107 .

[2]-الجاحظ (أبو عثمان بن بحر): البيان والتبيين، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط7، 1997م، ج1، ص 139.

[3]- الشريف الجرجاني (علي بن محمد): التعريفات، تح: محمد المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، مصر، ص27 .

[4]-المرجع نفسه، ص ن.

[5]-يوسف محمد رضا: معجم الكلاسيكية العربية والمعاصرة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2006م، ص 1489.

[6]-الكفوي (أبو البقاء أيوب بن موسى حسيني الكفوي): الكليات، المعجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة ، دمشق، 1992م ، ص 129 .

كما يُعرَّف المصطلح بأنه: « رمز لغوي يدل على تصور ذهني أكثر ما يكون متفق عليه، وهذا التصور يربط بين المصطلح، والمفهوم»[1].

والملاحظ في هذه التعريفات أن في كل تعريف منها نجد لفظ"اتفاق"، سنحاول التعمق بعض الشيء في هذه المسألة؛ فمصطلح (الاتفاق)يكون بين المتكلم والمخاطب، أوبين مجموعة من الناس، أو بين دولتين تتكلمان اللغة نفسها، وفي هذا الصدد يقول **خالد اليعبودي**: إنه يمكن اعتبار تعريفات المصطلح ترتكز على أساسين اثنين:

«أساس **الاتفاق** الحاصل(بين المتكلم/المتكلمين والمخاطب/المخاطبين)حول المصطلح عليه وأساس **التمييز** بين الكلمات الموضوعة وضعًا أوليًا، وتلك الموضوعة ثانيا»[2].

ويلاحظ بخصوص الأساس الأول، تباين درجات الاتفاق بين القدامى، فقد يكون التوافق بين:

مرسل ومتلقي فقط عند البعض:« الاصطلاح هو أن يعرَف كل واحد صاحبه ما في ضميره عن طريق الألفاظ الكتابية»[3].

فالاصطلاح هنا حسبه يكون بين شخصين فقط عن طريق التدوين أو نظام الكتابة.

المصطلح لا يأخذ طابعا اصطلاحيا إلا إذا حصل بين قوم: أي يكون باتفاق قوم على مصطلح يكون له التفويض في الاستعمال.

وقد يكون الاصطلاح بين طائفة: قد يكون المصطلح خاصا بنوع من تخصصات العلم بمختلف أنواعه، فلغة اختصاص المحاماة غير لغة اختصاص مجال الطب.

وفي هذا الصدد يصفه **صالح بلعيد** بـ: « إن لكل حرفة أو فن ألفاظا خاصة تدل على أمور معينة يطلق على مجموعها اسم(مصطلح)، وهو الذي يبحث في العلاقة بين علوم اللغة، وحقول التخصص

[1]–مهدي صالح سلطان الشمري: في المصطلح ولغة العلم، جامعة بغداد، 2012م، ص 13 .

[2]–خالد اليعبودي: آليات وضع المصطلح، وبناء المعاجم الثنائية المتعددة، منشورات دار ما بعد الحداثة، المغرب، ط1، 2006م، ص 7.

[3]–فخر الدين الرازي (أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسن بن الحسين التيمي الرازي): المحصول في علم أصول الفقه، تح:طه جابر فياض العلواني جامعة محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، 1979م، ج1، ص 148.

العلمي، من حيث العلاقات القائمة، ووسائل وصفها، وأنظمة تمثيلها، وفي الطرق المؤدية إلى خلق اللغة العلمية»[1]، ليتّضح من خلال هذا التعريف أن المصطلح يعبر عن المفاهيم والأشياء المادية.

ويذهب **خالد الأشهب** في مفهوم آخر:« بأنه كلمة أو مجموعة من كلمات معجمية يتم تثبيت معناها عن طريق الحد في إطار نسق من المفاهيم العلمية، والتقنية»[2].

ويعرفه **عبد السلام المسدي** تعريفا سيميائيا :« بأنه شاهد على شاهد غائب»[3]، ويقصد بالشاهد الأول التسمية، وبالشاهد الثاني المفهوم، في حين يقصد بالغائب المعنى اللغوي المغيب.

وقال **الشاهد البوشيخي**:« المصطلح عنوان المفهوم، المفهوم أساس الرؤية نظارة الإبصار التي تريك الأشياء كما هي»[4].

«المصطلح كلمة أو عبارة قصيرة لها معنى محدد متفق عليه»[5].

«هو اللفظ المختار لدلالة على شيء معلوم لتمييز به عما سواه»[6].

وثمة مفهوم آخر يقول:«هو لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية[...]والاصطلاح إذن يجعل للألفاظ مدلولات جديدة غير مدلولاتها اللغوية أو الأصلية[...]والمصطلحات لا توجد ارتجالا، ولابد في كل مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة كانت أو صغيرة بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي»[7].

---

[1]-صالح بلعيد: دور المؤسسات الثقافية العربية في تنمية اللغة العربية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، عبد الرحمان الحاج صالح، الجزائر، 1992م 1993م، ص 181-182.

[2]-خالد الأشهب: المصطلح العربي البنية والتمثيل، اربد عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع، لبنان، ط1، 2010م، ص 33.

[3]-عبد السلام المسدي: مباحث تأسيسية في اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، طرابلس، ليبيا، ط1، 2010م، ص 45.

[4]-الشاهد البويشيخي: نحو التصور الحضاري الشامل للمسألة المصطلحية، مجلة التسامح، ع4، فاس، المغرب، ص 113.

[5]-مركز بحوث التطوير الدولي(IDRC)، إحداث التعبير بتوطين المعلوماتية دليل لتوطين البرمجيات الحرة مفتوحة الصدر friedel wolff تر: خالد حسني،2011م، ص 28.

[6]-بكر أبو زيد: المواضعة في الاصطلاح على خلاف الشريعة وأفصح اللغة دراسة ونقد، مطابع دار الهلال الأوفست، الرياض، السعودية، ط1 ص 35.

[7]-أحمد مطلوب: بحوث لغوية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1887م، ص 207.

ومحمود فهمي حجازي يقول بأن المصطلح :«كلمة أو مجموعة من الكلمات من لغة متخصصة (علمية أو تقنية)يوجد موروثا أو ومقترضا ويستخدم للتعبير بدقة عن المفاهيم ليدل على أشياء مادية محددة»[1].

يصوغ في تعريف آخر ما أجمع عليه كثير من المختصين– الذين حاولوا بدورهم استجماع خصائص المصطلح ومكوناته– في قوله:«الكلمة الاصطلاحية أو العبارة الاصطلاحية مفهوم مفرد أوعبارة مركبة استقر معناها أو بالأحرى استخدامها، وحدد في وضوح»[2]، ثم يردفه بقوله: «هو تعبير خاص ضيق في دلالته المتخصصة، وواضح إلى أقصى درجة ممكنة، وله ما يقابله في اللغات الأخرى، ويرد دائما في سياق النظام الخصائص بمصطلحات فرع محدد فيتحقق بذلك وضوحه الضروري»[3]، ليحصل إثر ذلك اتفاق على أنه من أفضل التعريفات، كون المصطلح قد يكون لفظا مركبا أو مجموعة من الكلمات.

« اتفاق جماعة على استعمال اللفظ في معنى بذاته، فإن تم هذا الاتفاق بين الفقهاء في مسألة معينة فهو مصطلح فقهي، وإن تم بين النحويين فهو نحوي، وإن تم بين البلاغيين فهو بلاغي، وهلُمَّ جراً»[4].

« إذا كان المصطلح بمثابة الدال، فإن المفهوم بمثابة المدلول »[5].

وقد أورد **محمد أمهاوش** في تحديده كلمة المصطلح إذ يقول:« المصطلح لفظ موضوعي يؤذي معنى معين بوضوح، ودقة بحيث لا يقع أي لبس في ذهن القارئ، أو السامع، وتشييع المصطلحات ضرورة في العلوم الصحيحة، والفلسفة، والدين، والحقوق حيث تحدد مدلول اللفظة بعناية قصوى، وهو لفظ

[1]–إبراهيم كايد محمود: المصطلح و مشكلات تحقيقه، مجلة اللسان العربي، جامعة الدول العربية، الرباط، المغرب،ع55ـ56، ذو القعدة 1424هـ ديسمبر، 2003م، ص 12.

[2]–محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة و التوزيع، بيروت، 1993م، ص 13.

[3]–المرجع نفسه، ص ن.

[4]–إبراهيم عبد الحميد (السيد التَلب): مصطلحات بيانية دراسة بلاغية تاريخية، مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة، ط1، 1418هـ/1997م، ص 3.

[5]–بشير إبرير: علم المصطلح وأثره في بناء المعارف وممارسة البحث في اللغة والأدب، مجلة التواصل، جامعة باجي مختار، عنابة، ع25، مارس، 2010م، ص 8.

علمي يؤذي المعنى بوضوح، ودقة، ويكون غالبا متفق عليه عند علماء علم من العلوم ، أو فن من الفنون»[1].

ويذهب **حامد صالح صالح قنيبي**:«المصطلح هو اللفظ أو الرمز اللغوي الدال على مفهوم معين في علم، أو فن، أو أي عمل ذي طبيعة خاصة»[2].

ليذهب النمساوي **فيلبر** (**Felber**) بأن: « المصطلح هو الرمز اللغوي للمفهوم الواحد»[3].

وفي مفهوم آخر يقول:« عبارة عن بناء عقلي، فكري مشتق من شيء معين فهو بإيجاز الصورة الذهنية لشيء معين موجود في العالم الخارجي أو الداخلي [...] يتم تعيين رمز له يدل عليه»[4].

ليبقى المصطلح في الأخير هو اللفظ الذي يحمل معنى قادر على الجمع بين العناصر المكونة للمفهوم والتمكن من انتظامها في قالب لفظي واحد مع القدرة على التكثييف و التجميع.

أما التعريف الذي اعتمدته المنظمة الدولية للتقييس(ISO)،

(International Standardization Organization) في توصيتها رقم 1087 الصادرة من اللجنة التقنية 37 فهو:« المصطلح هو أي رمز يتفق عليه للدلالة على مفهوم، ويتكون من أصوات مترابطة، أو من صورها الكتابية(الحروف)، وقد يكون المصطلح كلمة، أو عبارة»[5].

و«المصطلح وحدة تسمية تنتمي إلى مجموعة من الكلمات، والتعابير المنتقاة باستعمالها في معرفة الأشياء أو كلمة تنتمي إلى معجم خاص، لا يتم استعمالها في اللغة العادية بمعنى التداول الاجتماعي»[6].

---

[1]-محمد أمهاوش: قضايا المصطلح في العقد الإسلامي الحديث، عالم الكتب للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، 2010م، ص57_58.

[2]-حامد صالح قنيبي: مباحث في علم الدلالة والمصطلح، دار ابن الجوزي، عمان، الأردن، ط1، 2005م، ص 9.

[3]-Filber,standardization of terminolog,50 Vienna,1985,p17.

[4]- المرجع ن، ص ن.

[5]-أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية: علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، مكتب إقليم الشرق الأوسط، بيروت، ط1، 1993م، ص25.

[6]-لعبيدي بو عبد الله: مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، دار الأمل تيزي وزو، الجزائر، 2012م، ص 13.

ولقد ورد لفظ "مصطلح"في مقدمة **علي القاسمي**: «كل وحدة لغوية دالة مؤلفة من كلمة(مصطلح بسيط)، أو من كلمات متعددة(مصطلح مركب)، ويسمى مفهوما محدد بشكل وحيد الوجه داخل ميدان ما»[1].

عموما فقد تعددت التعاريف، واختلفت تعابيرها، إلا أنها تتفق في كون المصطلح كلمة، أو لفظا أو رمزا يقيد مفهوما ما في مجال ما.

2- علم المصطلح:

يعرفه النمساوي **يوجين فوستر**(1898م-1977م) بأنه :« العلم الذي يحكم نظام المعجم المختص بعلم من العلوم»، كما اعتبره مبدأ أطلق عليه اسم "التكوين الواعي للغة"، أي أن علم المصطلحات عنده يعني:« إنشاء ما ينبغي أن يكون، إذ يعمل بوعي بفضل التدخل في الواقائع الطبيعية بهدف تغيير مجراها»[2].

في حين نجد "المنظمة العالمية للتقييس"(ISO) تصفه بأنه: «دراسة ميدانية لتسمية المفاهيم التي تنتمي إلى ميادين مختصة من النشاط البشري باعتبار وظيفته البشرية»[3].

معنى هذا أن علم المصطلح يهتم بالرابط المنطقي الموجود بين التسمية والمفهوم، كما أنه تطبيقي أكثر منه نظري، وتكمن وظيفته الأساسية في التواصل.

وهو«العلم الذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية، والألفاظ اللغوية التي تعبر عنها، أو لفظ موضوعي يؤدّي معنى معين بوضوح، ودقة»[4].

و«علم المصطلحات هو العلم الذي يبحث في العلاقات بين المفاهيم المتداخلة؛ (النوع، الكل والجزء) في علم من العلوم»[5].

---

[1]-علي القاسمي: مقدمة في علم المصطلح، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط2، 1987م، ص 2015.

[2]-هنري بيجوان، فيليب تارون: المعنى في علم المصطلح، تر: ريتا خاطر، بيروت، لبنان، ط1، 2009م، ص 49

[3]-مصطفى طاهر الحيادرة: من قضايا المصطلح اللغوي العربي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2003م، ج1، ص 19.

[4]-صالح بلعيد: المؤسسات العلمية ومواكبة قضايا العصر في اللغة العربية، ديوان مطبوعات الجامعية الجزائرية، 1995م، ص 5.

[5]-خالد اليعبودي: المصطلحية وواقع العمل المصطلحي بالعالم العربي، دار ما بعد الحداثة، المغرب، الرباط، ط1، 2009م، ص 59.

ويقول **علي القاسمي**: «هو العلم الذي يبحث بين المفاهيم العلمية، والمصطلحات اللغوية التي تعبر عنها»[1]، فعلم المصطلح إذن: يبحث في المفاهيم، وخصائصها، وفي نظم المفاهيم، وعلاقتها بالمصطلحات؛ أي يبحث في إنشاء التصورات، والتعبير عنها.

وهو بذلك يستعمل مصطلح(علم المصطلح) مرادفا (للمصطلحية)، إذ يقول:« علم المصطلح والمصطلحية علم حديث يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية، والألفاظ اللغوية التي تعبر عنها وهو علم مشترك بين علوم عدة، أبرزها علم المنطق، والمعلوماتية، وعلم الوجود، وعلم المعرفة، وحقول التخصص العلمي»[2].

لنخلص في الأخير بأن علم المصطلح هو أحد فروع علم اللغة في شقها التطبيقي بل أكثر هذه الفروع أهمية خاصة عند الدارسين و الباحثين مما أدى إلى اِختلاف وجهات النظر في تعريفه.

3- نشأة علم المصطلح:

أولا_ عند العرب:

بما أن المصطلحات مفاتيح العلوم وأدواتها، فقد ظهرت منذ القدم حاجة جميع الشعوب ومنهم العرب إلى الاصطلاح، « وقد كان للعرب دور بارز في وضع المصطلحات، بل في وضع معاجم المصطلحات في بعض العلوم والفنون؛ إذ كانت بداية إثراء العرب لهذه القضية بشكل حقيقي ولأول مرة عند ظهور الإسلام، الذي تحرك في كل الأبعاد والمجالات[...]مكونا بتحركه هذا تطورا في العلوم، والآداب، والدراسات الدينية، والفلسفية، وبنشأة هذه العلوم بدأ ظهور المصطلحات» [3] ليبقى المصطلح عرفا تتفق عليه جماعة «فإذا ما شاع أصبح علامة على ما يدل عليه، وهذا ما سارت عليه جميع اللغات، ومنها لغة القرآن الكريم التي استوعبت المستجدات منذ القديم» [4].

---

[1]-يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 1429هـ، 2008م، ص28.

[2]-علي القاسمي: علم اللغة وصناعة المعاجم، مطابع جامعة الملك سعود، السعودية، ط2، 1991م، ص11 .

[3]-محمد خميس القطيطي: أسس الصياغة المعجمية في كشاف اصطلاحات الفنون، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1431هـ، 2010م ص85- 84 .

[4]-أحمد مطلوب: بحوث مصطلحية، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1427هـ، 2006م، ص7.

أما إذا ما رجعنا إلى تاريخ نشأة هذا العلم عند العرب وجدنا بذوره الأولى موجودة في الماضي الحضاري البعيد، خلال عصر المأمون الذي انشأ بيت الحكمة وازدهرت في عهده حركة الترجمة والنقل، «حيث إن الطاقة العربية في تأدية المفاهيم العلمية، قد عاشها مئات من العلماء الذين حددوا مبادئ العلم العربي الذي أتاح لأوروبا فيما بعد معايشة نهضتها، بفضل ما نقل إلى اللاتينية والى لغات أخرى عن كتب عربية في مختلف العلوم والفنون، والمعارف» [1].

كما أن العمل المصطلحي قد تبلور في الوطن العربي، وتطور بفضل « مجامع اللغة العربية التي ساهمت بشكل فعال في اصطلاحه منها: مجمع دمشق 1919م، مجمع القاهرة 1932م، مجمع بغداد 1947م، مجمع عمان 1976م، المجمع السعودي 1983م، مجمع الجزائر 1986م، اتحاد المجامع العربية 1970م، مكتب تنسيق التعريب بالرباط 1969م » [2].

ثانيا- عند الغرب:

إن التزايد الهائل في مجال المصطلحية والعناية بدراستها والاهتمام بأبعادها المعرفية في شتى المجالات العلمية، «ظهر علم جديد أطلق عليه علم المصطلح (terminologie)، أو علم المصطلحات(science de termes)، وذلك في النصف الأول من القرن الثامن عشر، على يد المفكر الألماني **كريستيان كوت فريد شوتز**(1747م -1832م) »[3]، فنظرًا للتطور السريع في «تسمية المفاهيم الجديدة وتوحيدها، كان نشوء علم المصطلح في زمن متأخر على يد كل من السوفيتي الروسي **د.س. لوت**، مبتكر المدرسة الروسية في المصطلحية، والألماني **فوستر** الذي يعتبر مؤسس المصطلحية العصرية، والممثل الأساسي لما سمي بمدرسة فينا» [4].

[1]-لعبيدي بو عبد الله: مدخل إلى علم المصطلحة المصطلحية، ص27 .

[2]-يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب العربي الجديد، ص30.

[3]-أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية: علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية ، ص4.

[4]-ماريا تريزا كابري: المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، تر: محمد أمطوش، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2012م، ص4-5.

فمنذ القرن الماضي شرع علماء الإحياء والكيمياء بأوربا في «توحيد قواعد وضع المصطلحات على النطاق العالمي، وقد نمت هده الحركة تدريجيا بين عامي (1906م-1928م) حيث صدر معجم **شلومان** (**schloman**)، المصور للمصطلحات التقنية في 16 مجلدا وبست لغات»[1].

فقد سبق الفضل والريادة إلى أصول علم المصطلح الحديث من خلال الرسالة الجامعية التي قدمها **فوستر**، «عن التوحيد المعياري الدولي للمصطلحات في الصناعة في جامعة فينا ،سنة 1931م، واتخذت مكانة منهجية واضحة في هذا الاتجاه »[2]، ومن خلالها «برزت بوادر نشأة علم المصطلح إلى الوجود، ثم توالت الجهود الأوروبية في هذا الميدان، وتأسس ما يعرف باللجنة التقنية (37)، الخاصة بالمصطلحات في المنظمة الدولية للمواصفات القياسية(ISO)، حيث قامت اللجنة بمتابعة العمل في وضع الأسس والتنسيق بين الجهود»[3].

وفي عام 1971م وبالتعاون بين منظمة اليونسكو والحكومة النمساوية، «تم تأسيس المركز الدولي للمعلومات، حيث تولى إدارته **هموت فلبر** أستاذ المصطلحية في جامعة فينا» [4].

وبهذا فعلم المصطلح مرَّ بعدة مراحل تطوُرية، وأصبح علما قائما بذاته يُدرس في الجامعات الغربية وحتى العربية.

4- أهمية المصطلح:

المصطلح الموحد، والمتفق عليه رمز الحضارة المتقدمة لأنه يؤصل لفكر واحد متّحد لا خلاف فيه، و يدعو إلى جمع شتات مفرّق، ليسمو بالأمة ولغتها إلى المعالي، ويضيف فجوة الشقاق، وثغرات الفرقة بين علماء الأمة و اللغة الواحدة.

وقد أشار كثير من الباحثين إلى أهمية المصطلح في خلق التقارب بين العلماء؛ إذ « تعد قضية المصطلح من القضايا البارزة التي اهتم بها علم اللغة المعاصر اهتماما كبيراً في هذا القرن، وذلك لما

[1]-علي القاسمي: مقدمة في علم المصطلح، ص11.

[2]-لعبيدي بو عبد الله: مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، ص 51.

[3]-أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية: علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص52.

[4]-علي القاسمي: مقدمة في علم المصطلح، ص13.

للمصطلحات من أهمية كبيرة في تيسير العلوم، وتوضيح أفكارها و إيجاد التقارب بين العلماء و توفير الجهد على الباحثين، وتقليل مجالات الاختلاف بينهم، كلما كان المصطلح واضحاً و دقيقاً ومفهوماً،كان التقارب بين العلماء أكثر، وقلت أوجه الخلاف بينهم» [1].

وتكمن أهمية المصطلح في أداءه الوظيفي، ضمن سياق لغوي ليؤدي المعنى المطلوب،كلما كانت عملية انتقاء المصطلح دقيقة وعلمية إلى درجة بعيدة، كان المصطلح دقيقا وصالحًا، ليأخذ دوره في متن اللغة لخدمة المجتمع والاسهام في تطوره الإنساني، ولتوظيف المصطلح في مكانه المناسب أهمية بالغة، فهو يمنع انتشار الفوضى و الإرباك في مسرح الاستعمال اللغوي. «إذا فاللغة البيانية للمصطلحات التعريفية أهمية كبرى في تنظيم أية قيمة أو تأكيد أو أي مبدأ في حرة الحياة، ولا يمكننا أن نتصور انجازا معرفيا أو علميا هادفا فيما لو شاعت الفوضى في استخدام المصطلحات في أي حقل كان، عندها ستسود حالات الإرباك واتقاء الحدود التقسيمية، والنتائجية في الأوساط الانسانية، على تنوع حقول المعرفة، والعلم، والتجربة»[2].

أما المصطلحات المتباينة وغير المتعارف عليها إنسانيا، «فلا يمكن لها أن تؤدي الغرض المطلوب في المجتمع الإنساني، كما هو معروف منها في بيئة ما، يكون مجهولا في بيئة أخرى، فيحصل على اعتراف يرسخه ويثبت أركانه في مجال الاستخدام اللغوي، ولا يمكن العبث بالمصطلح المحدد لمدلولاته ضمن سياقات لانتسابه»[3]، ليتبين أن كل مصطلح إذا «تم إبداعه وإنتاجه علميا، ومعرفيا وموضوعيا، فإنه سيشحن بمداليله المعرفية، أو الفنية، أو الطبيعية التي تمايزه عن باقي المصطلحات التي تمتلك بدورها مدا ليل محددة أخرى، إذا ما تم التعارف الإنساني على المصطلح بمداليله الذاتية، و أبعاده الخاصة واستخداماته المعينة، عندما لا يمكن علميا،أو موضوعيا العبث به، من خلال إساءة

[1]–عبد القادر مرعي الخليل: المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، منشورات جامعة مؤتة، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، عمان، الأردن، ط1 ، 1413هـ، 1993م، ص5 .

[2]–حسين دويش العادلي: حرب المصطلحات(دراسة تتناول ثلاثة مصطلحات تفترش الساحة المعرفية العربية، الدين تراث أنسنة النص، نسبية القيم) دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ، 2003م، ص8.

[3]–المرجع ن، ص9.

استخدامه أو الاحتيال عليه بتوظيفه سلبا في حركة الحياة، عندما ستربك الساحة الانسانية المرتبطة بهذا المصطلح، ومفاهيمه وحركتيه»[1].

[1]-المرجع السابق، ص ن.

ثانيا– مفهوم الدلالة:

1_لغة:

تدور دلالة المادة (د.ل.ل) في القديم حول الهداية الإرشاد، ومن كلمات المادة التي وردت في النصوص موضوع الدراسة (دلً، دلل، يُدلُ، أدلُ، دلال، تدلل، دلالة، دليل، دلاليات، المدلل).

وردت المادة في القرآن الكريم بمعنى الهداية و الإرشاد. قال تعالى: ﴿يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَا يَبْلَىٰ﴾ [سورة طه من الآية: 120] .

يقول **الأزهري** (ت381هـ): «الدلالة بفتح الدال، وكسرها وضمها، والفتح أفصح من (دَلل–يدُل) إذا هدى، ومنه دليل، ودليلي، والدليلي العالم بالدلالة»[1] .

وجاء في **اللسان**: «دل فلان إذا هدى، وهذه الدلالة العامة للمادة تسري في كل الدلالات الفرعية للمادة، فدل المرأة بمعنى حسن الهيئة، أو حسن الحديث منها، سبب يهدي و يرشد الرجال إليها والدليل: بمعنى مايستدل به هداية تصل بنا إلى الحق و الصواب من الأمور، ودل على الشيء بمعنى هداه وأرشده إليه، والدلال: الذي يجمع بين البيعين يهدي كليهما إلى القيمة المناسبة لما يباع»[2].

وهي: «ما تدل به على حميمك، ودله عليه دلالة، سدده إليه، وقد دلَّت تَدِلُّ، والدَّلُّ كالهَدْيِ»[3].

وجاء في **حديث علي رضي الله** عنه: في صفة الصحابة «ويخرجون من عنده أدلة، أي:جمع دليل أي: بما علموا يدلون عليه الناس، ويعني يخرجون من عنده فقهاء، فجعلهم أنفسهم أدلة» [4].

يحصر **ابن منظور** و**الفيروز آبادي** المعنى الحقيقي للفظ في دلالة العلم بالطريق وما يترتب عليه من الإرشاد والهدي والسداد، بقوله: «دله عليه دلالة ودلولة فاندل: سدده إليه[...]، وقد دلت، تدل والدال كالهادي»[5].

---

[1]–الأزهري (أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري): تهذيب اللغة، تح: عبد السلام العزاوي، الدار المصرية للتأليف و الترجمة، مطابع سجل العرب القاهرة، ج4، ص47–48.

[2]–ابن منظور: لسان العرب، (مادة دلل).

[3]–الفيروز آبادي: القاموس المحيط، ص 377.

[4]– المرجع ن، ص ن.

[5]–مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، ص304.

جاء في **المقاييس** دل: « إبانة الشيء بأمَارة تتعلمها يقال: دللت فلان على الطريق والدليل الأمارة في الشيء»[1].

فالمعنى اللغوي للدلالة يوحي عند القدامى «بالإرشاد، والهداية، والتسديد، أو التوجيه نحو الشيء والدلالة أعم من الإرشاد و الهداية» [2].

وقد يكون الإرشاد بالفعل، ولا يحمل معنى الكلام المنطوق في مثل قوله تعالى: ﴿ ما دَلَّهُمْ على مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُ﴾ [سورة سبأ من الأية: 14].

2- اصطلاحا:

مصطلح الدلالة من المصطلحات التي تبلورت مفاهيمها في العصر الحديث، و شملت الدراسة فيها ميادين عدة من حياة الإنسان بل أصبحت ملتقى اهتمامات كثيرة من المعارف الإنسانية الحديثة بعلم النفس، علم الاجتماع، و المنطق، وعلوم الاتصال، و الإشارة.

يعرفها **الجاحظ** (ت255هـ) هي: «متى دل الشيء على معنى فقد أخبر عنه، وإن كان صامتا وأشار إليه، وإن كان ساكنا »[3].

الدلالة **عند أبي هلال العسكري** (ت 410هـ) هي: « ما يمكن أن يستدل به قصد فاعله ذلك أن لم يقصد »[4].

أما **ابن سينا** (ت427هـ) فيعرف الدلالة بقوله: « معنى دلالة اللفظ أن يكون إذا ارتسم في الخيال المسموع ارتسم في النفس معنى »[5].

---

[1]-سالم سليمان الخماش: المعجم وعلم الدلالة (للطلاب و المنتظمين)، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، كلية الأداب و العلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، موقع لسان العرب، 1428هـ، ص 3.

[2]-أبو البقاء الكوفي: الكليات، ص 439.

[3]-الجاحظ: البيان والتبيين، ص 81- 82.

[4]-أبو هلال العسكري: (الحسن بن عبد الله بن سهل)، الفروق اللغوية، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، ص52.

[5]-منقور عبد الجليل: علم الدلالة، أصوله ومباحثه في التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2001م، ص36.

في حين نجد **عبد القاهر الجرجاني**(ت471هـ) يعرفها بقوله :« ليس على الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظه في النطق، بل أن تناسقت دلالاتها، وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل »[1]؛ أي أن العقل بما يعادل اللفظ قيمة المعنى وليس التطابق الصوري بين الدال والمدلول فحسب.

ويذهب **ابن خلدون** (ت808هـ) في مقدمته إلى أن الدلالة: هي« معرفة الألفاظ ودلالاتها على المعاني الذهنية »[2]؛ بمعنى دلالة اللفظ على المعنى دلالة لفظية.

ويرى **الأنصاري** (ت926 هـ) بأن الدلالة هي: «دلالة اللفظ على معناه مطابقة، وعلى جزءه تضمن، وعلى لازمه الذهن التزام »[3].

وهذا التفصيل في تقسيم الدلالة إنما هو في جانب التقسيم البلاغي لدلالة اللفظ على المعنى كما يأتي في البحث، إذا فالدلالة تقوم على العلاقة بين الدال والمدلول من جهة، وبينها وبين المتلقي من جهة أخرى، فعلمه بالدال يستدعي انتقال ذهنه لإدراك المدلول.

وهذا ما أقره **الجرجاني** بقوله: «إن الدلالة هي كون الشيء بحاله يلزم من العلم به العلم بشيء آخر الشيء الأول هو الدال، والثاني المدلول، وكيفية دلالة اللفظ على المعنى»[4].

لنخلص في الأخير إلى أن مصطلح الدلالة عند المحدثين قد استقر معناه من خلال قولهم: «مُحصل جميع المعاني اللغوية التي يتضمنها اللفظ وهي وسيلة للوصول إلى المعنى، فيها يومىء إلى مفهوم اللفظ»[5]، بمعنى أن الدلالة تعني الوظيفة التي يؤديها (اللفظ و المعنى)أو(الدال والمدلول) ليدل على مدلوله، وهو بذلك لم يبتعد كثيرا عما جاء به الأقدمون من خلال مصنفاتهم الفقهية والمنطقية (لكن في أبواب متفرقة من غير عنونة)، والتي سبق ذكرها.

---

[1]-عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تح: محمد التنجي، مطبعة دار الكتب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1995م، ص45.

[2]- ابن خلدون (عبد الرحمان بن محمد ابن خلدون): المقدمة، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2010م، ص504.

[3]-الأنصاري (أبو يحيى زكريا بن محمد زكريا الأنصاري) : الحدود الأنيقة في التعريفات الدقيقة، تح: مازن المبارك، مركز جمعة الماجد بالتعاون مع دار الفكر المعاصر)ط1، 1411هـ، 1991م، ص79.

[4]-الجرجاني: التعريفات، ص110.

[5]-علاء عبد الأمير شهد: الدلالة المعجمية و السياقية في كتب معاني القرآن، (دراسة موازنة، أطروحة دكتوراه)، جامعة القادسية، العراق، 2007م ص 65.

وفيما يلي نعرض بعض مفاهيم الدلالة عند العلماء؛ كل حسب تخصصه ليظهر لنا التباين الذي وقع بين هذه المفاهيم، ويكون دليلا على صحة ما ذهبنا إليه.

أولا – الدلالة عند اللغويين:

اتخذ اللغويون القدامى والمحدثين مواقف متقاربة بين الدلالة والمعنى من حيث المفهوم، بسبب التقارب الشديد بينهما، ليذوب بذلك أي اختلاف بينهما في المفهوم قد يحصل عندهم (العلماء) لأن علم الدلالة يضم المعنى، وهم على هذا الأساس منقسمون إلى ثلاثة أراء:

الرأي الأول: «يرى أن هناك ترادفا بين المعنى والدلالة»[1].

الرأي الثاني: «يؤدي إلى إن المعنى أوسع من الدلالة، لاهتمام المعنى بالعبارة والجملة، واهتمام الدلالة باللفظة المفردة»[2].

الرأي الثالث: «يرى أن الدلالة أوسع من المعنى، فالدلالة عام والمعنى خاص، والدلالة تشمل الدال والمدلول، والعلاقة بينهما، ويقابل المعنى المدلول»[3].

عقد اللغويون الصلة بين اللفظ والمعنى، وبحثوا عن طبيعة هذه الصلة بما يتناسب مع مناهج اللغويين واهتماماتهم، ومنهم **ابن جني**(ت392هـ) الذي عالج قضية اللفظ والمعنى، يقول في باب سماه (في الرد على من ادعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني)، «أعلم أن هذا الباب من أشرف فصول العربية وأكرمها، وأعلاها، وأنزهها، وإذا تأملته عرفت منه وبه ما يؤنقك، ويذهب في الاستحسان له كل مذهب بك، ذلك أن العرب تعنى بألفاظها فتصلحها، وتهذبها، وتراعيها، وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة، وبالخُطب أخرى، وبالأسجاع التي تلتزمها وتتكلف استمرارها، فإن المعاني أقوى عندها، وأكرم عليها، وأفخم قدرا في نفوسها» [4].

فالثابت لديه أن اللفظ ليس إلا وعاءًا يُملأ بالمعنى المقصود من طرف المتكلم العربي.

---

[1]–أحمد مختار عمر: علم الدلالة، عالم الكتب، ط6، 2006م، ص11.

[2]–عزمي سلام: مفهوم المعنى دراسة تحليلية، حوليات كلية الآداب الرسالة الحادية والثلاثون، الحولية السادسة، 1985م، ص25.

[3]–فايز الداية: علم الدلالة العربي، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ص 9.

[4]–ابن جني (أبو الفتح عثمان ابن جني): الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ص145.

وعلاقة اللفظ بمعناه عند اللغويين تحتمل أكثر من وجه، فقد تكون نوعا من التطابق التام بين اللفظ والمعنى، بحيث لا يحتمل اللفظ الواحد إلا معنى واحد، وقد يحتمل اللفظ الواحد أنواع من المعاني وللمعنى الواحد ألفاظا عديدة، وهذا ما أشار إليه **ابن فارس** (ت395هـ)، في تفريقه بين الدلالة والدليل، والاستدلال[...]، إذ يقول في الفرق بين الدلالة والدليل: إن الدلالة تكون على أربعة أوجه: «أحدهما: ما يمكن أن يستدل به قصد فاعله ذلك أم لم يقصد [...]، والثاني: العبارة عن الدلالة يقال للمسؤول: أعِد دِلالتك، والثالث: الشبهة يقال دلالة المخالف كذا أي شبيهته، والرابع: الأمارات، يقول الفقهاء: الدلالة من القياس كذا، والدليل فاعل الدلالة، أو لهذا يقال لمن يتقدم القوم في الطريق دليل، إذ كان يفضل من القوم ما يستدلون به، وقد تسمى الدلالة دليلا مجازا، والدليل أيضا فاعل الدلالة مشتق من فعله»[1].

وخير من ينوب عن تعريف اللغويين للدلالة هو تعريف **الراغب الأصفهاني** (ت502هـ):

«الدلالة ما يتوصل به إلى معرفة الشيء كدلالة الألفاظ على المعنى، ودلالة الإشارات والرموز والكتابة والعقود في الحساب سواء ذلك يقصد ممن يجعله دلالة أو لم يكن بقصد كمن يرى حركة إنسان فيعلم أنه حي »[2].

وعليه فإن تعريفه — ربما – جاء جامعا مانعا، لأنه أحاط بكل أجزاء علم الدلالة وذلك لما تقتضيه من دراسة للمعنى وإشارات ورموزا وكتابة، وبالتالي فإن اللغويين اختلفوا اختلافا واسعا حول تحديد العلاقة بين اللفظ ومعناه.

ثانيا– عند الفلاسفة والمناطقة:

درج الفلاسفة العرب القدامى والذين تناولوا مفهوم اللفظ ومعناه، على استخدام مصطلح الدلالة بدل العلامة، وبالمعنى والسياق نفسيهما.

[1]–أبو هلال العسكري: الفروق اللغوية، ص 68-69.

[2]–الراغب الأصفهاني (أبي القاسم بن الحسين بن محمد): المفردات في غريب القران، تح: محمد سعيد كيلاني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت لبنان، (مادة د ل ل)، ص171.

عرف **ابن سينا** اللفظ المفرد بقوله: «اللفظ الدال المفرد هو اللفظ الذي لا يرد الدال به على معناه أن يدل بجزءٍ منه البتةٌ على الشيء»[1].

والمعنى التعييني للفظ عند ابن سينا هو المعنى من حيث يلتفت إليه الذهن كما هو، ولا يلتفت إلى شيء منه يقوم أو معه يحصل، وإذا كان للذهن أن يلتفت وقتا آخر إلى معان أخرى فيه ومعه أو لم يكن، وعليه فان

معنى ذلك أن اللفظ المفرد قد يكون لفظًا مركبًا كأن تقول عبد شمس، فإنه إن جاز فيه أن يجزأ إلى عبد وشمس، لكن لا تكون دلالته من حيث يراد أن يقال عبد شمس.

يقول **أبو حاتم الرازي** :« إن كل شيء يعرف باسمه ويستدل عليه بصفته من شاهد يدرك أو غائب لا يدرك، وربما دعا الشيء باسم لا يعرف اشتقاقه من أي اسم هو، بل يكون مصطلحا عليه، قد خفا على الناس ما أريد به، ولأي شيء سمي ذلك الاسم كقولك: الفرس، الحمار، الجمل، الحجر وأشباه ذلك[2]».

ويقول **حازم القرطاجني** (ت684هـ) :«كل شيء له وجود خارج الذهن، فانه اذا أدرك حصلت له صورة في الذهن تطابق ما أدرك منه، فإذا عبر عن تلك الصورة الذهنية الحاصلة عن الإدراك، أقام اللفظ المعبر به هيئة تلك الصورة الذهنية على إفهام السامعين وأذهانهم فصار للمعنى وجود آخر من دلالة الألفاظ، فإذا احتاج إلى وضع رسوم الخط تقيم في الإفهام هيئات الألفاظ فتقوم بها في الأذهان صور المعاني فيكون لها أيضا وجود من جهة دلالة الخط على الألفاظ الدالة عليه » [3]، وتضاف إلى الجهود السابقة جهود الفلاسفة في دراسة المعنى، نحو أعمال الفرابي، ابن رشد، أبو حامد الغزالي.

[1]-منقور عبد الجليل: علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي، ص 143.

[2]-أبو حاتم الرازي: الزينة، تح: حسنين فيض الله الحمداني، 1988م، ج1، ص 123.

[3]- التهانوي: موسوعة كشاف اصطلاحات الفمون، ص 482.

أما **المناطقة** فاتبعوا الفلاسفة في تعريفهم للدلالة بقولهم:«كونها الشيء بحاله إذا علمت بوجوده انتقل ذهنك إلى وجود شيء آخر » [1]

ثالثا–عند الأصوليين:

يرى علماء الأصول أن مفهوم الدلالة بفتح الدال هو ما اصطلح عليه أهل الميزان والأصول والعربية والمناصرة، «أن يكون الشيء بحاله يلزم من العلم به العلم بشيء أخر، الشيء الأول يسمى دالاً والشيء الثاني الأخر يسمى مدلولا، والمطلوب بالشيئين ما يعم اللفظ وغيره» [2].

وهناك مقولتان في علاقة اللفظ بالموضوع «إحداهما ترى أن اللفظ موضوع لموجود خارجي حسب أبو إسحاق الشيرازي[3]، والثانية مؤداها أن اللفظ موضوع للصورة الذهنية وفق مذهب الإمامين الجويني والرازي، وقال الأخير: الألفاظ دلالات على الأذهان لا على ما في الأعيان، ولهذا السبب قال: الألفاظ تدل على المعاني، لان المعاني هي التي عناها العاني، وهي أمور ذهنية،كما أن الإمام الغزالي حصر دلالة اللفظ على المعنى في ثلاثة أوجه هي: المطابقة، التضمن، الالتزام» [4].

أما **المطابقة** فهي: «دلالة اللفظ على المعنى الذي وضع له، مثل دلالة الإنسان على الحيوان الناطق، ودلالة البيت على مجموع الجدار والسقف، ودلالة المطابقة هي الدلالة الأصلية في الألفاظ التي لأجلها وضعت معانيها وسميت بالمطابقة لمطابقته على اللفظ حتى يكون قاصراً»[5].

وأما **دلالة التضمن** فتعني: «دلالة اللفظ على جزء مسماه، أو جزء المعنى الموضوع له، كدلالة الإنسان على الحيوان، أو المناطق، وسميت بدلالة تضمينية: لكون الجزء في ضمن المعنى الموضوع له والإضافة في دلالة التضمن ودلالة الالتزام من إضافة المسبب إلى السبب»[6].

---

[1]– جميل صليبا: المعجم الفلسفي، دار الكتاب البناني، بيروت، لبنان، 1987م، ج1، ص 563.

[2]– التهانوي: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون، ص284

[3]– السيوطي: (عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد سابق الدين خن الخضيري السيوطي): المزهر في علم اللغة، مكتبة التراث، القاهرة، مصر، ط1، ص42.

[4]–أبو حامد الغزالي: المستصفي من علم الأصول، تح: حمزة بن زهير حافظ، شركة المدينة المنورة للطباعة، مكة المكرمة، ط1، ص30.

[5]– أبو السعادات حسن بن محمد العطار: حاشية العطار على شرح الخصيبي، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، لبنان، ص50.

[6]– المرجع ن، ص ن.

والعلاقة بين المطابقة والتضمنية: العموم والخصوص المطلق، فادا وجدت التضمنية، وجدت المطابقة دون العكس، لجواز أن يكون المعنى بسيطًا لا جزء له.

و**دلالة الالتزام** تعني «دلالة اللفظ على خارجٍ عن مُسماه، لازم له لزومًا ذهنيًا، بحيث يلزم من فهم المعنى المطابق فَهمٌ ذلك الخارج اللازم، كدلالة الأربعة على الزوجية»[1].

اهتم علماء الأصول بالدلالة لأهميتها لاستنتاج الأحكام الشرعية من النصوص الدينية لذا نجدهم في كتبهم يعالجون مسائل العلاقة بين اللفظ والمعنى.

وقد عرف **الشريف الجرجاني** الدلالة تعريفًا أصوليا في قوله: «كون الشيء بحاله يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والشيء الأول هو الدال، والشيء الثاني هو المدلول، وكيفية دلالة اللفظ على المعنى باصطلاح علم الأصول محصورة في عبارة النص وإشارة النص، واقتضاء النص»[2].

ويظهر من المصطلحات الأصولية مثل عبارة النص وإشارة النص واقتضاء النص، ميل التعريف إلى الأصوليين وهم بدورهم تأثروا بالمناطقة والفلاسفة وبدا هذا واضحا في بداية التعريف في التشابه اللفظي.

[1]-ابن النجار (محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي): شرح الكوكب المنير، دار إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة ،ط3، 1991، ج1 ص126.

[2]- الجرجاني: التعريفات، ص93.

رابعا– عند البلاغيين:

للبلاغيين العرب اهتمامات عدة بقضايا الدلالة «تظهر أساسا في دراسة الحقيقة والمجاز، وفي دراسة الأساليب البلاغية المختلفة، الخبرية والإنشائية، وفي تحديد أغراض هذه الأساليب»[1].

وقد تميّز البلاغيون تميّزا واضحا في إثراء البحث الدلالي ومصطلحاته، حتى أن هناك مصطلحات مشتركة بين علمي الدلالة والبلاغة،

وقد عرف البلاغيون الدلالة بأنها: «كون اللفظ بحيث متى أطلق أو تخيل فهم منه معناه للعلم بوصفه، وهي المنقسمة إلى المطابقة، التضمن، الالتزام، لأن اللفظ الدال بالوضع يدل على تمام ما وضع له»[2].

كما بحث البلاغيون في نوع العلاقة التي تربط اللفظ بمعناه وبحثوا كذلك في الألفاظ وهيأتها، والمعاني وأحوالها، وحددوا أوصافا للمعنى وأخرى للفظ، و« تعتبر صحيفة **بشر بن المعتمر المعتزلي (ت210 هـ)**، من أقدم النصوص البلاغية التي عالجت قضية اللفظ والمعنى، وحددت أوصافا لكل منها وأمدت الشاعر والأديب بالتوجيهات التي يسير على هداها في كل حال» [3]، وقيل «أن هذه الصحيفة قد حددت مجموعة من الأوصاف والشروط لكل من اللفظ والمعنى ستحقان مرتبة الفصاحة والبلاغة»[4]،«كما تأثر البلاغيون بالمناطقة، بل كان درس الدلالة في البلاغة طرفًا استعارته من المنطق»[5].

عن طريق عرض التعريفات السابقة الذكر نجدها في الأغلب متأثرة بالمنطق. وعلم الدلالة بفصله عن البلاغة تصدق مقولة المحدثين: "إن الدلالة ولد عاق للبلاغة".

---

[1]–خليفة بوجادي: محاضرات في علم الدلالة مع نصوص وتطبيقات، ص46.

[2]– الجرجاني: التعريفات، ص 93.

[3]–المرجع ن، ص ن.

[4]–الجاحظ: البيان والتبيين، ص 136.

[5]–فايز الداية: علم الدلالة العربي، ص9.

خامسا–الدلالة عند المحدثين:

أجمع المحدثون من علماء اللغة العرب والغربيون على أن الدلالة «هي دراسة علم المعنى»[1].

ومثلما سبقهم إلى ذلك اللغويون القدامى، وهذا بيّن في تعريفات المحدثين.

وعلى الرغم من وجود هذه التعريفات في اللغة العربية «لم تعد الدلالة علما مختصا كسائر العلوم الأخرى المختصة إلا على يد الفرنسي ميشال بريال في عام 1885م»[2].

فأدعى الباحثون المحدثون أن هذه الكلمة الاصطلاحية من أصل يوناني مؤنث(semantikte) مذكره semantikos، أي يعني يدل، ومصدره (sema) أي إشارة، وقد نقلت كتب اللغة هذا الاصطلاح إلى الانجليزية وحظي بإجماع جعله متداولا بغير لبس(semantics) ونستدل عن طريق كلمة (sema) أي إشارة إلى أن أصل الكلمة هو عربي، وهذا ما أثبتته كتب اللغة العربية القديمة بل هي سابقة لكتب الغربيين بمئات السنين، وننقل هذا الكلام نصا على لسان ابن منظور في لسان العرب بقوله: السومة بالضم العلامة تجعل على الشاة[...]، وقولهم: عليه سيما حسنة، معناه علامة وهي ماخودة من وسمت اسم[...] السم علامات على صوف الغنم» [3].

هذا بالنسبة للغة أما بالنسبة للاصطلاح فقد «عرف اللّغويون الإشارة، العلامة، الامارة، بتعريفات متقاربة»[4]، وعدّوا تعريف الرمز تعريفا للإشارة بقولهم: «الرمز هو ما خفي من الكلام واصله الصوت الخفي الذي لايكاد يفهم[5]».

ومنه قوله تعالى: ﴿ سِيمَاهُم فِي وجُوهِهِم مِنْ اثَرِ السُجُودِ ﴾ [سورة الفتح من الآية:29] أي؛ «علاماتهم بائنة على وجوههم من أثر السجود وهي علامة حسنة»[6].

---

[1]–نور الهدى لوشن: علم الدلالة دراسة وتطبيق، جامعة قار يونس، 1995م، ص15.

[2]–فايز الداية: علم الدلالة العربي، ص6.

[3]– ابن منظور: لسان العرب، مادة (س.و.م)

[4]–أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب: البرهان في وجوه البيان، تح: حفني محمد شرف، مكتبة الشباب، مصر، ص112

[5]– أبو الفداء إسماعيل حقي بن مصطفى البروسوي: تنوير الأذهان من تفسير روح البيان، دار القلم، 1988م، ص 110.

[6]–نور الهدى لوشن: علم الدلالة دراسة وتطبيق، ص23.

ويدل هذا الكلام على سبق العرب حتى في وضع المصطلحات، لكنهم لم يستخدموها كما استخدمها الغربيون، لذا يعد فصلُ بريال لعلم الدلالة عن علم البلاغة تاريخا لولادة علم الدلالة الحديث، «كعلم مستقل بذاته، وهذا لايعني أنه لم تكن هناك دراسة للمعنى، وإنما يعني هذا التاريخ تحديد المصطلح في مجال معين لدراسة المعنى»[1].

وعرف علماء العربية المحدثون علم الدلالة بأنه:« دراسة المعنى، هو العلم الذي يدرس المعنى هو ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى» [2]. أو « هو ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب تواجدها في الرمز حتى يكون قادرا على حمل المعنى»[3].

ويظهر من تعدد تعريفات الدلالة صعوبة الاستقرار على تعريف لها، وهذا ليس عند المحدثين فحسب بل حتى عند القدامى.

ويعبّر الدلاليون الغربيون على لسان **جون لاينز** بقوله: «تعرف الدلالة بمادة كدراسة المعنى، وهذا التعريف المؤقت الذي ترتضيه حاليا»[4]، وعبارة (ترتضيه حاليا) تدل على عدم الاستقرار على تعريف لهذا العلم الذي عرفه اللغويون العرب تعريفا كاملا.

ويجب التفريق بين مفهومي الدلالة والمعنى بالرغم من التشابه الكبير بينهما لأسباب منها: لأن فيه عموما من جهة، ومن جهة أخرى لا يعين على اشتقاقات فرعية مرنة نجدها في مادة الدلالة، دل الدال، المدلول، المدلولات، الدلالات، الدلالي.

لو كان علم الدلالة يدرس المعنى فقط، لسمي بعلم المعنى، وليس بعلم الدلالة مما حدا بالباحثين الدلاليين الذين يحثون على ضرورة تحديد المصطلح وتأطيره بالدلالة اللغوية، وذلك لأن الدلالة دخلت مجالات عديدة فيها عموم، قد يجعل الباحثين يحملونها إلى اللغة، وهي: « ألصق بعلم الرموز

[1]-نور الهدى لوشن: علم الدلالة دراسة وتطبيق، ص23.

[2]-كلود جرمان وريمون لوبون: علم الدلالة، تر: نور الهدى لوشن، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، ط1،1997م، ص6.

[3]-أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص 11.

[4]-جون لاينز: اللغة المعنى والسياق، تر: عباس صادق الوهاب و يوسف عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، 1976م، ص 3

(semlologie) »[1]، ومصطلح الدلالة هو المقابل للمصطلح العربي حسب ما ذهب إليه **فايز الداية** «ذلك لأنه يشير في مصنفات عربية قديمة تتصل بمجالات تقرب من ماهية هذا العلم في صورته المعاصرة »[2].

يعرف الدكتور **محمد المبارك** الدلالة تعريفا جامعا مانعا يوسع في البحث الدلالي لأنه يتخطى حدود المعنى، ويذهب إلى العلاقة بين اللفظ والمعنى؛ «فهي ليست مرادفة للمعنى، ففي الاتصال اللغوي أي نقل الأفكار عن طريق اللغة، رمز دال وهو اللفظ، ومدلول هو المعنى، ودلالته هي الارتباط بينهما[...] والعلم الباحث ما بين الألفاظ والمعاني من صلات هو مبحث الدلالة في علم اللغة» [3].

ونخلص من تعريفات الدلالة إلى عوامل مشتركة بينهما، وهي اللفظ، المعنى، الدال، المدلول، الرمز الفكرة، الشيء المشار إليه وعملية الفهم، وزيادة على ذلك «فقد واجه علم الدلالة صعوبات عدة منها: عدم محدودية المصطلح، وتناول المصطلح ضمن التخصصات المختلفة» [4].

ولم يخرج أصحاب كتب المصطلح الدلالي من أمثال: الشريف الجرجاني، التهانوي، الأنكري عن التعريفات المذكورة لعلم الدلالة، في تعريفهم لها، لكن البارز في الموضوع أنهم اتجهوا اتجاها منطقيا بالدرجة الأولى، وظهر التأثر الواضح بالأصوليين بالدرجة الثانية.

2- علم الدلالة :

تعريفه:

تعددت الأسماء التي أطلقت على هذا العلم في أغلب اللغات العالمية إذ أطلق عليه بعضهم علم المعنى وأطلق بعضهم الآخر اسم السيمانتيك في اللغة العربية، أما في اللغة الانجليزية قمن أشهر

[1]- فايز الداية: علم الدلالة العربي، ص 08.

[2]- المرجع ن، ص ن.

[3]- محمد المبارك:فقه اللغة والخصائص العربية(دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية وعرض لمنهج العربية الأصيل في التجديد والتوليد)، دار الفكر للطباعة والنشر، ص268.

[4]-كلود جرمان وريمون لوبون: علم الدلالة ، ص6-7.

ما أطلق عليه (semantics)، ما يشبهه في اللغة الفرنسية(sémantique)، أما تعاريف علم الدلالة فقد تعددت، منها:

«هو دراسة معاني الألفاظ والجمل دراسة وصفية موضوعية »[1].

و«_هو دراسة المعنى.

_هو العلم الذي يدرس المعنى.

_هو ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى» [2].

وهناك من عرفه –رغم اهتمامه بالرموز وأنظمتها خارج اللغة– بأنه: « ذلك الفرع الذي يدرس الشروط الواجب تواجدها في الرمز حتى يكون قادرا على حمل المعنى»[3]، إلا أنها تركز على اللغة، باعتبارها أهمية خاصة للإنسان، «فعلم الدلالة فرع من علوم اللغة، يدرس العلاقة بين الرمز اللغوي ومعناه، ويدرس تطور معاني الكلمات التاريخية، وتنوع المعاني، والمجاز اللغوي، والعلاقات بين كلمات اللغة »[4]، ليتفق الدارسون على أن علم الدلالة هو العلم الذي يدرس المعنى، فهو جزء من علم اللغة (السيمانتيك)، وهو قمة الدراسات اللغوية لأن موضوعه الأساسي هو المعنى. وهو: «ذلك العلم الذي يهتم بدراسة المعنى، والمبنى باعتباره أحد فروع علم اللسانيات »[5].

ويكون بذلك علم الدلالة هو العلم الذي يدرس المعنى، سواء على مستوى الكلمة المفردة أو على مستوى التركيب، وما يتعلق بهذا المعنى من قضايا لغوية، أي أنه يدرس اللغة من حيث دلالتها، أو من حيث أنها أداة للتعبير عما يجول بالخاطر. أي لا تكون لغة بلا معنى.

على الرغم من أن علم الدلالة هو أحدث الدراسات اللغوية ظهورا، فإنه حظي بالعناية عند كل من فلاسفة اليونان والهنود واللغويين العرب القدامى.

---

[1]–أحمد مؤمن: اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط4، 2008م، ص239.

[2]–كلود جرمان وريمون لوبون: علم الدلالة ص6.

[3]–أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص11.

[4]–خليفة بوجادي: محاضرات في علم الدلالة مع نصوص وتطبيقات، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، سطيف، ط1،2009 م، ص23

[5]–عبد الواحد حسن الشيخ: العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي (دراسة تطبيقية)، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر، ط1 1999م، ص4.

ولم يلبث هذا المصطلح إلى أن انتقل إلى اللغة الانجليزية بكلمة سيمانتيك (simantics) وقد تصدت المعاجم الانجليزية لتعريف هذا العلم.

ففي معجم (webster): «علم الدلالة هو المعنى الذي يختلف تماما مع علم الأصوات، وهو الدراسة التاريخية السيكولوجية للتعبير عن معاني الكلمات وتصنيفها »[1].

وفي معجم (winston): « علم الدلالة هو علم معاني الكلمات والنمو التاريخي لفهم وإدراك معاني الكلمات من حيث أنه يختلف تماما مع علم الأصوات والسمعيات »[2].

وقد تعددت تعريفات علم الدلالة لأسباب منها:

_تعلق علم الدلالة بعلوم أخرى غير اللغة والأدب، مثل أصول الفقه الإسلامي والفلسفة، والمنطق وعلم النفس، وعلم الاجتماع.

_عدم استقرار المصطلح فمنهم من يسميه المعنى، أو التفسير، أو التأويل أو الرمز.

3-نشأة علم الدلالة :

أولا- عند العرب:

امتاز العرب القدامى بالفصاحة في نطقهم، والبيان والبلاغة في تعبيرهم، وكانت تقام في الجاهلية أسواق تعنى بقضايا اللغة العربية، كسوق عكاظ الذي يأخذ منه الشعراء والبلغاء ما أجمعوا على استحسانه، واستعملوا هذه اللغة المختارة أداة للتعبير عما يجول في صدورهم من أحاسيس ومشاعر، ومن ثم أصبحت لغة قبائل الجزيرة هي اللغة الفصيحة السليمة من الخطأ، بخلاف المناطق الأخرى التي اختلطت بغيرها من الأمم نتيجة التبادل التجاري.

وكان البحث في دلالات كلمات اللغة العربية بوصفها لغة القرآن ولغة الرسول الأكرم، «مما تنبه إليه اللغويون القدامى، ويعد هذا الاهتمام المبكر بالدلالة نضجا أحرزته العربية، والأعمال العلمية الدلالية البكرة عندهم كضبط المصحف الشريف بالشكل إلا دليل على ذلك، فتغيير ضبط الكلمة

[1]-المرجع السابق، ص ن.

[2]-نوال محمد عطية: علم النفس اللغوي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط2، 1975م، ص28.

يؤدي إلى تغيير وظيفتها وهذا يترتب عليه تغيير في معناها، فأصبح البحث في علومها لازما لفهم الكتاب والسنة، وقد لقي الدرس الدلالي اهتماما بالغا منذ بداية البحث اللغوي عند العرب، لأهميته في معرفة دلالات الألفاظ، ويعود الفضل للقرآن الكريم في نشأة الدراسات اللغوية وتطورها »[1]، فلم يكن حرص العرب على العربية وتشددهم في المحافظة عليها إلا رغبة منهم في حفظ لغة القرآن ليضل مفهوما مقروءا متدارسا على مدى الدهر، «فزاد من أجل ذلك الاقبال على دراسة القران واللغة والشعر، وكان القرآن دافعا لكثير من العلماء للاضطلاع على اللغة وتحمل المشاق في سبيل جمعها ومعرفة المزيد من أسرارها، وتحديد مفرداتها، والإلمام بفنونها المتنوعة »[2].

ولعلماء العربية جهودا نيرة وذكية في الدرس اللغوي على اختلاف ميادينه، «فلقد كانوا يصدرون في دراساتهم اللغوية عن رؤية شاملة انبثقت من تصورهم للغة على أنها وسيلة للتفاهم ووعاء للفكر »[3] ومن أهم ما لفت اللغويين العرب وأثار اهتمامهم الجهود والأعمال اللغوية المبكرة، التي تعتبر من مباحث علم الدلالة مثل: «تسجيل المعاني الغريب في القرآن الكريم، والحديث في مجاز القرآن والتأليف في الوجوه والنظائر في القرآن الكريم، وإنتاج المعاجم الموضوعية، ومعاجم الألفاظ، وحتى ضبط المصحف بالشكل، يعد في الحقيقة عملا دلاليا، لأن تغيير ضبط الحركات يؤدي إلى تغيير وظيفة الكلمة، وبالتالي تغيير المعنى »[4].

أما **ابن خلدون** في مقدمته فيذكر علم أصول الفقه، وما يلزم دارسته فيقول: «يتعين النظر في دلالة الألفاظ، وذلك أن استفادة المعاني على الإطلاق من تراكيب الكلام على الإطلاق، يتوقف على معرفة الدلالات الوضعية مفردة ومركبة، ثم إن هناك استفادات أخرى خاصة من تراكيب الكلام، فكانت كلها من قواعد هذا الفن ولكونها من مباحث الدلالة كانت لغوية »[5]. لِيَبْرُزَ كلام ابن

[1]–محمد مبارك: فقه اللغة وخصائص العربية، ص 65.

[2]–يوهان فك: العربية دراسة في اللغة واللهجات والأساليب، تر:عبد الحليم النجار، مطبعة دار الكتاب العربي،1951م، ص151.

[3]–مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، مصر، ط2، 1377هـ، 1958م، ص 1.

[4]– أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص 23.

[5]– محمود السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط2، 1997م، ص258.

خلدون دليلا واضحا على وجود علم الدلالة منذ القديم، واهتمام العرب به حسبه أداة فاعلة للوصول إلى المعاني المبتغاة وبهذا يمكن القول أن علم الدلالة له أهمية بالغة منذ زمن، وله مكانة خاصة كونه يسلط الضوء، ويحاول الوصول إلى المعنى مهما اختلف سياق الكلام ونوعه، ويعود اهتمامه بالنص الأدبي إلى علم الأصول وغيرها من العلوم، وعلى هذا يمكن الاعتراف بشمولية علم الدلالة.

ويؤكد النقاد أن: «علم الدلالة يملك جذورا ضاربة في تراثنا العربي، قبل أن تتمخض الدراسات الغربية، باعتباره علما قائما بذاته، فقد كان **الخليل بن أحمد الفراهيدي** في كتابه العين، حين يبحث في تراكيب الكلمات من مواردها الأولية في الجدر البنيوي الحرفي، هو الرائد الأول لهذا الباب لأن مهمته كانت لغوية إحصائية، ولكنها تشير إلى دلالة الألفاظ كما يفهمها المعاصرون بقصد أو بغير قصد »[1] .

ويرى **عقيد خالد حمودي العزاوي** أن الجاحظ قد تناول في كتابه "البيان والتبيين" و "الحيوان" مباحث لها ارتباط بعلم الدلالة، فقد تناول الدلالة السياقية وتكلم فيها عن مناسبة الكلام لمقتضيات المقام، فيقول: «ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها وبين أقدار المستعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك مقاما، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستعين على أقدار تلك الحالات »[2]، فالجاحظ هنا يتحدث عن الدلالة وأبعادها المخصصة لها دون أن تتعدى حدودها وتتجاوز مفهومها.

وتنوعت اهتمامات العرب بعد ذلك فحضيت بجوانب كثيرة من الدراسات الدلالية ومن ذلك:

_محاولة ابن فارس الرائدة في معجمه "المقاييس" و الذي ربط فيه المعاني الجزئية للمادة بمعنى عام يجمعها.

_محاولة الزمخشري الناجحة في معجمه "أساس البلاغة"، التفرقة بين المعاني الحقيقية والمعاني المجازية.

[1]-عقيد خالد حمودي العزاوي: علم الدلالة دراسة وتطبيقات، دار العصماء، دمشق، سوريا، 2011م، ص 10.

[2]-الجاحظ: البيان والتبيين، ص 139.

_محاولة ابن جني ربط تقلبات المادة الممكنة بمعنى واحد

_أبو منصور الثعالبي الذي نلمح أن منهج التنظير المتتابع متكاملا لديه، في التنقل بين حقول الألفاظ الدلالية، «فمن دلالة لغوية إلى أخرى مجازية، إلى أخرى نقدية، مترقيا بذلك في اللفظ بالدلالة من صيغة إلى صيغة »[1].

_عبد القاهر الجرجاني يعد من الذين أحسنوا في تحليل وتصنيف أقسام الدلالة، وعمل نقاد العصر الحديث على وضع مقاربة بين ما قدمه الجرجاني، وما قدمته البحوث الحديثة، «وجدوا أنها متطابقة فقد قدم نظرية في النظم التي تكلم فيها عن الصيغة الفنية، التي خلص إليها في شأن الدلالة وقد كرس الجرجاني اهتماماته في نظرية النظم، على العلاقة بين اللفظ والمعنى»[2].

_وحديثا ظهرت أعمال إبراهيم أنيس، محمود السعران، تمام حسان، أحمد مختار عمر، وغيرهم ممن أثْروا المكتبة اللغوية العربية.

ثانيا– عند الغرب:

كان الاهتمام بالدلالة منذ قديم الزمان لأهميته إذ يكاد لا يخلو علم من العلوم منه، أو من بعض أجزائه، مما جعل الدارسين والمفكرين القدامى يولونه اهتماما كبيرا في بحوثهم، وهذا دليل على أن الدراسات الدلالية ذات أهمية بالغة في التفكير الإنساني منذ القديم، وستبقى مدة بقائه تسايره عبر كل زمان ومكان، فقد استقطبت اللغة اهتمام المفكرين منذ أمدٍ بعيد، لأن عليها مدار حياة مجتمعاتهم الفكرية والاجتماعية، وبها قوم فهموا كتبهم المقدسة.

ويعد علم الدلالة قمة الدراسات اللغوية، لارتباطه الوثيق بمناحي حياة الإنسان الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ذلك أن: «الفرد يكتب كل يوم معارف ويضيف إلى خبراته السابقة معلومات حديثة، ويبدع ألفاظا تعبر عما يكتشفه ويخترعه، ويضفي على الكلمات القديمة دلالات جديدة وإيحائية»[3] ، ويعتبر علم الدلالة (la semantique) فرعا من فروع اللسانيات

[1]–عقيد خالد حمودي العزاوي: علم الدلالة دراسة وتطبيقات، ص12.

[2]–المرجع ن، ص14.

[3]–أحمد عزوز: نظرية الحقول الدلالية، (دراسة في التأسيس والتطبيق)، دكتوراه دولة، معهد اللغة العربية وأدبها، جامعة وهران،2000م، الجزائر، ص2

الحديثة، «فتطور وتشعبت مقارباته المنهجية، مما جعله قطب الدوران في كل بحث لغوي، لأن أي دراسة في اللغة تسعى للوقوف على المعنى الذي هو نتيجة القصد، من إنتاج المتكلم للسلسلة الكلامية بدءا بالأصوات، وانتهاء بالمعجم، مرورا بالبناء الصرفي وقواعد التركيب، وما يضاعف إلى ذلك كله من معطيات المقامات الاجتماعية والثقافية»[1].

وكان موضوع العلاقة بين اللفظ ومدلوله من القضايا التي تعرض لها **أفلاطون** في محاوراته مع أستاذه **سقراط**، وكان اتجاه أفلاطون نحو العلاقة الطبيعية الذاتية، مدعيا أن تلك الصلة الطبيعية كانت واضحة سهلة التفسير في بدء نشأتها، ثم تطورت الألفاظ ولم يعد من اليسير أن نبيّن بوضوح تلك الصلة أو نجد لها تعليلا وتفسيرا»[2].

وأوضح **أرسطو** آراءه عن اللّغة وظواهرها في مقالات تحت عنوان الشعر والخطابة، بيّن فيها عرفية الصلة بين اللفظ ومعناه»[3]، وعالج أيضا: «الفرق بين الصورة والمعنى، وعد المعنى مطابقا للتصور الموجود في العقل المفكر وميز بين الأشياء في العالم الخارجي، والتصورات أي المعنى، والأصوات أي الرموز والكلمات، وكان تمييزه بين الكلام الخارجي، والكلام الموجود في العقل هو أساس معظم نظريات المعنى في العالم الغربي خلال العصور الوسطى »[4].

وقد تساءل اليونانيون عن ماهية اللّغة وأصلها، وعن ماهية الكلمة، وتساءلوا، «هل هناك علاقة طبيعية وضرورية بين الكلمة وبين الشّيء الذي ترمز إليه، أتعلق المعاني بالكلمة تعلّق بالطبع؟ أم تعلق بالاصطلاح؟»[5].

وكان لليونان أثر بيّن في بلورة المفاهيم التي لها صلة وثيقة بعلم الدلالة، وعلى الرغم من غزارة الأفكار التي تقاسمتها مباحثهم الفلسفية،« لم يأت جهد اليونان في مجال الدلالة مستقلا، له طابعه الذي يميزه

[1]-أحمد قدور: مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط3، 2008م، ص279.

[2]-أحمد مختار عمر:علم الدلالة، ص18.

[3]-المرجع ن، ص ن.

[4]-المرجع ن، ص17.

[5]-المرجع ن، ص 20.

عن بقية اللغة عندهم صوتا وصرفا ونحوا ودلالة، حتى صارت اللغة عندهم بابا من أبواب الفلسفة والمنطق، فإذا كانت الأمم غير اليونانية تطرح مسائلها اللغوية انطلاقا مما يحيط باللغة، فإن للغة اليونان نظرتها الخاصة في تلك المسائل، فقد كان اليونان فلاسفة أكثر من كونهم علماء دين»[1].

والملاحظ أن تلك المسائل العميقة، لا تخضع إجاباتها إلى قواعد وقوانين محددة تشبه قواعد الصرف والنحو والصوت وإنما تتجاوز تلك الأبعاد إلى ما ورائها.

أما «الهنود فكانوا سباقين إلى الاهتمام ببعض جوانب اللّغة كالجانب الصّرفي والصّوتي والنّحوي والدّلالي في كتابهم الديني المقدّس(الفيدا) لضبط دلالته والمحافظة على لغتهم(السنسكريتية) ومعالجتهم مباحث متنوعة حول نشأة اللّغة، وعلاقة اللّفظ والمعنى على أنها ضرورية شبيهة بالعلاقة اللزومية بين النّار والدّخان، وأنواع دلالات الكلمات وقسموها إلى أربعة أقسام:

1-قسم يدل على مدلول عام أو شامل(مثلا لفظ :رجل).

2-قسم يدل على كيفية (مثل كلمة :طويل).

3-قسم يدل على حدث(مثل الفعل :جاء).

4-قسم يدل على ذات (مثل الإسم :محمد)» [2].

وفي أواخر القرن التاسع عشر تبلور مصطلح علم الدّلالة في صورته الفرنسية على يد اللغوي الفرنسي ميشال بريال Breal، ليعبر عن فرع من علم اللّغة العام هو علم الدلالات ليقابل علم الصوتيات الذي يُعنى بدراسة الأصوات اللّغوية»[3] .

و«هذه الدراسة تعد أولى الدراسات العلمية الحديثة الخاصة بالمعنى التي قام بها ميشال بريال في كتابه Essai de sémantique1987م، وكانت جهود بريال مأخوذة من دراسة اللّغات الكلاسيكية اليونانية واللاتينية والسنسكريتية»[4].

[1]-محمود السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص 347.

[2]-المرجع ن، ص 19.

[3]- فايز الداية: علم الدلالة العربي، ص 08.

[4]-محمود السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، ص 237.

والمؤرخون لظهور علم الدلالة يجمعون على فضل **بريال** في تخصيصه كتابا استقل بدراسة المعنى، وهو كتاب بسط فيه القول عن ماهية علم الدلالة، وأبدع منهجا جديدا في دراسة المعنى هو المنهج الذي ينطلق من الكلمات نفسها لمعاينة الدلالات من دون ربط ذلك بالظواهر اللغوية الأخرى، ويمكن أن نرسم معالم هذا المنهج اللغوي الجديد، انطلاقا من النص الذي أورده **بريال** في سياق تعريفه بعلم الدلالة، مع تحديد مجمل فروع البحث في هذا المجال:

أولا: «أن علم الدلالة (السيمانتيك) يهتم بجوهر هذه الكلمات ومضامينها»[1].

ثانيا: «هدف علم الدلالة الوقوف على قوانين تغير المعاني وتطورها، والقواعد التي تسير اللغة عليها بالإطلاع على النصوص اللغوية بقصد ضبط المعاني المختلفة بأدوات محددة، وفي هذا سعي إلى التنويع في التراكيب اللغوية لأداء وظائف دلالية معينة، وهذا التنوع هو الذي يثري اللغة إثراء يحفظ أصول هذه اللغة ولا يكون جائزا أمام تطورها وتجددها، وفي خضم البحث عن هذه القوانين توضع قوانين لغوية جديدة لتشرف على النظام الكلامي لأن عالم اللسان يكون الوعي باللغة رغم إدراك نواميس السلوك الكلامي»[2].

ثالثا: «إتباع المنهج التصوري التأصيلي الذي يقف على ميلاد الكلمات ويتتبعها في مسارها التاريخي وقد يردها إلى أصولها الأولى، لأن اللغة مؤسسة اجتماعية تحكمها نواميس مفروضة على الأفراد تتناقلها الأجيال بضرب من الحتمية التاريخية، إذ كل ما في اللغة إنما هو منقول عن أشكال سابقة هي الأخرى منحدرة من أنماط أكثر بدائية، وهكذا إلى الأصل الأوحد أو الأصول الأولية المتعددة»[3].

فعلم الدلالة عند العالم **بريال** «يعنى بتلك القوانين التي تشرف على تغير المعاني، ويعاين الجانب التطوري للألفاظ اللغوية ودلالتها، ويكون بريال بذلك أول من وجه الاهتمام إلى دراسة المعاني ذاتها لكن أهمية إلتفاتة بريال إلى جوهر الكلمات لم تقدر حق قدرها، قبل محاولة الانجليزيين أوجدن

[1]-عبد السلام المسدي: اللسانيات وأسسها المعرفية، المطبعة العربية، تونس، 1986م، ص109.

[2]-المرجع ن، ص 110.

[3]-المرجع **ن**، ص 111.

وريتشارد، اللذين أصدرا كتابهما "معنى المعنى" عام 1923م، وتساءلا فيه عن ماهية المعنى، من حيث هو عمل ناتج عن اتحاد وجهي الدلالة أي الدال والمدلول»[1].

وقد جاء هذا الكتاب نتيجة التأثير الكبير الذي أحدثه بريال، «إذ كان بمثابة الموجه إلى قضية مهمة تعنى بالمعنى هي السيمانتيك»[2]. وأضحى علم الدلالة يهتم بالصورة المفهومة باعتبار أن لا علاقة مباشرة بين الاسم ومسماه، «إنما العلاقة المباشرة تربط الدال بالمحتوى الفكري الذي في الذهن»[3].

وتوالت الدراسات الدلالية بعد ذلك من قبل مجموعة من أعلام هذا العلم، وظهر الاهتمام بها في المحاضرات التي كان يلقيها "ريستيغ"RECI G في هال Halle حوالي عام 1825م،

ولمعت من ثمة أسماء الأعلام في علم الدلالة من أمثال:

_بريال (Breal)

_أوجدن (ck ogdan)

_ريتشاردIARichard

_كريستوفر نيروبk.Nyrob

_جوستاف شتيرن G. Stern

_ستفين أولمان ullman

_فيرث Firth

_بلومفيدL. Bloomfid

_هاريسZ Harris

_نوعم تشومسكي N. chomsky

_كاتز katz

_فودر Foodor»[4] .

[1]-موريس أبو ناصر: مدخل إلى علم الدلالة الألسني، الفكر المعاصر، ع18-19، 1982م، ص32.

[2]-محمود السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، ص239.

[3]-بيار بيجو: علم الدلالة، تر: أنطوان أبو زيد، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1986م، ص72.

[4]-حسام البهنساوي: علم الدلالة والنظريات الدلالية الحديثة، مكتبة الناشر، مصر، ط1، 2009م، ص6.

ثالثا– المصطلح الدلالي:

يعدّ المصطلح الدلالي من المصطلحات الجديدة، التي شغلت اهتمام اللغويين والباحثين في مختلف الميادين، باعتباره مصطلحا قرين التجديد والابتكار، وبابا من أبواب الكشوف العلمية.

تعريفه:

لا نجد تعريفا واضحا وصريحا للمصطلح الدلالي، إلا أن هذا لا يمنع من استخلاصه من تعريفات القدامى والمحدثين، خاصة عندما وقفوا عند تفسير حدود المصطلح بربطه بمفهوم محدد، وبمجال علمي أو تقني معين مع استعماله من قبل المتخصصين، وهي على نوعين :نوع يُعِد الاتفاق شرطا في وجود المصطلح، ونوع آخر لا يعد الاتفاق عنصرا من عناصر المصطلح، بل يعده متعلقا باستعماله فقط، والأسلم هو التعريف الذي لا يجعل الاتفاق شرطا من شروط المصطلح لوجود كثير من المصطلحات لم يحصل عليها الاتفاق بين المتخصصين، ولا يحصر المصطلح في اللفظ أو مفردة.

ولعل تعريف المصطلح الدلالي مرتبط بتعريف المصطلح ذاته وهو: « اللفظ أو العبارة أو الرمز الذي يقيد مفهوما ويحدده، مجردا كان هذا المفهوم أو محسوسا، داخل مجال من مجالات المعرفة»[1].

ومن هذا التعريف نستخلص تعريفا للمصطلح الدلالي، وهو كالتالي:

هو «اللفظ أو العبارة أو الرمز الذي يقيد مفهوما ويحدده، مجردا كان هذا المفهوم أو محسوسا، داخل مجال من مجالات علم الدلالة» [2]. ليبقى الاضطراب يميز المصطلحات في لغة ما من حيث الاستقرار وهذا ما زاد صعوبة في نقلها من لغة إلى لغة أخرى؛ فمشكلات المصطلح كثيرة متشعبة الأطراف متعددة الجوانب، فمنها ما يتصل بمنهجية هذا الوضع وضوابطه، ومنها ما يتصل بتصنيفه ودلالته.

وتبقى بعض الإشكاليات التي تخص المصطلح الدلالي وحده منها:

–صعوبة تحديد المعنى، لأن المعنى الذي تدونه المعاجم مثلا ليس هو كل شيء، في إدراك معنى الكلام، فهناك عناصر أخرى تتدخل وتجعل المعنى غير واضح، وبعيد المنال، وعلماء الدلالة المحدثون

[1] –أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية: علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، ص26

[2] –عبد الحميد مصطفى السيد: دراسات في اللسانيات العربية، دار حموراي، الأردن، ط1، 2001م، ص 176.

يرون أن صعوبة تحديد المعنى مشكلة أزلية وهي التي كثيرا ما تثير الفتن، لأن الألفاظ قد تؤول من قبل المتلقي إلى معان غير التي أرادها المتكلم لذا يحدث الخلاف بسبب عدم الفهم»[1]، وهذا يلاحظ من كثرة المصطلحات المتداولة في الدوريات والمؤتمرات، وعندما تصاغ الأنظمة والقرارات بصياغات غير محكمة، مما يحدث بلبلة وتشتت، ولذا كان من الأهمية بمكان أن تكون المصطلحات الدلالية محكمة الصياغة، واضحة الدلالة، لا تتحمل الشك والتأويلات.

وأوضح مثال على الفوضى التي تعصف بالمصطلح الدلالي هو تعدد المصطلحات المعرّبة أو المترجمة لمصطلح"Semantics" فبعضهم يقابله بعلم المعنى، وبعضهم يقابله باصطلاح دلالة الألفاظ، أو علم العلامات أو العلامية، لكن المقابل الأكثر شيوعا هو علم الدلالة.

[1]-عليان بن محمد الحازمي: علم الدلالة عند العرب، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ع27، مكة المكرمة، 1424هـ ج15، ص 703.

أولا– التعريف بالمدونة:

كتاب" مصطلحات الدلالة العربية للدكتور جاسم محمد عبد العبود، هو كتاب لغوي حاول فيه صاحبه دراسة مصطلحات الدلالية العربية من منظور علم اللغة الحديث، آخذا بعبين الاعتبار عدم استقرار علم الدلالة، نظرا لحدثاته، واختلاف وجهات نظر الدارسين حول مفاهيمه ونقص مؤلفاته.

فمن ناحية **الشكل** الخارجي الكتاب جاء لون الغلاف أزرقا، وفي واجهة الكتاب عنوان بارز باللون الذهبي وتحته اسم المؤلف، وفي أسفل الكتاب على الجهة اليسرى نجد دار النشر بلد النشر وسنة النشر، أما الجهة الأخرى للكتاب فنجد جزء من خاتمة الكاتب باللون الذهبي وفيما يلي بطاقة تعريف للكتاب:

عنوان الكتاب: مصطلحات الدلالة العربية (دراسة في المرجعيات العلمية).

المؤلف: جاسم محمد عبد العبود.

الناشر: دار الكتب العلمية–بيروت–لبنان.

اللغة: العربية.

سنة النشر: 2007م.

عدد الصفحات: 296 صفحة.

المجلد: الأول.

الطباعة: اللون الأبيض.

أما من ناحية **المضمون** فقد تناول الكتاب تمهيدا تناول فيه الباحث المصطلح لغةً واصطلاحًا، ومصادر المصطلح الدلالي، وعلاقة بين المصطلح الدلالي وعلم المصطلح، ووظيفة المصطلح الدلالي، وعرض مشكلات المصطلح الدلالي المحصورة في المشكلات الوظيفية، المشكلات الوضعية، المشكلات التصنيفية، مشكلات تعريب المصطلح.

ثانيا– بناء هيكل المدونة:

جاء الكتاب في مدخل، وتمهيد، وخمسة فصول، ثم وضع مراجع بالعربية وأخيرا فهرسا للكتاب.

ركزّ الكاتب فيه على المعاني الدلالية فأورد تعريفات ومناهج التي يقوم عليها، وهي مفصّلة كما يلي:

–مدخل: أشار فيه" جاسم محمد عبد العبود "إلى أنّ علم الدّ لالة أصبح علما مستقلا بذاته وفرعا من فروع اللغة لذلك فهو جدير بالدّراسة والبحث، كما أشار فيها كذلك إلى الموضوع الأساسي لهذا العلم وغايته وسعته.

– **تمهيد:** تناول فيه الباحث تعريف المصطلح من الناحية اللغوية والاصطلاحية، ومصادر المصطلحات الدلالية والعلاقة بين المصطلح الدلالي وعلم المصطلح، ووضيفة المصطلح الدلالي ومشكلاته .

– **الفصول**: تضمن الكتاب خمسة فصول، وكل فصل مقسم إلى مباحث، والمباحث بدورها مقسمة إلى مطالب.

الفصل الأول: عنونه بـــ: الدلالة.

المبحث الأول: تعريفات الدلالة، وهو بدوره ينقسم إلى عدة مطالب انطلاقا من تعريف الدلالة لغة واصطلاحا، وتعريف الدلالة عند اللغويين، عند الفلاسفة والمناطقة، عند الأصوليين، عند البلاغيين، عند المحدثين.

المبحث الثاني: تسميات الدلالة. ويتناول المعنى، التأويل، التفسير، البيان، الفصاحة، القصد.

المبحث الثالث: أركان الدلالة. الدال، المدلول، الأعيان.

الفصل الثاني: عنونه بـــ: أنواع الدلالة.

المبحث الأول: أقسام الدلالة عند القدماء، ويضم: الدلالة اللفظية، والدلالة غير اللفظية.

المبحث الثاني: أنواع الدلالة عند المحدثين، ويضم: الدلالة الصوتية، الدلالة الصرفية، الدلالة النحوية، الدلالة المعجمية.

المبحث الثالث: أنواع أخرى للدلالة بين القدماء والمحدثين. ويضم: الدلالة المركزية والدلالة الهامشية، الدلالة الإيحائية، الدلالة النفسية، الدلالة الأسلوبية السياقية، الدلالة الإنعكاسية الدلالة الفلسفية.

الفصل الثالث: عنونه بـ: السياق وما يتعلق به من مصطلحات دلالية.

المبحث الأول: السياق وأنواعه: ويضم: القرينة، أنواع السياق، السياق اللغوي، السياق التعبيري السياق غير اللغوي، السياق السببي.

المبحث الثاني: مكونات السياق: ويضم: القرينة، أنواع القرينة، النظم، أنواع النظم، النص الخطاب، المقتضى أو الإقتضاء.

المبحث الثالث: دور السياق في التدرج الدلالي من حيث الوضوح والغموض. ويضم: الوضوح الغموض.

الفصل الرابع: مصطلحات التطور الدلالي.

المبحث الأول: تعريف التطور الدلالي وأسبابه ويشمل بدوره: أسباب التطور الدلالي وهي: الإستعمال، الحاجة، تعدد اللهجات، عوامل مقصودة.

المبحث الثاني: مظاهر التطور الدلالي والنحو الدلالي ويشمل: التعميم الدلالي، التخصيص الدلالي، نقل المعنى أو الإنتقال الدلالي(انحطاط المعنى أو انحطاط الدلالة، رقي الدلالة)، المبالغة (النمو الدلالي)، النمو الدلالي (الاشتقاق، التعريب، الارتسام، المجاز وبعض المصطلحات البلاغية التاثيل الشعبي).

المبحث الثالث: مصطلحات التطور الدلالي البلاغية ويشمل: العلاقة الوثيقة بين علمي الدلالة والبلاغة ويتناول(الحقيقة، المجاز، الاستعارة، الكناية، التشبيه)، مصطلحات دلالية بلاغية أخرى (التقديم والتأخير، الحذف).

الفصل الخامس: الحقل الدلالي والتعدد الدلالي.

المبحث الأول: الحقل الدلالي وأنواعه (الحقل الدلالي، أنواع الحقل الدلالي)، الحقول الدلالية الصرفية، الحقول الدلالية النحوية، الحقول المترادفة والمتضادة، حقول التوارد، الحقول الدلالية المشتركة (الحقول المحسوسة المتصلة، الحقول المحسوسة ذات العناصر المنفصلة، الحقول التجريدية)، أنواع علاقات ربط الكلمات المندرجة تحت رأس الحقل الدلالي (الترادف الإشتمال أو التضمين، علاقة الجزء بالكل، التضاد، التنافر، التقابل الدلالي).

المبحث الثاني: الترادف وأنواعه: الترادف (الترادف الكامل، شبه الترادف، التقارب الدلالي الاستلزام، الترادف الجملي).

المبحث الثالث: المشترك اللفظي والتضاد: المشترك اللفظي، التضاد، السياق السببي لوجود التضاد (عموم المعنى الأصلي، التفاؤل، التهكم، الخوف من الحسد، التطور الدلالي، المجاز والإستعارة، إحتمال الصيغ الصرفية للمعنيين).

- الخاتمة.
- المراجع العربية.

ثالثا– دراسة المصطلحات:

1– مصطلح القياس:

جاء مصطلح القياس في اللغة من: «قاس الشيء يقيسه، قيسًا، وقياسًا، واقتاسه، إذا قدّره على مثاله»[1].

وجاء في التعريفات: «قستُ النعل بالنعل إذا قدّرته وسويته، وهو عبارة عن رد الشيء إلى نظيره»[2].

و« لفظ القياس في الأصل هو تقدير شيء بشيء»[3].

أما اصطلاحا: فقد عرف الأصوليون القياس بعدّة تعريفات، منها تعريف **الشافعية** ومفاده هو: «حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بأمر جامع بينهما في حكم أو صفة»[4].

ويعرفه صدر الشريعة ابن مسعود في قوله: «تعدية الحكم من الأصل إلى الفرع لعلة متحدة لاتدرك بجرد اللغة»[5]، وأراد بالعلة المتحدة التي لاتدرك بالقياس، الاحتراز عن دلالة النص والإجماع فإنه يدل على الحكم بذاته دون واسطة القياس ولكن هذا التعريف لايدخل المعدوم والأول ليس شاملاً لأن القياس يثبت حكماً للفرع مثل: حكم الأصل لعلة جامعة بينهما لأن أحدهما عين الآخر.

فالقياس أصل من أصول الشريعة يُستدل به على الأحكام، فهو حجة، وذهب إبراهيم بن سيّار النظَّام (ت231هـ) ومن تبعه من المعتزلة وداود بن علي الظاهري (ت2700هـ) وأتباعه إلى إنكاره دليلاً يُستدل به على الأحكام.

وقد ورد لفظ القياس في قوله تعالى :﴿هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنْ اللَّهِ فَأَتَاهُمْ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمْ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الأَبْصَارِ﴾ [سورة

[1]–ابن منظور: لسان العرب، مادة (قيس).

[2]–الجرجاني: التعريفات، ص181.

[3]–ابن فارس: مقاييس اللغة، مادة (قيس).

[4]–سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت793هـ): شرح التلويح على التوضيح، مكتبة صبيح، مصر، ص 56.

[5]–المرجع ن، ص ن.

الحشر من الآية: 2] وجه الاستدلال من ذلك أن الاعتبار من العبور وهو المجاوزة وهو ذاته معنى القياس أي العبور من حكم الأصل إلى حكم الفرع.

وفي آية أخرى: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [سورة المائدة من الآية:90]، فالخمر أصل منصوص على حكمه وهو الحرمة، لعلة وهي الاسكار، ونبيد التمر أو الشعير فرع لم ينص على حكمه فإذا وجدنا العلة التي بني عليها الحكم في الأصل متحققة فيه لزم- بطريق **القياس**-أن يكون مثلَه في الحكم.

ومن السنة: حديث معاذ بن جبل أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلّم، بَعَثَه إِلَى الْيَمَنِ فَقَالَ: «كَيْفَ تَقْضِي؟» فَقَالَ: «أَقْضِي بِمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ» قَالَ: «فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللَّهِ» قَالَ: «فَبِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ » قَالَ: «فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ» قَالَ: «أَجْتَهِدُ رَأْيِي ولا آلو» قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِ اللَّهِ لما يُرضي رسولَ الله» ووجه الدلالة من ذلك أن القياس جزء من الاجتهاد» [1].

ليتضح من خلال ما سبق أن الاستخدام الأول لمصطلح القياس بالمعنى الذي جاء به **جاسم محمد عبد العبود** كان عند علماء الأصول أو الشريعة، فهو يقول: « من أسباب الاجتهاد اللغوي والدلالي، الذي يفتح للمصطلحي أفقا واسعًا في حالة عدم وجود نص صريح يخدم مبتغاه، مما يدعو إلى القياس على ألفاظ وعبارات أخرى تفيد نتيجة القياس وخدمة المصطلح بإطاره ووضعه النهائي»[2].

ليتأكد بذلك أن مرجعية هذا المصطلح هي**مرجعية أصولية** بالدرجة الأولى، وفضلا عن ذلك يعد القياس الدّليل الرابع في علم أصول الفقه من أدلة الفقه الإسلامي بعد الكتاب والسُّنة والإجماع، ويعد دليلا شرعيا عند عدم وجود دليل شرعي للحكم من نص من الكتاب والسنة والإجماع، فلا قياس مع النص.

[1]-محمد بن علي الشوكاني: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ص177.

[2]-جاسم محمد عبد العبود: مصطلحات الدلالة العربية ص 22.

2- مصطلح الاشتقاق:

جاء في اللسان: « الشق: الصدع في عود أو حائط أو زجاجة، شق الشيء يشقه شقا، والشق، والشقة بالكسر، نصف الشيء إذا شق، نقول خذ هذا الشق تشير إلى: شقة، وشق التمرة نصفها»[1]، ويراد به: « اشتقاق الشيء: بيانه من المرتجل، واشتقاق الكلام الأخذ به يمينا وشمالا واشتقاق الحرف من الحرف، أخده منه»[2].

أما اصطلاحا فهو: «أخد كلمة أو أكثر من أخرى لمناسبة بين المأخوذ منه في الأصل اللفظي والمعنوي، ليدل بالثانية على المعنى الأصلي مع زيادة مفيدة لأجلها اختلفت بعض حروفها أو حركاتها أو هما معا»[3]، هذا المفهوم يعني بوجود أصل يشتق منه وفرع مشتق.

ورأى **الشريف الجرجاني** بأن الاشتقاق هو«نزع لفظ من أخر بشرط مناسبتهما معنًا وتركيبًا ومغايرتهما في الصيغة»[4]، كما أنه: «صوغ كلمة من أخرى على حساب قوانين الصرف، وهو عند أهل اللغة أخذ لفظ من لفظ آخر بشرط تناسبهما معنًا وتركيبًا واختلافهما في الصيغة»[5].

والاشتقاق توالد وتكاثر يتم بين الألفاظ بعضها من بعض ولا يكون ذلك إلا بين الألفاظ ذات الأصل الواحد على أنه من لازم أن تكون العلاقة الاشتقاقية بين الألفاظ محكومة بشروط ثلاث وهي:

1-الاشتراك في عدد الحروف لايتجاوز الثلاثة في الغالب.

2-اشتراك مختلف الألفاظ في حد أدنى من المعنى الموحد أو تقاطعهما في اسم دلالي مشترك يقدر على الجذر الأصلي لمادة الاشتقاق.

3-خضوع الحروف في مختلف المشتقات لترتيب موحد»[6].

---

[1]-ابن منظور : لسان العرب، مادة(ش، ق، ق) .

[2]-محمد إبراهيم الحمد: فقه اللغة مفهومه وموضوعاته قضياه، دار حزيمة للنشر والتوزيع، ط1، 2005م، ص207 .

[3]-أحمد مطلوب: بحوث مصطلحية، ص19.

[4]- الجرجاني: التعريفات، ص27.

[5]-محمد الديداوي: الترجمة والتعريب بين اللغة البيانية واللغة الحاسوبية، دار البيضاء، المغرب،ط1، 2001م، ص51.

[6]-يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص80.

وهو في العربية ليس بدعا من الأمر اخترعه الدارسون العرب من عند أنفسهم، كما اخترعوا الظواهر الإعرابية على حد رؤية بعض الباحثين، وإنما هو: «الرابط الدقيق الذي يجمع المتفرق من مشتبهات اللغة حتى تكون أداة للتعبير، ووعاء للفكر ومعرض للأحاسيس والانفعالات»[1].

والاشتقاق وسيلة مهمة من وسائل نمو اللغة العربية وهو ثلاث أنواع: الاشتقاق الصغير (العام) الاشتقاق الكبير، والاشتقاق الأكبر.

أ- الاشتقاق الصغير: يعرفه ابن جني الذي يسميه الاشتقاق الصغير بقوله: «الاشتقاق عندي على ضربين: كبير وصغير، فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم، كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتقرأه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغةً ومباينةً، وذلك كترتيب (س.ل.م) فإنك تأخذ معنى السلامة في تصرفه نحو: سلم، يسلم، سالم، سلمان، السلامة، السليم: الذي أُطلق عليه تفاؤلاً بالسلامة»[2]

ب- الاشتقاق الكبير: يعد ابن جني من الأوائل الذين تحدثوا عن هذا النوع من الاشتقاق فيقول: «أن تأخذ أصلا من الأصول الثلاثة، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحد يجمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه»[3]، يقوم هذا النوع على تغيير ترتيب الحروف، وتوليد صيغ وأسماء للمفاهيم المتقاربة والتي يمكن أن ترجع إلى أصل واحد.

وقد ذكر ابن جني أمثلة لهذا النوع، حيث كان يذكر الكلمة وتقلباتها ثم يجعل بينها معنى عام مشترك تدور حوله هذه المادة وسائر تقلباتها ومن الأمثلة التي ذكرها: « (كلم) تقلباتها: كمل، مكل، ملك لكم، لمك، وجميعها تفيد القوة والشدة، وقسو وتقلباتها: قوس، قس، سق، سرق، هذه التراكيب تدل على القوة والاجتماع»[4].

ج- الاشتقاق الأكبر: يسمى كذلك الإبدال، أو القلب اللغوي وهو «انتزاع كلمة من كلمة أخرى بتغيير في حروف من حروفها مع تشابه بينهما في المعنى. مثل:(قضم وخضم) فالأولى تفيد أكل

[1]-عمار ساسي: اللسان العربي وقضايا العصر رؤية علمية في الفهم المنهج الخصائص التعلمية التحليل، عالم الكتب الحديث، أربد، الأردن، 2007م ص63.

[2]-مصطفى طاهر الحيادرة: من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ص161.

[3]-ابن جني: الخصائص، ص134.

[4]-المرجع ن، ص ن.

اليابس، والثانية أكل الرطب، أو مع اتفاق بينهما في المعنى مثل: الجثوة الجذوة، القطعة من الخمر»[1] وهذا النوع من الاشتقاق أقرب أن يكون ظاهرة صوتية من أن يكون ظاهرة اشتقاقية، و« لا يجوز في جميع مفردات اللغة، يجوز أحيانا، ويستحيل أحيانًا أخرى، ومن ثمة لا يعد طريقة من طرق نمو اللغة حيث لا يعمل على زيادة عدد الألفاظ، لكي يضيف للغة ما تجدد له نفسها إزاء التصورات الفكرية والحضارية التي نعيش فيها»[2].

أما **جاسم محمد عبد العبود** فيقول في الاشتقاق: «هو من أسباب رفد اللغة بمفردات واسعة، وأحد أسباب نموها وحياتها، ويساعد في نمو مصطلحات علمية جديدة وحياتها، لأنه ذو قدرة على خلق ألفاظ جديدة عن طريق التقليبات اللغوية، وهي بدورها تخلق تسميات تناسب بعض العلوم لا يمكن إطلاق الجدر اللغوي الأصلي عليها لعدم ملاءمة الدلالة والذوق، ويكون الاشتقاق ملائما لذلك الوضع المصطلحي الجديد» [3]. ليتضح من خلال هذا القول وما جاء به من إغناء لمفردات اللغة العربية أن الاشتقاق يساعد عملية النمو في مجالات متعددة وخاصة العلمية بواسطة قدرته الكبيرة المتمثلة في التقليبات اللغوية فيساهم بذلك في خلق مصطلحات جديدة في مختلف العلوم شرط ملاءمته لمقتضى حال الوضع المصطلحي المبتكر، ولا يشترط تناسب معناها الجديد مع المعنى القديم. لتبرز في الأخير **مرجعية الاشتقاق اللغوية**، وعليه يمكن القول أن الاشتقاق وسيلة من الوسائل المعتمدة في وضع المصطلحات العلمية، وله دور كبير في توليد عدد كبير من الألفاظ ذات الجذر الواحد، كما أنه يساهم في إثراء الرصيد اللغوي.

3- مصطلح المجاز والاستعارة:

يعد المجاز والاستعارة من أهم القضايا البلاغية فقد «دخل المجاز في كل العلوم عاملا مؤثرا ومن هذه العلوم علم المصطلح؛ فالمجاز توسع في الاستخدام اللغوي يخدم الاستخدام المصطلحي في توليد مصطلحات جديدة لكنه محدود من حيث إمكانية التوسع في استخدامه، ومن حيث إمكانية

[1]-علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، مكتبة لبنان، 2008م، ص381.

[2]-يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، ص 80.

[3]-جاسم محمد عبد العبود: مصطلحات الدلالة العربية، ص22.

توافق أذواق المصطلحيين في ارتجاله من تراث غني بالمترادفات أو شبه المترادفات»[1]. ويكون بذلك المجاز مصطلحا مزدوج الانتماء إلى علمين وهما: «علم المصطلح وعلم الدلالة »[2].

فالمجاز في اللغة مصدر ميمي انقلبت واوه ألفا، وهو اسم مكان كالمنطلق والمجاز، وهو مأخوذ من جاز الموضع إلى آخر، إذا تخطاه إليه، فالمجاز مشتق من: «جاز الشيء يجوزه إذا تعداه، سمّوا به اللفظ الذي يعدّل به عما يوجبه أصل الوضع لأنهم جاوزوا به موضعه الأصلي»[3].

وجاء في الصحاح: « جزت الموضع أجوزه جوازا:سلكته وسرت فيه وتجوّز في كلامه أي تكلم بالمجاز وقولهم جعل فلان ذلك الأمر مجازا إلى حاجته أي طريقًا ومسلكً» [4].

وهو في **الاصطلاح**: «اللّفظ المستعمل في غير ما وضع له، لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى السابق»[5]. ويضيف **عبد القاهر الجرجاني** موضحًا بأن: «كل لفظ نقل عن موضعه فهو مجاز»[6].

في حين يعرفه **القزويني** بأنه: « الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب على وجه يصح مع قرينة عدم إرادته »[7].

ويعرفه الدكتور **علي عبد الواحد** بأنه:« نقل لفظ من معناه الأصلي اللغوي إلى معنى آخر اصطلاحي لعلاقة ما بين المعنيين»[8].كأن تقول رأيت أسدا يقاوم العدو، والمقصود بالأسد هناك الرجل الشجاع وليس الأسد الحقيقي.

---

[1]-أحمد شفيق الخطيب: منهجية وضع المصطلحات وتطبيقها، اتحاد مجامع اللغة العربية، دمشق، 1999م، ندوة عقدتها المجامع العلمية، ص29.

[2]- عبد السلام المسدي: مباحث تأسيسية في اللسانيات، ص92.

[3]-السيد أحمد الهاشمي: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ضبط وتدقيق وتوثيق يوسف الصميلي، المكتبة العصرية صيدا، بيروت لبنان، ط1 1999م، ج1، ص249.

[4]-الجوهري: الصحاح، مادة (ج و ز).

[5]-مصطفى طاهر الحيادرة: من قضايا المصطلح اللغوي، ص129.

[6]-عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص66.

[7]-الخطيب القزويني (جلال الدين محمد بن عبد الرحمان القزويني): شرح التلخيص في علوم البلاغة، شرَح وجمع شواهده: محمد هاشم درويدي، دار الحكمة، دمشق، سوريا، 1390هـ، 1980م، ص293-294.

[8]-هدى بوليقة: ترجمة المصطلح الطبي، كتاب الألم المزمن لريتشارد توماس، تر: ج.ب. الخوري نموذجا، مذكرة بحث لنيل درجة ماجستير في الترجمة، كلية الآداب واللغات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008م-2009م، ص58.

إذًا يمكن القول بأن المجاز يكون باستعمال اللفظ من غير ذكر المعنى المعهود، ويشترط في ذلك وجود علاقة تربط بين المعنيين مع ورود قرينة تمنع ظهور المعنى الحقيقي.

وينقسم المجاز إلى قسمين: مجاز لغوي، ومجاز عقلي.

1- المجاز اللغوي:

يعرف حسب معظم البلاغيين على أنه: «نقل الكلمة من معناها الحقيقي الذي وضع لها في الأصل إلى معنى جديد لوجود علاقة بين المعنى الأول والثاني، ووجود قرينة تمنع المعنى الأول وتدل على المعنى الثاني»[1].

والمجاز اللغوي ينقسم بدوره إلى قسمين:

أ- الاستعارة:

ويقصد بها في مجال التوليد المصطلحي الاستعارة التصريحية وهي استعمال كلمة في غير معناها الأصلي لعلاقة مشابهة، بشرط وجود علاقة وروابط تربط المعاني الحقيقية بالمعاني المجازية، ومن أمثلة الاستعارة التصريحية: نذكر ما جاء في قول أهل المدينة عندما رأوا الرسول صلى الله عليه وسلم "طلع البدر علينا من ثنيات الوداع"، حيث حذف المشبه وهو (الرسول صلى الله عليه وسلم) وترك المشبه به (البدر) مع وجود قرينة مانعة من ظهور المعنى الحقيقي وهي الفعل (طلع البدر) ووجه الشبه هنا هو(النور والتفاؤل).

ب- المجاز المرسل:

هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة أو مناسبة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي مع وجود قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي لعلاقة غير مشابهة قد تكون:

علاقة سببية: «كتسمية العرب النبات بالغيث مثل قولهم (رعت الماشية الغيث) أي رعت النبات

[1]-علي الجازم ومصطفى أمين: البلاغة الواضحة، مكتبة الآداب، ط1، 2002م، ص212.

الذي سببه الغيث»[1]، فهنا استعمل المتسبب في السبب.

علاقة مسببة: كأن يستعمل السبب في المسبب نحو قوله تعالى: «وينزل لكم من السماء رزقا»[سورة غافر من الآية: 13]أي المطر هو سبب الرزق.

علاقة كلية: هي إطلاق لفظ الكل مع إرادة الجزء مثل في قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ﴾ [سورة نوح الآية: 07]، إذا نظرت في الآية رأيت أن الإنسان لا يستطيع أن يضع إصبعه كلها في أدنه، وأن الأصابع في الآية الكريمة أطلقت وأريد بها أطرافها وأناملها.

علاقة جزئية: إطلاق الجزء مع إرادة الكل مثل: طلب عمر يد فاطمة، لطلبها كلها وليس يدها فقط ولكن اليد ذكرت لأهميتها في عقد الزواج كأن تستعمل في الإمضاء ووضع الخاتم. فالمعنى المذكور الجزء، والمعنى المقصود المحذوف هو الكل.

ليتضح لنا مما سبق أن المجاز مرجعه اللغة من حيث استعمال الألفاظ، على سبيل المثال إذا قلنا: كلمة "اليد" تعني في استعمالها اللغوي الحقيقي العضو من الجسم، لكنها إذا استعملت استعمالا مجازيا يمكن نقلها إلى معان أخرى، كالقدرة، النعمة وغيرها من المعاني ليكتسب هذان المصطلحان في الأخير مرجعية **مزدوجة؛ لغوية بلاغية.**

4- مصطلح التعريب:

لغة هو: «مصدر عرّف بتشديد الراء، وله عدة معانٍ، منها التبيين، والإيضاح، والتهذيب، والإكثار من يشرب العرب، وهو الكثير من الماء الصافي، ويعني أيضا التشديب أي التقطيع، والتقشير، وغير ذلك المعاني الكثيرة »[2].

و«هو تهذيب المنطق من اللحن، ويقال عربت له الكلام تعريبا، وأعْربت له إعرابا، إذا بينته له، وقيل التعريب: التبيين، والإيضاح »[3].

[1]-الخطيب القزويني: التلخيص في علوم البلاغة، ص318-321.

[2]- ابن منظور: لسان العرب، مادة(عرب).

[3] - مرتضى الزبيدي:تاج العروس ، ص217.

من خلال التعاريف اللغوية يتضح لنا بأن مفهوم التعريب هو التبيين، والإيضاح، و الإبانة، وأن الإعراب هو نفسه التعريب.

وفي الاصطلاح هو: «عملية نقل اللفظ الأعجمي إلى اللغة العربية، من خلال الحفاظ على أصله ما أمكن، ويؤخذ فيه بأقرب نطق إلى العربية مصطلح أقرب إلى لفظ الدخيل» [1]. بمعنى إدخال اللفظ الأعجمي إلى اللغة العربية من خلال إخضاعه لقواعد و تصاريف اللغة العربية.

و«هو نقل النصوص من إحدى اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، أي أن معنى التعريب يتصرف هنا إلى الترجمة: ترجمة ألعلوم والآداب، والفنون ووسائل أصناف العربية»[2].

ليتضح أن التعريب هو الإبانة والإيضاح في اللغة، وبمعنى الترجمة، والنقل من لغة أجنبية إلى اللغة العربية.

وهو: «نقل المصطلحات الغربية إلى العربية مع إخضاعها للأوزان العربية، وذلك بإجراء بعض التعديلات الصوتية، والصرفية التي تتناسب مع أحكام العربية، نحو(التكنولوجيا، التلفزة)، والمشكلة في عملية التعريب الصوتي ليست في إبدال الأصوات الأجنبية التي لها نظائر في العربية، وإنما المشكلة في إبدال الأصوات الأجنبية التي ليست من الأبجدية العربية»[3]. وفيها يقرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة أن:« من الخير أن توضع قواعد تشملها جميعا مع التزام الأصوات، والرموز العربية ما أمكن، فلا تقحم على أبجديتها أصواتا، ورموزا جديدة، ومثل هذه الأصوات: صوت(G) بنقلها جيما عربية كما في (Galvanometer) أصبحت جلفانومتر، على حين هناك من يرى أنه لا ضير في هذه الحالة من اقتراض المصطلح الأجنبي على حاله بصورته كاملة غير ناقصة، حتى يستقر مفهومه ويتضح بصورة لا لُبس فيه، ولا غموض، وهذا ما عرف عند بعض الباحثين بالإقتراض نحو(Archivage)

[1]– مولاي علي بوخاتم: مصطلحات النقد العربي السميائي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005م، ص71.

[2]–شحادة الخوري: دراسات في الترجمة و التعريب، دار الطلاس، دمشق، سوريا، ج1، ص 158.

[3]–نادية رمضان النجار: طرق توليد اللفظة، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، مصر، ط1، 2009م، ص 144.

أرشفة، ولا يقال صيانة السجلات، ويكون إما افتراضي أو جماعي ومنه: ألفاظ التيلفون، التلفزيون [...]، وهو ألفاظ تنطبق بنفس عناصرها النطقية في لغتها الأصلية»[1].

لم يورد صاحب الكتاب مفهوما للمصطلح كونه مصطلحا دلاليا غير ما أخذه عن غيره حين قال: «إن التعريب من وسائل نمو اللغة العربية، وأحد مظاهر تطورها، ولم تكن العربية بدعا من اللغات الحية[...] فهذا أمرٌ حتمي يقع في كل لغة حية، ويكون نتيجة الحاجة أو الاختلاط، وأثره متعالم معروف في ثقافة أهل كل لغة يقع فيها الدخيل»[2].

وبما أن التعريب هو أساس من آليات الوضع المصطلحي وعدّه العرب من الألفاظ الموضوعية المتعددة المعاني في لغتهم بعد نقل اللفظ الأجنبي وإيجاد مقابلا له في اللغة العربية فإن المرجعية التي يتخذها هذا المصطلح الدلالي هي: **مرجعية لغوية**.

5- مصطلح المعنى:

لغة: «اشتقاق المعنى من الإظهار، يقال عنت القربة إذا لم تحفظ الماء بل أظهرته، وقال آخرون من قول العرب: تمكنت الأرض بنبات حسن انبتت نباتا»[3].كان المعنى ومازال موضع اهتمام علماء العربية من لغويين، وبلاغيين، ونحويين، ومفسرين، ونقاد وفلاسفة، ومناطقه، وأصوليين، وفقهاء، فالمعنى هو الأساس الذي تبنى عليه أية دراسة لغوية.

وقد عبر **الجرجاني** عن ذلك بقوله: «أن المعاني هي الصورة الذهنية من حيث أنه وضع بإزائها الألفاظ والصور الحاصلة في العقل، فمن حيث أنها تقصد باللفظ سميت معنى، ومن حيث أنها تحصل من اللفظ سميت مفهوم»[4]. إذا كانت الصورة الذهنية هي ما نفهمه من اللفظ فإنها تسمى في هذه الحالة المفهوم، وهكذا لو بدأنا من الصورة الذهنية وثبتناها بلفظ يناظرها كانت الصورة هي معنى اللفظ، أما لو بدأنا من اللفظ لكي نفهم هذه الصورة الذهنية كانت الصورة هي المفهوم.

---

[1]-المرجع السابق، ص ن.

[2]-عبد الله أحمد الجبوري: مصادر المصطلحات العلمية عند العرب، جامعة العلوم الإسلامية، بغداد، 1423هـ، 2002م، ص 42.

[3]-ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص 193.

[4]-عزمي سلام: مفهوم المعنى دراسة تحليلية، ص24.

ويقول الصحابي: «اشتقاق المعنى من الإظهار، يقال: عنت القربة إذا لم تحفظ الماء بل أظهرته»[1].

أما اصطلاحا:عرف **الرماني** المعنى بأنه: «كل ما يقصد بالشيء المعنوي، وهو الذي لا يكون للسان فيه حظّ وإنما هو معنى يعرف بالقلب »[2].

ويرى **التهانوي** بأنه: «الصورة الذهنية من حيث أنه وضع بإزائها اللفظ، أي من حيث إنها تقصد من اللفظ»[3].

وقد ميز اللغويون المحدثون بين أنواع أربعة لتعدد المعنى وهي:

-«وجود معنى مركزي للفظ تدور حوله عدة معاني فرعية

-تعدد المعنى نتيجة لاستعمال اللفظ في المواقف المختلفة، أو ما يسميه أولمان بتعبيرات الاستعمال، مثل كلمة: حائط بالنسبة لمكوناته ولمستعمل اللغة (بناء، عالم آثار، مؤرخ فنون)

دلالة الكلمة الواحدة على أكثر من معنى نتيجة تطور جانب المعنى، وهو البوليزمي (polysemy) أي تعدد المعنى للمدخل الواحد، مثل حج إليه، قدم، والمكان قصده، والبيت الحرام قصده للنسك.

-وجود أكثر من كلمة يدل كل منها على معنى مختلف، وقد اتحدت صورة الكلمتين عن طريق التطور الصوتي، وهو ما يسمى هومونيمي (homonymy) أي تعدد المداخل، مثل: قال يقول، وقال يقيل»[4].

كان المعنى ومزال موضع اهتمام علماء العربية من لغويين وبلاغيين ونحويين ومفسرين، فالمعنى هو الأساسا الذي تبنى عليه أي دراسة لغوية ليتبيّن في الأخير أن مرجعية هذا المصطلح **مرجعية لغوية**.

6- مصطلح التأويل:

يقول **ابن فارس** عن أول: « أول أصلان هما: ابتداء الأمر وانتهاءه، من استعماله في ابتداء قولك الأول هو مبتدأ الشيء ومؤنثه أولى وجمعه أوائل»[5]، يرى ابن فارس أن الأول أصل في الابتداء وفي

[1]-ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، ص193.

[2]-الجرجاني: التعريفات، ص232.

[3]-التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، ص 1813.

[4]-أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص162-167.

[5]-صلاح عبد الفتاح الخالدي: التفسير والتأويل في القرآن، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1412هـ، 1992م، ص29.

الانتهاء. وفي الحقيقة فإن هذين الأصلين متقاربين جدًا، كأنهما أصل واحد، لأن كلاً منهما طرف في الأمر فالأول بدايته والأخير نهايته.

والتأويل هو: «رد الشيء إلى الغاية المرادة منه، علمًا كان أو فعلاً»[1].

ومن رد الشيء إلى غايته في العلم قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾ [سورة آل عمران من الآية: 08].

ومن رد الشيء إلى غايته في الفعل قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ ﴾ [سورة الأعراف من الآية: 53].

والتأويل هو: «الأول الرجوع إلى الشيء يؤول أولاً ومآلاً، رجع وأول إليه الشيء رجعه وآلت عن الشيء ارتددت، ومعناه الرجوع والعاقبة»[2].

اصطلاحا: من أدق تعاريف التأويل وأكثرها ضبطًا ما ذكره **الراغب الأصفهاني** في المفردات يقول: «التأويل هو رد الشيء إلى الغاية المرادة منه وإرجاعه إلى أصله، وإعادته إلى حقيقته التي هي عين المقصود منه، وبعبارة أخرى: التأويل الكلام، هو رد معانيه وإرجاعها إلى أصلها الذي تحمل عليه وتنتهي إليه»[3].

وقد حدد **الشريف الجرجاني** التأويل وخصه بالشرع والسنة فهو: «صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله إذا كان المحتمل الذي يراه موافقًا بالكتاب والسنة»[4]. مثل في قوله تعالى: ﴿ وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ ﴾ [سورة آل عمران من الآية:27] فإن أراد به «إخراج الطير من البيضة كان تفسيرًا، وإن أراد إخراج المؤمن من الكافر أو العالم من الجاهل كان تأويلاً »[5].

والتأويل من المصطلحات المختلف عليها في علوم الدين والقرآن، لنستخلص إلى مرجعية هذا المصطلح من خلال ما أورد من تعريفات وهي **المرجعية الأصولية.**

---

[1]-الراغب الأصفهاني: المفردات، ص99.

[2]-ابن منظور: لسان العرب، مادة (أ و ل).

[3]-صلاح عبد الفتاح الخالدي: التفسير والتأويل في القرآن، ص33

[4]- الجرجاني: التعريفات، ص55.

[5]- التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، ص1116.

7- مصطلح التفسير:

لغة من: «فسر الشيء يفسره فسرًا أي أبانه »[1]، و «الفسر بيان الشيء وإيضاحه»[2].

وفي الاصطلاح التفسير هو: التفصيل عن **ابن عباس رضي الله عنه** في قوله تعالى: ﴿وَأَحْسَن تَفْسِيرًا﴾ [سورة الفرقان من الآية: 33].

والتفسير هو: «بيان لفظ لا يحتمل إلا وجها واحدا»[3].

وقد ذكره **قدامة بن جعفر**(ت338هـ) ضمن نعوت المعاني، وعرفه بأن «يضع الشاعر معاني يريد أن يذكر أحوالها في شعره الذي يصنعه، فإذا ذكرها أتى بها من غير أن يخالف معنى ما أتى به منها، ولا يزيد أو ينقص»[4].

فالشاعر يذكر معاني تحتاج إلى التفسير ثم يأتي بإزاء كل معنى ما يليق به من التفسير فإن لم يأتي بذلك كان فسادًا للتفسير.

وفرق **أبو الهلال العسكري** بين التأويل والتفسير بقوله: «إن التفسير هو الإخبار عن إفراد وآحاد الجملة، والتأويل الإخبار بمعنى الكلام وقيل التفسير إفراد ما إنتظمه ظاهر التنزيل، والتأويل الإخبار بغرض المتكلم بكلام، وقيل التأويل استخرج معنى الكلام لا على ظاهره بل على وجه محتمل مجازًا أو حقيقة منه يقال: تأويل المتشابه وتفسير الكلام واحاد الجملة ووضع كل شيء منها موضعه ومنه أخذ تفسير الأمتعة بالماء» [5].

أي لا يحتمل اللفظ إلا معنى واحد وهو المقصود وعند الفقهاء هو كشف معاني القرآن وحتى التأويل ينضوي تحته، فالتأويل عامل مساعد في التفسير القرآني ليتضح بذلك أن مرجعية هذا المصطلح **مرجعية أصولية**.

---

[1]-ابن منظور: لسان العرب، مادة(فسر).

[2]-ابن فارس: مقاييس اللغة، مادة (فسر).

[3]-المقري: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ص 472.

[4]-قدامة بن جعفر: نقد الشعر،تح: طه حسين، مصر، 1939م، ص 142.

[5]- أبو هلال العسكري: الفروق في اللغة، ص 48-49.

8- مصطلح البيان:

البيان في اللغة هو: «الإيضاح والإفصاح، وأصله الكشف والظهور وبيان الشيء فهو بين، وتبين الشيء ظهر وتبينته أنا، ويقال بان الشيء واستبان وتبين وأبان وبين بمعنى واحد، والتبيين الإيضاح والوضوح »[1].

والبيان هو الفصاحة ويقال: «فلان ذو بيان أي فصيح، وهذا أبين أي أفصح منه وهو أوضح كلامًا»[2].

أما في الاصطلاح فيعرفه **الجاحظ** بقوله هو: « اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى أو هتك الحجاب دون الضمير حتى يفضي السامع إلى حقيقة ويهجم على حصوله كائنا ما، كان ذلك البيان زمن أي جنس كان ذلك الدليل، لأن مدار الأمر والغاية التي يجري القائل والسامع إنما هو الفهم والإفهام، فبأي شيء بلغت الإفهام وأوضحت عن المعنى فذلك هو البيان في ذلك الموضوع [3].

واقترح العسكري تسمية التوشيح بالتبيين في قوله:« سمي هذا النوع التوشيح وهذه التسمية غير لازمة بهذا المعنى، ولو سمي تبيينًا لكان أقرب وهو أن يكون مبتدأ الكلام ينبأ عن مقطعه وأوله يخبر آخره، وصدره يشهد بعجزه حتى لو سمعت شعرًا أو عرفت رواية، ثم سمعت صدر بيت منه وقفت على عجزه، قبل بلوغ السماع إليه »[4].

والبيان هو: « إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة »[5].

ليتضح من خلال ما ورد من تعريفات أن مرجعية هذا المصطلح هي **مرجعية لغوية**.

9- مصطلح الفصاحة:

الفصاحة في اللغة من الظهور والبيان فهي في قول أهل العلم: « أفْصحَ فلان عما في نفسه إذًا أظهره، والدليل على ذلك قول العرب: أفصح الصبح إذًا ظهر وأضاء، وأفصح اللبن إذا انجلت عنه

[1]-ابن منظور: لسان العرب، مادة (ب ي ن).

[2]-التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، ص153 .

[3]-الجاحظ: البيان والتبيين، ص76 .

[4]-أبو هلال العسكري: كتاب الصناعتين، ص 382 .

[5]-الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص 163.

رغوته وظهر، وأفصح الأعجمي إذا أبان بعد أن لم يكن يفصح ويبين وفصح اللحان أي كثر اللحن والخطأ، إذا عبر عما في نفسه وأظهره على جهة الصواب دون الخطأ، إذا عبر عما في نفسه وأظهره على جهة الصواب دون الخطأ »[1].

والفصاحة «هي الإبانة والظهور وهذا ما وصف به البيان »[2].

وفصاحة المتكلم: « هي ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظٍ فصيح »[3].

و في الاصطلاح فقد ذكر موضوع الفصاحة « مرة واحدة خلال نقل قصة إرسال موسى عليه السلام لدعوة فرعون وملأه إلى التوحيد، فنراه يطلب من الله تعالى أن يوازره أخوه هارون الذي هو أكثر فصاحة منه »[4]. قال تعالى: ﴿ وَأَخِي هَارُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي إِنِّي أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ﴾[سورة القصص من الآية: 34].

والفصاحة فروع منها:

« الكلام، كما في قولك: قصيدة فصيحة أو بليغة، ورسالة فصيحة أو بليغة.

والمتكلم، كما في قولك: شاعر فصيح أو بليغ، وكاتب فصيح أو بليغ، والفصاحة خاصة تقع صفة للمفرد، فيقال كلمة فصيحة ولا يقال كلمة بليغة.

وفصاحة المفرد هي خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي »[5].

ويقصد بتنافر الحروف أن لا تكون الكلمة ثقيلة على السمع صعبة على اللسان مثلا: "هعخع" فهو اسم نبات ترعاه الإبل.

وغرابة القياس يقصد بها: كون الكلمة غبر ظاهرة المعنى ولا كثيرة الاستعمال.

أما مخالفة القياس فيقصد بها: أن تكون الكلمة شاذة على خلاف القانون الصرفي.

---

[1]-عبد العزيز عتيق: علم المعاني، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1430هـ، 2009م، ص12 .

[2]-التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، ص1105.

[3]-الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص29.

[4]-محمد الريشهري: موسوعة معارف الكتاب والسنة، دار الحديث للطباعة والنشر، لبنان، المجلد التاسع، 1432هـ، 2011م، ص266 .

[5]-الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، تح: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية،ط1، 1424هـ، 2003م، مج 1 ص13 .

وخلاصته أن الفصاحة يوصف بها: « المفرد الكلام والمتكلم. فيقال: لفظة فصيحة، وكلام فصيح ورجل فصيح، فكل فصيح بليغ وليس العكس »[1].

وقد خص البلاغيون الفصاحة « للألفاظ والمعاني وللبيان، أما في اللسانيات الحديثة ووجود ثنائية اللغة (دال ومدلول) وارتباط اللفظ بالمعنى، فالفصاحة تكون خادمة للدلالة لأن بيان الشيء يكون بالكلام والفعل والإشارة والرمز »[2].

وعليه يمكن القوال أن الفصاحة هي سلاسة الكلام ووضوحه وخلوه من ضعف التركيب وتنافر الكلمات والتعقيد وعليه تثبت المقولة كل فصيح بليغ وليس كل بليغ فصيح وعليه فمرجعية الفصاحة **مرجعية بلاغية**.

10-مصطلح القصد:

جاء القصد في كتب اللغة بمعانٍ متعددة منها قول **ابن فارس** في قصد: « القاف والصاد والدال أصول ثلاثة يدل أحدهما على إتيان شيء، والآخر اكتناز في الشيء والأصل قصدته قصدًا مقصدًا »[3].

ويقول **ابن سيده** (ت458 ه) القصد: « استقامة الطريق، والقصد و القصد الاعتماد والأمر،قصده يقصده قصدًا، وقصد له، واقصدني إليه الأمر وهو قصدُك، وقصدَك، أي اتجاهك »[4].

ويقول **ابن منظور**(ت811 ه) القصد: « استقامة الطريق، قصد يقصد قصدًا فهو قاصد »[5].

ويقول **الزبيدي** (ت1215ه) القصد هو:«الاعتماد والأمر، تقول قصده وقصد له وأليه بمعنى يقصد»[6]

وملخص كلام اللغويين أن القصد استقامة الطريق والقصد الاعتماد والأمر.

---

[1]-عبد العزيز عتيق: علم المعاني، ص18 .

[2]-فرديناند دي سوسير: علم اللغة العام، ص123 .

[3]-ابن فارس: مقاييس اللغة، ص5-9.

[4]-ابن سيده: المحكم والمحيط الأعظم في اللغة، باب (قصد).

[5]-ابن منظور: لسان العرب، باب (قصد).

[6]-الزبيدي: تاج العروس، ص466 .

أما في الاصطلاح: يرى **عبد الجبار المعتزلي** (ت415هـ) أن القصد: «يشير إلى العلاقة بين الدال والمدلول على مستوى التركيب اللغوي أو الجملة سواءًا كانت خبرًا أو استفهامًا أو أمرًا أو نهيًا، فدلالة الألفاظ على ما تدل عليه من مسميات أو صفات أو معانٍ، إنما هي دلالة إشارية وضعية بحتة، أما دلالة العبارة أو التركيب اللغوي على ما يدل عليه فلا يقع إلا بالقصد، وهذا المفهوم هو الشرط الثاني من شروط الدلالة اللغوية »[1].

أي؛ أن القصد نظرية دلالية فهو يشارك الدلالة بالدال الذي يدل على الاثنين.

وفي المعاجم الحديثة القصد هو: «ما يرمي إليه المؤلف من تأليفه للأثر الأدبي »[2].

بهذا المعنى فهو يعد الباعث الأول لإنتاج النص الأدبي ومرتكزًا رئيسًا فيه، فأهمية القصد تنبع من هذا العمل الأدبي.

وينظر الأستاذ مجدي وهبة نظرة فلسفية فيقول: « القصد في الفلسفة اتجاه الذهن نحو موضوع معين، وإدراكه له مباشرة يسمى القصد الأول وتفكيره في هذا الإدراك يسمى القصد الثاني، ومن ثم استعمل المصطلح حديثا عند الألمان أمثال **برنتاتو وهسرل**، وأريد به تركيز الوعي على بعض الظواهر النفسية من إحساس وتخيل وتذكر، وكذلك استعمل بهذا المعنى عند الوجوديين»[3].

ونجد تعريف المحدثين موافقًا لتعريف المعتزلة، وربط المعتزلة دلالة الكلام دلالة الكلام بالمتكلم وحاله في عملية المواضعة إلى القصد الدال فيقول القاضي عبد الجبار في هذا الإطار: « إنما اعتبر حال المتكلم بأنه لو تكلم به من غير قصد لم يدل، فإذا تكلم به وقصد وجه المواضعة فلا بد من كونه دالاً إذا علم من حاله أنه بين مقاصده ولا يريد القبيحة ولا يفعله فإذا تكاملت هذه الشروط فلا بد من كونه دالاً، ومتى لم تتكامل فموضوعه أن يدل، وإن كان متى وقع ممن ليس هذا حاله لم يصح أن يستدل به »[4].

---

[1]-نصر حامد أبو زيد: إشكالية القراءة وآليات التأويل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط7، 2005 م، ص64.

[2]-مجدي وهبة: معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان، ص147.

[3]-المرجع ن، ص255.

[4]-المعتزلي: المغني في أبواب التوحيد والعدل، ص149.

أي أن الكلام بالقصد ليس بالمواضعة الأولى فقط بل حتى في تقسيم الدلالات إلى خاصة وعامة ويتعداها إلى أبعد من ذلك إذ أن الكلام يستمد ثراءه اللغوي من قانون القصد الذي يستمد ثراءه من المتكلم الذي يجعله متحركًا ومؤثرًا في تحديد المعنى ومنه فمرجعيبة هذا المصطلح مرجعية مزدوجة؛ **لغوية لسانية**.

11-مصطلح الدال:

لم يذكر **جاسم محمد عبد العبود** في كتابه كلاما خاصًا به عن هذا المصطلح غير ما أورده من تعريفات وأقوال لمجموعة من العلماء والدارسين حيث:

أورد تعريفا **لابن حزْم** (ت463هـ) للدال: «الدال هو المعْرف بحقيقة الشيء أي أن الدال هو الذي يُعرف بحقيقة الشيء أي معناه، والدال هو صورة المعنى أو حقيقة المعنى»[1].

كما أورد تعريفا آخر **لدي سوسير** الذي قال فيه أن الدال هو: «الصورة السمعية وهي ليست ذلك الصوت المادي الفيزيائي المحض، بل هي الأثر النفسي الذي يحدثه الصوت في الذهن»[2]. وعليه فإن الدال أمر مجرد لا وجود له إلا في ذهن المتكلم.

وقال كذلك هو: «مجموعة الأصوات والنبر المكونة لكلمة ما»[3].

فكلمة «أسد في العربية (دال) Signifier مدلولها Signified هو ملك الوحوش في الغابة»[4] كما أن الدال هو أداة الإشارة إلى الفكرة الذهنية المجردة، والحامل لها، والمعبر عنها، وقد يكون هذا الدال منطوقًا يتلفظ به اللسان إن كان قدره لفظًا أو تركيبًا كما شكلاً أو إشارة، ويعرفه **دي سوسير** بقوله: «الدال هو الصورة الصوتية»[5]. أي الصورة الإصغائية، وهي ليست الصوت الفيزيائي المحض وإنما الأثر النفسي الذي يحدثه الصوت في الذهن.

---

[1]-ابن حزم (أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد): الأحكام في أصول الأحكام، تح: أحمد شاكر محمد، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت-لبنان، ط1، 1980م، ج1، ص39.

[2]-فرديناند دي سوسير: محاضرات في الألسنية العامة، تر: يوسف غازي مجيد النصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، ط1، 1986م، ص88.

[3]-شحدة فارع وآخرون : مقدمة في اللغويات المعاصرة، دار وائل للنشر، ط 4، 2008م، ص187.

[4]-شاهر الحسن: علم الدلالة السمانتيكية والبرجماتية في اللغة العربية، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان-الأردن، ط1، 1422هـ، 2001م، ص13.

[5]-فرديناند دي سوسير: محاضرات في الألسنية العامة، ص81.

لنستخلص إلى مرجعية هذا المصطلح من خلال ما أورد من تعريفات وهي **المرجعية اللسانية**.

12- مصطلح الكلمة:

تشكل الكلمة البنية الأساسية التي يعتمد عليها الكاتب والناطق في هندسة وبناء كلامهما أي إنشاء الجمل التي يتم بها التواصل والإفهام والتفاهم.

يقول **ابن فارس**: «الكاف واللام والميم أصلان: أحدهما يدل على نطق مفهم، والآخر على جراح»[1].والمراد بالكلم النطق المفهم الذي يستدل به.

أما اصطلاحا: فالكلمة من الكلم وهو: «اللفظ المفيد وغير المفيد من الكلام»[2].

واللفظ المفيد كما عرفه **ابن فارس**: «حروف مؤلفة دالة على معنى»[3].ويقول **التهانوي** عن الكلمة بأنها «كل ما يطلق على العبارة الدالة بالوضع على مدلولها القائم بالنفس الموجه به نحو الغير للإفهام»[4].

أما سبويه فقد قسم الكلم إلى: «اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»[5].

و فسر الأعلم **الشمنتري** قول **سبويه** بقوله :« والكلم جمع كلمة وإنما أراد أن يبين الاسم والفعل والحرف، فعبر عنها بأشكال الألفاظ بها ولم يقل الكلمات لأن الكلم أخف منها في اللفظ فاكتفى بالأخف عن الأثقل»[6]، ووجه ثان إن الكلم اسم ذات الشيء في الرتبة وترك الكلام الذي هو فرع ,ولو ذكره ما كان مصيبًا ولكنه اختار الأفصح الأجود لمعناه الذي أراده»[7].

---

[1]-ابن فارس: مقاييس اللغة، مادة (ك ل م).

[2]-ابن هشام الأنصاري: شدود الذهب، تح: محمد محي الدين عب الحميد، مطبعة السعادة، مصر، 1953م، ص11.

[3]-ابن فارس: الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تح: مصطفى الشويمي، مؤسسة البدران للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، 1338هـ، 1964م، ص81.

[4]- التهانوي: موسوعةكشاف اصطلاحات الفنون، ص174-175

[5]- سبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان): الكتاب، تح: عبد السلام هارون، القاهرة، مصر، 1966م، ج1، ص12.

[6]-الأنباري (كمال الذين أبي البركات): منثور الفوائد، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، لبنان، 1403هـ، 1983م، ص23-24.

[7]-الشمنتري (أبي الحجاج يوسف بن سليمان)، النكت في شرح كتاب سبويه، تح: زهير عبد المحسن سلطان، معهد المخطوطات العربية، الكويت، 1407هـ، 1987م، ج 1، ص101.

فالكلمة دال، والكلام مشتق من الكلمة كما عبر عنه سبويه و ابن فارس.

والكلام عند صاحب الكواكب المنير وشارحه يشمل الكلمة الواحدة والجملة لأن الكلمة الواحدة مثل (الإنسان)، تشمل الروح والجسد وفي هذا الصدد يقول شارح الكوكب المنير: «سمي الكلام هو اللفظ وأمّا المعنى فليس جزؤه بل مدلوله، وقال النحاة لتعلقه هنا عندهم باللفظ فقط»[1].

كما أن الكلمة هي: «أصغر وحدة ذات معنى للكلام واللغة»[2]، وبالتالي لها صورتان في الوجود وجود بالقوة ووجود بالفعل، فكل كلمة تسمع أو تنطق تترك في أثرها مجموعة من الانطباعات في ذهن المتكلم والسامع انطباعات الأصوات وانطباعات الحركات أعضاء النطق، كما تترك أيضًا استعدادًا معينًا لإعادة هذه الحركات والإتيان بهذه الأصوات نفسها»[3].

والكلمة من حيث الاستعمال ثلاث معانٍ رئيسية:

1-الكلمة الصوتية: وهي «وحدة مكونة من فونيمات وعناصر نغم مثل: على "Ala، في fi"، فتى fata" في العربية، و So" " Son" "Sonفي الفرنسية، "kap" "Cap" وفي الفرنسية ولانجليزية»[4].

2-**الكلمة النحوية:** وهي «مرتبطة بصورتها الصوتية التي هي كلمة فونولوجية، ولكن هذا الارتباط ليس بالتعامل الأحادي فكلمة " Son" الفرنسية تقابلها كلمتان نحويتان: الاسم " Son" بمعنى الصوت مثل:"Sin strident" صوت حاد مثلا، وفي العربية كلمة "Ala" صورة صوتية لحرف الجر "على" وللفعل من علا يعلو علوا، كما أن "Fata" قد تكون صورة صوتية للاسم "فتى" أو للفعل فتا يفتو»[5].

[1]-شهاب الدين الفتوحي: شرح الكوكب المنير، ص37.

[2]-ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، تر: كمال بشير، دار غريب للطباعة والنشر، ط12، مجلد1، 1997م، ص29.

[3]- المرجع نفسه، ص29.

[4]-مصطفى حركات: اللسانيات العامة وقضايا عربية، المكتبة العصرية صيدا، ط1، بيروت، لبنان، 1418هـ،1998م، ص37.

[5]-المرجع ن، ص ن.

3-الكلمة المعجمية: وهي «كلمة مجردة تأخذ أشكالا مختلفة حسب تصريفها فـ"كتب" كلمة معجمية تأخذ الأشكال: كتبت، كتبنا، أكتب، أكتبي[...]، حسب التصريف و"كاتب" كلمة معجمية أخرى لها أشكال كاتبان، كتاب، كتابة، كتابات»[1].

وهناك من العلماء من ذهب في تصنيفه للكلمة من حيث اتصالها وانفصالها، وفي مقدمتهم بلومفيلد الذي يرى أن «الكلمة هي أصغر شكل حر»[2]؛ بمعنى أن هناك شكلاً حرًا وآخر مقيدا، فالحر ما يرد منفصلاً ومنفردًا عما قبله وعما بعده، فالضمائر المنفصلة أنا، نحن، أنتَ، أنتِ،[...]، يمكن أن تشكل خطابًا مستقلاً يتألف من كلمة واحدة.

يمكن القول أن الكلمة تعد موضوعًا من الموضوعات الرئيسية لعلم اللغة، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في العملية التواصلية ليتّضح بذلك بأن مرجعية الكلمة **مرجعية لسانية**.

13- مصطلح اللفظ:

اللفظ في **اللغة:** «من رمى الشيء أو قذفه خارجًا، كأن تقول: لفظت الأرض الميت: أي قذفته، يقول حسن لأنه يرمي الصوت خارج الفم»[3].

اللفظ: «الكلام ما يلفظ به شيء إلا حفظ عليه، واللفظ أن ترمي شيء كان فيك، والفعل لفظَ يلفظ، لفظا، والأرض تلفظ الميت أي ترمي به، والبحر يلفِظُ الشيء يرمي به إلى الساحل، والدنيا لافظة ترمي بمن فيها إلى الآخرة، وفي المثل أسخى من لافظة أي الديك، ولفظ فلان: مات كل طائر يزق فرخه فهو لافظه»[4].

---

[1]- المرجع السابق، ص ن.

[2]- المرجع ن، ص58-68.

[3]-ابن منظور: لسان العرب، مادة (ل ف ظ).

[4]- الخليل بن أحمد الفراهيدي (أبو عبد الرحمان): كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، منشورات مؤسسة الأعلى للمطبوعات بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ، 1988م، مادة (ل ف ظ).

أما في الاصطلاح: فاللفظ كل «ما يتلفظ به الإنسان حقيقة أو حكما مهملا كان أو موضوعا مفردا كان أو مركبا»[1]. إذن فاللفظ هو أحد أدوات الدلالة.

وتكاد تجمع المعاجم العربية على أن الألفاظ ترادف الكلمات في الاستعمال الشائع المألوف، فلا فرق بين أن يقال:« حصينا ألفاظ اللغة أو كلمات اللغة ومن هذا فالنحاة في كتبهم يحاولون التفرقة بين كل من اللفظة والكلمة والقول في حديث طويل تخرج منه أنهم يشعرون مع اللفظ عملية النطق وكيفية صدور الصوت»[2]. فاللفظ بديل عن الكلمة والمستعمل في توضيح مقومات الدلالة وزيادة على ذلك فإن كتب الدلالة الحديثة تستخدم هذا المصطلح –اللفظ– بديلا عن الكلمة أو الكلمات ليتبيّن لنا أن مرجعية هذا المصطلح **مرجعية لسانية**.

14–مصطلح الرمز والإشارة:

ورد في اللسان:« رمز الرمز تصويت خفي باللسان كالهمس ويكون تحريك الشفتين بكلام غير مفهوم باللفظ من غير إبانة بصوت، إنما هو إشارة الشفتين، وقيل: الرمز إشارة وإيماء بالعينين والحاجبين والشفتين والفم، وكل ما أشرت إليه مما يبان بلفظ بأي شيء أشرت إليه بيد أو بعين، ورمزته المرأة بعينها ترمزه رمزا أي غمزته»[3].

والرمز في القرآن يبرز من خلال قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ اجْعَل لِّي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا وَاذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحْ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ﴾ [سورة آل عمران من الآية:41]، ولفظ الرمز هنا بمعنى أن تعجز عن تكليمهم بغير علة، فلا تتفاهم معهم إلا بالإيماء والإشارة.

والرمز "Symbole" «هو علامة تعتبر ممثلة لشيء آخر ودالة عليه»[4].

وهو مقابل للكلمة الفرنسية "Symbole" المشتقة من الكلمة الإغريقية "Sumbolon" بمعنى

---

[1]–الأنكري (القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد): جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط2، بيروت، لبنان، 1392هـ، 1975م، ج3، ص174.

[2]–إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، 2009م، ص38.

[3]–ابن منظور: لسان العرب، مادة (ر م ز).

[4]–محمد بوزواوي: معجم مصطلحات الأدب، الدار الوطنية للكتاب، الجزائر، 2009م، ص155.

علامة "Signe"،«وهو علامة تمثيلية كائن حي أو شيء يمثل شيئا مجردا»[1].

كما أن الرمز «يظم ويحرك الإشارة أو الإيماء بالشفتين أو العينين أو الحاجبين أو اليد أو اللسان يُرمز ويَرمز»[2].

الرمز «الإيماء والإشارة والعلامة، وفي علم البيان: الكناية الخفية»[3].

إذن يمكن القول أن الرمز في لغة العرب هو الإشارة، وفي كلام العرب ما يدل على أن الإشارة أو (الرمز) طريق من طرق الدلالة، فقد تصحب الكلام فتساعده على البيان والإفصاح، لأن حسن الإشارة باليد أو الرأس من تمام حسن البيان.

أما **الإشارة** فلها ما لسمة (العلامة) وتزيد عليها، أي أن يكون قد قصد إليها قصدًا، لقد أريد لها أن تكون سمة على شيء ما، وأن يكون مصطلحًا عليها، ويتوفر ذلك في إشارات الطريق وفي الألفباء فالدخان دليل على وجود النار»[4].

وفي الاصطلاح: فقد عرف اللغويون الرمز بقولهم: «ما أخفى من الكلام وأصله الصوت الخفي الذي لا يكاد يفهم»[5].

وهو «اللفظ القليل المشتمل على معانٍ كثيرة بإماء إليها أو لمحة تدل عليها، على وفق هذا المنطوق أنه تم نقل الرمز من معناه الحسي اللغوي إلى مصطلح أدبي، إذًا تطلق الإشارة (وهي معنى الرمز) على الإيجاز، وفي وصف البلاغة "هي لمحة دالة " ذلك أن إشارة المتكلم إلى المعاني الكثيرة بلفظ قليل يشبه الدلالة بإشارة اليد»[6].

---

[1]- petite Larousse illustré, librairie Larousse, paris, 1980, p976

[2]-الفيروز آبادي: قاموس المحيط، ص284.

[3]-مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، ص 372.

[4]-نور الهدى لوشن: مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، دار الفتح للتجليد الفني، الإسكندرية، مصر، ص316.

[5]-الحسن بن وهب: البرهان في وجوه البيان، تح: أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، ط1، 1967م، ص112.

[6]-قدامه بن جعفر: نقد الشعر، ص90.

وتدور اتجاهات الرمز حول فلسفتين كبيرتين ألا وهما: «المحاكاة عند أرسطو، والمثالية عند أفلاطون وقد تفرعت من هذين المنطلقين عدة تعريفات»[1]. هي:

أ–المعنى العام للرمز:

«فأصحاب هذا المستوى ينظرون إلى الرمز باعتباره قيمة إشارية، يمكن أن تلحظ خلال الحياة كلها كما يقول "**أودين بيفان**" والذي قسم الرمز بدوره إلى نوعين:

الرمز الاصطلاحي: «وهو ما اتفق وتوضع عليه من الإشارات، كاللفظ الذي يرمز لدلالته»[2].

فالمحفظة مثلا لفظ يرمز لحقيبة الكتب، والذي جعل اللفظ رمزا لهذه الدلالة دون سواها هو تواطؤ مجموع الأفراد في مجتمع ما، والظاهر أن العلاقة هنا بين اللفظ ودلالته علاقة اعتباطية.

الرمز الإنشائي: «هو عكس النوع الأول، إذ تشترط فيه الجدة، بمعنى أن تكون الرموز مبتكرة لم يصطلح عليها، ويضرب "**بيفون**" لهذا النوع مثالا بالرجل الأعمى الذي يتساءل عن ماهية اللون الأحمر، ولعماه ستضطر إلى تصويره له على أنه يشبه قوة نفير البوق»[3].

والملاحظ أن النوع الأول يتنافى مع قيمة التشابه التي تعد من خصائص الرمز في إيحائه إلى ما يرمز إليه، وما دامت العلاقة بين اللفظ ومعناه اعتباطية غير مفسرة ولا منطقية فهي ستخضع إلى: «عملية تجريد عقلي، تختلف تماما عن العملية النفسية التي تصحب استكشاف الرمز واستخدامه»[4]، أما النوع الأخير ففيه شيء من الرمز الأدبي، «لتحقق تشابهه المرئي بالمسموع أو الحسي بالمجرد لكنه يفقد بعض قيمته أو أكثرها، حين يكون أصل الاستشهاد الواقع المعيش لا الواقع الأدبي»[5]. وتلك التعريفات السابقة تحدد الرمز في مستواه العام، بمعنى الإشارة أو التعبير عن شيء بشيء آخر.

---

[1]–السعيد بوسقطة: الرمز الصوفي في الشعر العربي المعاصر، منشورات بونة للبحوث والدراسات، عنابة، الجزائر، ط2، 2008م، ص24.

[2]–محمد مفتوح أحمد: الرمز و الرمزية في الشعر المعاصر، دار المعارف، مصر، ط3، 1984م، ص34.

[3]– المرجع ن، ص ن.

[4]–عز الدين إسماعيل: في الشعر العربي المعاصر قضاياه وظواهره الفنية، دار الفكر العربي، ط3، ص201.

[5]– محمد مفتوح أحمد: مرجع سابق، ص ن.

ب –المعنى اللغوي للرمز:

يعتبر **أرسطو** من أقدم الفلاسفة الذين تناولوا الرمز، فيحدده قائلا: «الكلمات المنطوقة رموز بحالات النفس، والكلمات المكتوبة رموز للكلمات المنطوقة»[1]. فالكلمات عنده رموز لمعاني الأشياء أي أن الكلمات سواء المكتوبة منها أو المنطوقة هي رموز لمعانٍ مجردة في الذهن.

كما أن هذه النظرة –الرمز إشارة– موجودة حتى عند العالم "**أولمان ستيفن**" الذي «يقسم الرموز إلى تقليدية لكلمات منطوقة ومكتوبة وطبيعية، وهي التي تتمتع بنوع من الصلة الذاتية التي ترمز إليه كالصليب الذي يرمز للديانة المسيحية»[2].

وإن كان أولمان أضاف إلى الرمز في نوعه الثاني، أهم صفاته وهي العلاقة الذاتية الداخلية التي تربط الرمز بالمرموز إليه، إلا أن المعنى في هذا المفهوم لا يعد، وأن يكون إشاريا أكثر منه رمزًا.

أما **ابن رشيق** فيعد من الأوائل من العرب الذين أشاروا إلى الرمز في المصطلحات البلاغية والنقدية حيث جعله من أنواع الإشارة، إذ يقول:« وأصل الرمز: الكلام الخفي الذي لا يكاد يفهم، ثم استعمل حتى صار الإشارة، وقال الفراء: الرمز بالشفتين خاصة»[3].

كما أشار الجاحظ بدوره إلى مضمون الرمز إلا أنه قد أطلق عليه اسم "الدلالة" فقال:« وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ، خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد: أولها اللفظ، ثم الإشارة، ثم العقد، ثم الحظ، ثم حال التي تسمى نصبة»[4].

ويقترب من الرمز الإشاري ثلاثة منها: الإشارة باليد، وبالرأس، والحاجب، وعن الإشارة يقول:« فأمّا الإشارة فباليد وبالرأس وبالعين والحاجب والمنكب، إذا تباعد الشخصان وبالثوب وبالسيف والسوط فيكون ذلك زاجرا ومانعًا رادعًا»[5].

---

[1]–محمد غنيمي هلال: النقد الأدبي الحديث، دار الثقافة، بيروت، لبنان، 1973 ،ص 37–38.

[2]–أحمد قيطون: الرمز الأسطوري في الشعر الجزائري المعاصر، مركز البصرة، دار الخلدونية، الجزائر، ع4، 2009م، ص108.

[3]–ابن رشيق: العمدة في صناعة الشعر ونقده، تح: النبوي عبد الواحد شعلان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2000م، ج1، ص504.

[4]–الجاحظ: البيان والتبيين، ص76.

[5]–المرجع نفسه، ص77.

مهما يكن من قول فإن العرب كانوا يُعرفون الرمز، فقد «رمزوا إلى الأعداء بالذئب، وإلى الفلاة بالناقة الحمراء، ولعل أبيات الشاعر الذي وقع أسيرًا بأيدي قبيلة (بني تميم) وقد بعث بأبيات إلى قومه يحذهم من الغزو وينصحهم أن يرحلوا عن الصحراء، ويركبوا الجبل حيث يقول:

خلّوا عن الناقة الحمراء أرحلكم والبازل الأصهب المعقول فاصطنعوا

إن الذئاب قد اخضرّت براثنها والناس كلهم بكر إذا شبعوا

إن الشاعر أراد بالناقة الحمراء الدهناء أي الفلاة، وبالذئاب الأعداء، ويقول قد اخضرت أقدامهم من المشي في الكلأ والخصب والناس كلهم إذا شبعوا طلبوا الغزو، فصار عدوا لكم كما أن بكر بن وائل عدوكم »[1].

وفي القرآن الكريم : ﴿ وَكَلبُهُم باسِطٌ ذِراعَيهِ بِالوَصيدِ ﴾ [سورة الكهف من الآية: 18].

لكن ما تقتضيه طبيعة الشعر الفنية يقول **الأخضر فلوس**:

«وساكنوا الكهف الحزين نائمون...

إلا كلبهم قد مد كفه المبحوحة النداء...

يا نهونا المسروق هل تعود...

يا شمسنا الخضراء »[2].

الكلب الرفيق لأهل الكهف هنا لم يبسط ذراعيه على باب الكهف، ولم يستغرق في نوم عميق، لقد مدّ كفه عند "**الأخضر فلوس**" أمام مدخل الكهف مناديا نهرهم المسروق وشمسهم الخضراء، والكلب نفسه يرمز عند العرب وغيرهم إلى الوفاء.

يقول **جاسم محمد عبد العبود**: « لا تقتصر الدلالة على الألفاظ ودلالاتها بل تعتمد على رموز الكلمات، أو الرمز: الإشارة المفهمة، وكثيرا ما نجد في النص القرآني –مثلا– دلالات لانعرفها من

[1] – جلال عبد الله خلف: الرمز في الشعر، مجلة ديالى، العدد الثاني والخمسون، 2011م، ص7.

[2] –الأخضر فلوس: ديوان شعري، أحبك... ليس اعترافا أخيرا، الجزائر، 1986م، ص93.

الألفاظ بل من معنى الجملة كاملة، وليس المعنى الباطن الذي تدل عليه الألفاظ، أو الإشارة المفهمة لأجل هذا لايستطيع البحث الدلالي إهمال الإشارة أو الرمز»[1].

إذا نستطيع أن نعد الرمز والاشارة من المصطلحات الدلالية التي ذكرتها كتب الدلالة القديمة والحديثة وعلى هذا الأساس تعد مرجعية الرمز والإشارة **مرجعية لغوية**.

15- مصطلح: المدلول:

المدلول لغة: «مشتق من دل كما هي الدلالة، وهو على وزن مفعول »[2].

أما في الاصطلاح هو: « الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر »[3].

وهذا التعريف كما يرى **جاسم محمد عبد العبود** له علاقة بتعريف الأصوليين والمناطقة للدلالة: «فهم أمر من أمر آخر، إذ أنّ مفهوم الدلالة عندهم يشبه مفهوم المدلول، وهم بهذا الرأي يكونون على رأي من ذهب إلى أن المعنى هو الدلالة نفسها، وأمّا المحدثون على الأعم الأغلب فهو على رأي فصل مفهوم الدلالة عن المعنى، ويعدون الأخير مقابلاً للمدلول حسب ثنائية الكلام، التي تتكون من لفظ يستدعي المعنى أي دال يستدعي مدلولا»[4].

وقد تعددت المصطلحات التي لها علاقة بالمدلول حددها الشريف الجرجاني بقوله متحدثًا عن المعاني: «هي الحاصلة في العقل فمن حيث أنها تحصل من اللفظ في العقل سميت مفهومًا، ومن حيث أنه مقول في جواب ما هو سميت ماهية، ومن حيث ثبوته في الخارج سميت حقيقة، ومن حيث امتيازه عن الاعتبار سميت هوية»[5].

وهناك من يرى بأن المدلول هو: «الشيء الذي تدل عليه الكلمة في واقع الحياة»[6].

---

[1]-جاسم محمد عبد العبود: مصطلحات الدلالة العربية، ص67.

[2]- ابن منظور: لسان العرب، مادة (د ل ل).

[3]- الجرجاني: التعريفات، ص196.

[4]- جاسم محمد عبد العبود: مصطلحات الدلالة العربية، ص75.

[5]-الجرجاني: التعريفات، ص 196-197.

[6]- شحدة فارع و آخرون: مقدمة في اللغويات المعاصرة، ص187.

ونخرج من هذا أن هناك مصطلحات كثيرة تقابل مصطلح المدلول أو تنتمي إليه، أو ترادفه من فهم العملية التي تحصل في فهم المعاني وإيصالها إلى النفس الانسانية. ومن هذه المصطلحات: الصورة الذهنية، والصورة الحاصلة في العقل، والمفهوم، والماهية ليتضح بذلك أن مرجعية هذا المصطلح **مرجعية لسانية.**

16- مصطلح الوضع:

الوضع في اللغة هو: «مصدر وضع الشيء يضعه»[1].أي «خفضه وحطه، ومنه وضعُ المرأة ولدها»[2]، وانطلاقا من هذا المعنى الأخير اصطلح علماء اللغة –مجازا- على تسمية «عملية إيجاد لفظ جديد لمعنى جديد وضعًا، كما لو كانت اللغة امرأة ولودا أبناؤها الألفاظ وبناتها الكلمات»[3].

والوضع يأتي لعدة معانٍ:

الأول: الحطُ، تقول: «وضعَهُ، يضعُه، بفتح ضادهما: حَطَّهُ»[4].

الثاني: الإسقاط، تقول: «وضَع عنه الدَّين والدَّم وجميع أنواع الجناية يضعُه وضْعًا: أسقطه عنه»[5].

الثالث: الترك، تقول:«وَضَعَ الشيء من يده يَضعُه وضْعًا إذا ألقاهُ»[6].

الرابع: الإلصاق، قال أبو الخطاب بن دحية:« الموضوع الملصق، وضع فلان على فلان، كذا، أي ألصقه به، إذ قال الحافظ: وهو أيضا الحطُ والإسقاط، والأول أي الملصق أليق بهذه الحيثية»[7].

الخامس: الاختلاق والافتراء، تقول: «وضع فلان هذا الكلام، تقصد أنه قد افتراه واختلقه»[8].

يبدو أن مصطلح الوضع أقرب من غيره إلى تسمية المفهوم انطلاقا من دلالته اللغوية.

---

[1]– الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، مادة (وضع).

[2]–ابن فارس: مقاييس اللغة، مادة وضع.

[3]–علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، ص355.

[4]–الفيروز آبادي: قاموس المحيط، مادة (و ض ع).

[5]–أبي عبد الله محمد بن سعيد رسلان: الوضع في الحديث وجهود العلماء في مواجهته، دار أضواء السلف المصرية للنشر والتوزيع، ص14.

[6]–المرجع السابق، ص15.

[7]–ابن منظور: لسان العرب، مادة(و ض ع).

[8]– العسقلاني (أبو الفضل شهاب الدين): النكت على كتاب ابن الصلاح، تح: ربيع الهاذي عمير، الجامعة الإسلامية، 1404هـ، 1984م، ج2، ص838.

وقد ورد لفظ الوضع في الاصطلاح حسب **الجرجاني** بأنه: «وضع اللفظ بإزاء المعنى»[1]. وتبعه في التعريف **الأنكري** الذي عرَّف الوضع: «جعل اللفظ بإزاء المعنى»[2]. وعرف الاتفاق في اصطلاح أصحاب العربية: «تخصيص شيء بشيء بحيث متى أطلق أو أحسن الشيء الأول فهم منه الشيء الثاني»[3].

نجد تشابه كبير بين تعريفات الدلالة وتعريفات الوضع والاصطلاح، وهذا نوع من التداخل في المصطلح والتشابه في حدوده.

وزاد «الأنكري على الجرجاني، ولخص كلام التهانوي في حده للوضع والاصطلاح، وقسم الوضع إلى أربعة أقسام»[4]. وهي:

أولا: «أن يكون كل من الوضع والموضوع له خاصا.

ثانيا: أن يكون الوضع والموضوع عامّين .

ثالثا: أن يكون الوضع عاما، والموضوع له خاصا.

رابعا: عكس الثالث ولا وجود له»[5].

وعن طريق هذا التقسيم نستطيع أن نعد الوضع على ثلاثة أنواع: وضع عام، وضع خاص، ووضع مشترك.

فالوضع العام هو: « لفظ وضع وضعًا واحدا لكثير غير محصور مستغرق جميع ما يصح له»[6].

والوضع مبحث دلالي، فالدلالة اللفظية لا تنعقد إلاّ باللفظ والمعنى و«إضافة عارضة بينهما وهي

[1]-الجرجاني: التعريفات، ص22.

[2]- الأنكري: جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، ص457.

[3]- المرجع نفسه، ص ن.

[4]- الانكري: مرجع سابق، ص ن.

[5]-جاسم محمد عبد العبود: مصطلحات الدلالة العربية، ص78.

[6]-الجرجاني: التعريفات، ص126.

الوضع، أي جعل اللفظ بإزاء المعنى، على أن المخترع قال: إذا أطلق هذا اللفظ فافهموا هذا المعنى»[1].

وفي هذه الدلالة يقول **عبد السلام المسدي**: « يتسنى للعقل البشري من تلقاء مكوناته الفطرية، ولا الثقافية إن يهتدي إلى إدراك فعل الدالة إلا إذا ألمَّ سلفا بمفاتيح الربط بين ما هو دال وما هو مدلول، وهذا الإلمام ليس بفعل الطبيعة ولا هو من مقومات العقل الخاص ولكنه من المواصفات التي يصطنعها المجتمع »[2].

ومما سبق يتضح وجود نوعين من الوضع: **الأول** «الذي تواضع عليه حكماء اللغة أو بما يسمى الوضع البدائي لنشوء اللغة، ووضع الألفاظ بإزاء المعاني، أما **الثاني** فهو وضع تواضع عليه المحدثون أو من سبقهم من القدماء بعد مرحلة الوضع البدائي، مثل وضع المجامع العلمية للمصطلحات الحديثة للاكتشافات الحديثة التي لها تسميات أجنبية»[3].

أما **الوضع الخاص** فيعرفه **الجرجاني** بأنه:« كل لفظ وضع لمعنى معلوم عن الانفراد، والمراد بالمعنى ما وضع له اللفظ عينا كان أو عرضا، والانفراد واختصاص اللفظ بذلك المعنى وإنما قيده بالانفراد ليتميز عن المشترك»[4].

وعرض **التهانوي** آراء الأصوليين والمناطقة الذين يرون العموم والخصوص بأنه: «كون أحد المفهومين غير أشمل من الآخر، أما مطلقا أو من جهة يسمى ذلك المفهوم خاصا وأخص وأما مطلقا أو من وجه يجني في لفظ العموم»[5]. وبالتالي فإنهم يطلقون على العام الكلي وعلى الخاص الجزئي.

بنا أن مصطلح الوضع من المصطلحات الدلالية التي نالت اهتمام كبير من طرف الأصوليين والمناطقة فإن مرجعية هذا المصطلح مرجعية **مزدوجة لغوية أصولية.**

[1]-منقور عبد الجليل: علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث، ص65.

[2]-عبد السلام المسدي: اللسانيات وأسسها المعرفية، ص52.

[3]- جاسم محمد عبد العبود: مصطلحات الدلالة العربية، ص78.

[4]-الجرجاني: التعريفات، ص85.

[5]-التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، ص423.

17- مصطلح القرينة:

أورد الباحث **جاسم محمد عبد العبود** تعريف القرينة **للراغب الأصفهاني** بقوله: هي من: «الاقتران وهو الازدواج، أو الاجتماع أو المصاحبة»[1].

كما أن القرينة: «مؤنث القرين على وزن فعيلة بمعنى مفعولة مشتقة من أصل مادة الفعل قرن الذي يذل على الجمع والمصاحبة»[2].

ويقال قرن الشيء بالشيء قرنًا أي جمع، وقارنه مقارنة وقرانًا أي صاحبه واقترن به، ومنه سمي الصحاب قرينا كما في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾ [سورة الزخرف من الآية: 36]، وسميت زوجة الرجل قرينة لأنها تصاحبه.

أما القرينة اصطلاحا فهي: «بمعنى الفقرة، وعندهم الأمر الدال على الشيء لا بالوضع، وعن المنطقيين هي اقتران الصغرى بالكبرى في الإيجاب والسلب في الكلية والجزئية ويسمى هذا الاقتران ضربا أيضا عندهم»[3].

ويعرفها **الشيرازي**: «إنها مايبين معنى اللفظ ويفسره »[4].

وعرفها **الرازي** (ت 606هـ) بقوله: «هي أن يذكر المتكلم عقيب الكلام ما يدل على أن المراد من الكلام الأول غير ما أشعر به ظاهره »[5].

وقال **القرافي** (ت 684هـ) بأنها «الأمارة المرشدة للسامع أن المتكلم أراد المجاز»[6]. والظاهر من هذه العبارات أنها وصفت القرينة وبينت أهميتها دون الكشف عن تعريف جامعًا مانعًا لها.

ويعرفها المحدثون هي «ما يمنع من أدارة المعنى الأصلي في الجملة»[7].

---

[1]-الراغب الأصفهاني: المفردات، مادة (ق ر ن).

[2]-ابن فارس: مقاييس اللغة، ص76.

[3]-الأنكري: جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، ص64.

[4]-الشيرازي (أبو إسحاق إبراهيم ابن علي): التبصرة في أصول الفقه، تح: محمد حسن هيتو، دار الفكر، ط1، بيروت، لبنان، ، ص39.

[5]-الرازي: المحصول في علم أصول الفقه، ص332.

[6]-القرافي (شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس): نفائس الأصول في شرح المحصول، تح، عادل عبد الموجود، وعلي معوض، المكتبة العصرية بيروت، لبنان، ط3، 1420هـ، 1999م، ج3، ص 843 .

[7]-أحمد مطلوب: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1406هـ، 1986م، ج2، ص288.

هذا ما يوضح دور «الأصوليين والبلاغيين واللغويين بسقهم لعلماء اللغة العربية بمئات السنين في مباحثهم اللغوية والبلاغية والأصولية، ولكن هناك بعض المآخذ التي يستند إليها المحدثون في نقلهم للمعاجم العربية لأنها اهتمت بذكر دلالات المفردات التي يقل فيها إيراد الجمل»[1]. على الرغم مما أثبته المحدثون في قسم صحة الكلام السابق إلا أن جاسم محمد عبد العبود يجد ما ينفي هذا الكلام في قسم من المعجمات العربية مثل لسان العرب.

وعرفها المعاصرون ومنهم **محمد يونس**، وبن **عيسى بطاهر**، بأنها: «دليل غير مستقل مقترن باللفظ ينصب لبيان المراد من النص »[2].

فهذا التعريف جعل القرينة خاصة بدليل غير مستقل، وهذا الدليل لا يدل على معنى بنفسه كالشرط والصفة، وبالتالي فإنه حصر وظيفة القرينة وتأثيرها ببيان المراد من النص.

أول ما وُجد مصطلح القرينة، وُجد عند الأصوليين، والبلاغيين، الذين سبقوا بدورهم علماء اللغة العربية بمئات السنين ليبرز في الأخير بأن مرجعية هذا المصطلح هي **مرجعية أصولية**.

18- مصطلح النظم: collocalions

جاء قاموس المحيط النظم هو: «التأليف وضم شيء إلى آخر ومنه نظمت الشعر وكل شيء قرنته بآخر، وضممت بعضه إلى بعض فقد نظمته »[3]. والنظم حسب ابن منظور هو «ضم الشيء إلى شيء آخر، ونظم اللؤلؤ ينظمه نظمًا ونظامًا، ونظمه ألفه وجمعه في سلك فانتظم وأنتظمهُ »[4].

وفي **الاصطلاح** النظم هو: «تأليف الكلمات والجمل مرتبة المعاني متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل، وقيل الألفاظ المرتبة المسوقة المعتبرة ودلالاتها على ما يقتضيه العقل »[5].

كما أنه طريقة فنية في التأليف بين الكلمات والمعاني في إطار ضوابط قواعد اللغة بغية الحصول على معنى متميز، في طريقة تركيبية للتأثير في نفس السامع أو القارئ، أما النظم فهو« أفكار فلسفية أو

[1]-جاسم محمد عبد العبود: مصطلحات الدلالة العربية، ص136.

[2]-محمد يونس علي وبن عيسى بطاهر: القرينة وعلاقتها بالمراد، مجلة التحديد، العدد 16، أغسطس، 2004م، رجب 1425هـ، ص68.

[3]- الفيروز آبادي: قاموس المحيط، (باب الميم، فصل النون).

[4]-ابن منظور: لسان العرب، (مادة نظم).

[5]-الجرجاني: التعريفات، ص216

علمية منسقة منطقيًا، بحيث لا يكون بينها شيء من التناقض، الغاية منها إبراز موقف متماسك قائم على مبادئ معترف بها »[1].

وقد اختلف المحدثون في نسب أول ظهور لنظرية النظم، «وهي النظرية الشاملة التي تتمحور على كل علوم اللغة العربية من صرف ونحو ودلالة وبلاغة، ولأهمية هذه النظرية كثرة البحوث الحديثة بنشأتها ونسبوها للجاحظ، وابن النظام، والقاضي عبد الجبار المعتزلي كمؤسسين لها »[2]. ولكن التطبيق الحقيقي لها فنجده في كتاب "دلائل الإعجاز" لعبد القاهر الجرجاني، الذي أخذها من القاضي عبد الجبار في كتابه "المغني في كتاب التوحيد والعدل"، وأضاف الجرجاني لهذه النظرية في الشواهد القرآنية وتوضيح العلاقة بين علمي النحو والبلاغة لخدمة البحث في الدلالة، وكشف عن عمق الروابط في اللغة العربية.

وقد نشأت نظرية النظم عند: « الأشاعرة، لأن النظم اصطلاح يشيع في بيئتهم، وإنْ كان يجري على بعض ألسنة المعتزلة أحيانًا مثل الجاحظ الذي ألف كتابا في نظم القرآن، والقاضي عبد الجبار الذي تناول النظم بشيء من الدقة والتفصيل، إذ نفى أن يكون مرجع الفصاحة التي يفسر بها الإعجاز القرآني، والتي يتفاضل فيها البلغاء إلى اللفظ أو المعنى أو إلى الصورة البيانية، وإنما مرجعها إلى الأسلوب والأداء والصياغة النحوية للتعبير، وكان رأيه هذا إشعاعًا مضيئًا ألهم عبد القاهر الجرجاني تفسيره للنظم »[3].

ونجد **سبويه** أيضا يعبر عن معنى النظم «فيجعل الكلام على تأليف العبارة وما فيها من حسنٍ أو قبحٍ أو استقامة أو إحالة، والمعنى بما فيه من صدقٍ أو كذبٍ»[4].

وأورد **جاسم محمد عبد العبود** في كتابه: «أن التطبيق الحقيقي لنظرية النظم نجده في كتاب دلائل الإعجاز(لعبد القاهر الجرجاني)، والذي أخذها من القاضي عبد الجبار في كتابه(المغني في أبواب

[1]-جبور عبد النور: المعجم الأدبي، دار العلم للملايين، ط2، 1984م، ص319.

[2]-عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص63-83.

[3]-شوقي ضيف: كتاب البلاغة تطور و تاريخ، دار المعارف، مصر، ط7، ص161.

[4]-سبويه: الكتاب، ص25-26.

التوحيد والعدل)، وأضاف الجرجاني لهذه النظرية التطبيقات في الشواهد القرآنية، وتوضيح العلاقة بين علمي النحو والبلاغة لخدمة البحث والدلالة، وكشف عن عمق الروابط بين علوم اللغة العربية وأهمية السياق فيها، ففي بعض الأحيان نجد مثلاً جملاً لا نعرف دلالاتها إلا عن طريق السياق»[1].

وللنظم أنواع أربعة وهي: «خاص، عام، مشترك، مؤول »[2]. وحد كل واحد منها هو:

النظم الخاص: «وهو اللفظ إذا وضع لمعنى واحد.

النظم العام: وهو اللفظ إذا وضع لأكثر من معنى واحد أي يشمل الكل.

النظم المشترك: وهو اللفظ إذا وضع لمعنى مشترك ولم ترجح أحد معانيه.

النظم المؤول: وهو اللفظ إذا وضع لمعنى مشترك لكنه ترجح أحد معانيه»[3].

إن نظرية النظم من أهم النظريات في البلاغة العربية والتي شغلت العديد من اللغويين، ومنهم عبد القاهر الجرجاني الذي بلغ أعلى درجات الفصاحة والبلاغة، فكانت بذلك دلائله عصارة فكره وغاية جهده في بلوغه لهذه النظرية لنخلص بذلك أن مرجعية النظم **مرجعية مزدوجة؛ لغوية بلاغية.**

19- مصطلح النص:

نجد المادة اللغوية (ن ص ص) تعني :« النص وجمعه نصوص، أصله نَصَصَ وهو على وزن فعول يقال: نصَّ، ينُصُ، نصًا، والنص رفعك الشيء، نص فعل الشيء نص الحديث ينصه نصًا، رفعه وكل ما أظهر فقد نص»[4].

أما في الاصطلاح فهو: «عبارة عما يثبت بمعنى النص لغة لا اجتهادًا، فقوله لغة أي يعرفه كل من يعرف اللسان، بمجرد سماع اللفظ من غير تأمل كالنهي عن التأفيف في قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَقُل لَّهُمَا أُفٍّ ﴾ [سورة الإسراء من الآية: 23] يوقف به على حرمة الضرب وغيره مما فيه نوع من الأذى بدون اجتهاد»[5].

---

[1]-جاسم محمد عبد العبود: مصطلحات الدلالة العربية، ص153.

[2]-المرجع نفسه، ص ن.

[3]-الجرجاني: التعريفات، ص 216.

[4]-ابن منظور: لسان العرب، مادة(ن ص ص).

[5]-الجرجاني: التعريفات، ص93.

والنص هو: «ما تقرأ فيه الكتابة، وتكتب فيه القراءة »[1]. وتذهب جوليا كريستيفا (J .Krisieva) إلى أن النص « جهاز عبر لساني يعيد توزيع نظام اللسان (longne) عن طريق ربطه بالكلام (Parole) راميًا بذلك إلى الإخبار المباشر مع مختلف أنماط الملفوظات السابقة والمعاصرة»[2].

أما **رولان بارث** (Roland Barthos) «فقد عدَّ النص نسيجًا»[3]. أي مجموعة من الجمل المترابطة فيما بينها.

كما أن النص هو أيضًا «مُنتج لعملية التشابك المستمر، والانسجام والتماسك التي يقيمها "الناص/ الكاتب" للكلمات والجمل والمعاني التي تعطينا –في النهاية- نصًا،كما يعطي العنكبوت شبكة من ذاته فالناص يعادل أو يوازي العنكبوت، والشبكة توازي وتعادل الكلمات والجمل التي تؤلف النص»[4].

كما انتهى **محمد مفتاح** إلى أن النص: «مدونة حدث كلامي ذي وظائف متعددة»[5]. فالمظهر الكتابي للنص يأتي أولاً فالنص« هو كل خطاب مثبت بواسطة الكتابة»[6]. كما يعبر عنه **بول ريكور** (P.Ricoeur) .

وقد حاول بعض اللسانيين تجلية مفهوم النص من خلال «مظهره الكتابي، وذلك حين يأخذ النص شكل متوالية خطية ذات علاقة مرئية على الورق (graphuc. chape) »[7].

إن «تجلي النص في مظهر كتابي يضعنا وجهًا لوجهٍ أمام السمة اللغوية للنص، باعتبار الكتابة جزءًا من النظام اللغوي »[8].

---

[1]–رشيد بن حدو: قراءة في القراءة، مجلة الفكر العربي المعاصر، ع48-49، 1988م، ص13.

[2]–سعيد يقطين: انفتاح النص الروائي، المركز الثقافي الغربي، بيروت، لبنان، 1989م، ص19.

[3]–رولان بارث: لذة النص، تر: محمد الرفرافي، ومحمد خير بقاعي، مجلة العرب الفكر العالمي، ع10، 1990م، ص33.

[4]–بشير إبرير: النص الأدبي وتعدد القراءات، مجلة نزوى، مجلة أدبية ثقافية تصدر عن مؤسسة عمان للصحافة والنشر والإعلان، سلطنة عمان، ع11، 26-06-2009، ص39.

[5]–محمد مفتاح: تحليل الخطاب الشعري إستراتيجية التناص، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط3، 1992م، ص120.

[6]–صلاح الدين فضل: بلاغة الخطاب وعلم النفس، سلسلة أدبيات، مكتبة لبنان، القاهرة، 1996م، ط1، ص298.

[7]–سعيد يقطين: انفتاح النص الروائي، ص12.

[8]– عبد الرحمان أبو علي: عناصر أولية لمقاربة سيميولوجية، مجلة العرب والفكر العالمي، بيروت، العدد الأول 1988م،ص73.

كما أن للنص «مقوم يتجلى في ظهور المعنى، فيطلق مصطلح النص على ما به يظهر المعنى»[1].

ولظهور هذا المعنى آليات متعددة تختلف باختلاف الدارسين، ولا ينظر للحجم في تسمية الملفوظ نصًا، فكل ملفوظ مهما كان حجمه يمكن أن يعدَّ نصًّا « إذا تركب من سلسلة من الوحدات اللغوية ذات الوظيفة التواصلية الواضحة»[2]. ومن هنا قد يكون النص جملة أو عدة جمل، أو سلسلة متوالية من الجمل تقصر وتطول بحسب تلبيتها للسياق.

ويعرف **هاليداي ورقية حسن** النص بأنه : «وحدة لغوية في طور الاستعمال»[3]. فهو وحدة دلالية تحكمها وظيفة تواصلية وليس وحدة نحوية كالجملة مثلا.

كما أنَّ النص : «سلسلة من العلامات المنتظمة في نسقٍ من العلاقات تنتج معنىً كليًا يحمل رسالة»[4]. ودراسة تسلسل هذه العلامات وتناسقها يفضي بنا عادةً إلى تحليل النص، كما أنَّ «طريقة توالي الجمل المترابطة يحدد إيقاع القراءة، وبذلك يدخل في تشكيل النص وتقسيمه إلى فقرات وفصول وصفحات، وإن اختيار الكاتب لجنس أدبي ما، أو لاتجاه فني فهو اختيار للغة التبليغ التي ينوي الاتصال بقارئه من خلالها، والتفاصيل المتعلقة بتوزيع هذه المتواليات وترتيبها وطولها، والروابط المعنوية والشكلية فيما بينها، وهيئة تركيبها، وهذا المقوم يمكن أن نطلق عليه شكل النص، وقد تتبع اللساني المغربي "**محمد الماكري**" أثر هذا الشكل في بناء النص وتحليله في دراسة الشكل والخطاب»[5].

كما أنَّ النص «شكل مغلق له بداية وله نهاية»[6].

---

[1]-المرجع السابق، ص15

[2]- الأزهر الزناد: نسيج النص، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، لبنان، ط1، 1993م، ص14.

[3]-Haliday (M.A.K) & Rokia Hasan, Language contex and text, ospects of language in social semiotic prespective, 1989, p 37.

[4]-Oxford-R Fowler, linguistics and the novel, First edition, London, 1995, p 45.

[5]-محمد الماكري: الشكل والخطاب، مدخل لتحليل ظاهراتي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط1، 1991م، ص63.

[6]-عبد المالك مرتاض: النص الأدبي من أين وإلى أين، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، ط1، 1983م، ص18.

ومن العناصر السابقة نخلص إلى أن النص هو كل كلام متصل، ذو وحدة جلية تنطوي على بداية ونهاية، ويتسم بالتماسك والترابط، ويتسق مع سياق ثقافي عام أنتج فيه ومنه يمكن القول بأن مرجعية هذا المصطلح **مرجعية لسانية**.

20- مصطلح الخطاب:

يقول **ابن فارس**: الخطاب من: «خطب، يخطب خطابًا، وتخاطبه وخطابه بالكلام، وهما يتخاطبان أي يتكلمان أي الخطاب توجيه الكلام»[1].

أما في الاصلاح فالخطاب هو: «توجيه الكلام نحو الغير للإفهام، ثم نقل الكلام الموجه نحو الغير للإفهام»[2].

وذكر **الزركشي**: «أنواع المخاطبات والخطاب في القرآن الكريم، وهي على أربعين نوعًا»[3].

وهذه «الأنواع المذكورة لم يعرفها اصطلاحًا بل ذكر أمثلة عليها، وهي تتعلق بعلم البلاغة أكثر تعلقًا بعلم الدلالة الحديث»[4]. هذا لايعني انكار العلاقة بين العلمين، لكن المقصود من الكلام أن توجهات البلاغة القديمة قد لا تتجانس في بعض الأحيان مع تطلعات علم الدلالة الحديث.

ورغم قدم جذور هذه الكلمة في الثقافة العربية من حيث أصولها المقترنة بالمنطق، فإن «استخداماتها المعاصرة بوصفها مصطلحًا له أهميته المتزايدة تدخل بمعانيها إلى دائرة الكلمات الاصطلاحية التي هي أقرب إلى الترجمة، والتي تشير حقولها إلى معانٍ وافدة، ليست من قبيل الانبثاق الذاتي في الثقافة العربية، فما نقصد بمصطلح الخطاب؟ هل هو نوع من الترجمة؟ أم هو تعريب لمصطلح Discourse في الإنجليزية، ونظيره Discours في الفرنسية، أو Diskurs في الألمانية»[5].

أمَّا على مستوى الاشتقاق اللغوي فأغلب المرادفات الأجنبية الشائعة لمصطلح الخطاب «مأخوذة من أصل لاتيني، هو الاسم Dircursus المشتق بدوره من الفعل Discursere أي (الجري هنا

[1]-ابن فارس: مقاييس اللغة، مادة (خ ط ب).

[2]-التهانوي: موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون، ص184-185.

[3]-بدر الدين الزركشي: البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار التراث، 2008م، ج2، ص218.

[4]-أحمد مطلوب: معجم المصطلحات وتطورها، ص474-480.

[5]-جابر عصفور: آفاق العصر، دار الهدى للثقافة والنشر، دمشق، سوريا، 1997، ط1، ص47.

وهناك) أو (الجري ذهابًا وإيابا)، وهو فعل يتضمن معنى التدافع الذي يقترن بالتلفظ العفوي، وإرسال الكلام والمحادثة الحرة والارتحال »[1].

فلفظة الخطاب من «الألفاظ الثرية لكثرة الكلمات المتفرقة عنها، فهو من الفعل: خَطَبَ، يَخْطِبُ، أَخْطَبَ، خُطْبَة، خِطَابة، الخَطِيْبُ، ألقى خُطبةً »[2].أي وجه كلامًا معَينًا.

و«الخَطِيبُ من يُلقي خُطبة»[3].أي صاحب الكلام.

والخطاب «مفرد خطابات، كلام يوجه إلى جمهور من المستمعين في مناسبة من الناسبات »[4].

وقد وردت لفظة الخطاب في القرآن الكريم ثلاث مرات حسب ترتيب المصحف الشريف، إذ نجدها في الآيات الثلاثة الآتية:

قال تعالى: ﴿ وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ ﴾ [سورة ص من الآية: 20] .

فالخطاب هنا يعني التفقه وقيل أيضًا هو الفصل في الكلام، وفي الحكم وهو المراد أي أنه أوتي الحكمة وفصل الخطاب.

وفي الآية الثانية: قال تعالى:﴿إِنَّ هَٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ ﴾ [سورة ص من الآية: 23].

فالخطاب يعني حسب **ابن كثير**": «سبب الغلبة لأحد الطرفين فقوله تعالى: عزني في الخطاب أي غلبني، يقال عز إذا قهر وغلب»[5]، والخطاب هنا هو الكلام الوجيه الذي يفصل بين النزاعات.

أما الآية الثالثة فقد وردت في قوله تعالى: ﴿ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَٰنِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا ﴾ [سورة النبأ من الآية: 37]

والمراد بالخطاب هنا الكلام الموجه إلى الله عز وجلَّ.

---

[1]-المرجع السابق، ص47- 48.

[2]-يحي الجيلاني بلحاج وآخرون: القاموس الجديد الألفبائي(عربي/عربي)، مطبعة توب للطباعة، تونس، 2003م، ص262-264.

[3]-المرجع ن: ص ن.

[4]-أنطوان نعمة وآخرون: المنجد في اللغة العربية المعاصرة، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط1، 2000م، ص393.

[5]- المرجع ن، ص601.

انطلاقًا من هذه المفاهيم يتضح لنا أن الخطاب يرتبط بدوره بثلاث عناصر: مرسل، رسالة، مرسل إليه.

كما أن الخطاب: «مرادف للمفهوم السويسري الكلام "Parole" ومعناه المعروف به، والكلام هو الإنجاز الفعلي للغة، فما دام منسوبًا إلى فاعل فهو وحدة لغوية تتجاوز أبعاد الجملة، رسالة أو مقولة»[1].

أما عند اللغوي الأمريكي **هاريس "Harisse"** يعرف الخطاب بأنه «ملفوظ طويل أو هو متتالية من الجمل تكون مجموعة منغلقة يمكن من خلالها معاينة بنية سلسلة من العناصر بواسطة المنهجية التوزيعية وبشكل يجعلها تظل في مجال لساني محض»[2]. وهذا ما يدل على أن الخطاب نظام من الملفوظات التي سعى **هاريس** إلى تطبيق تصور عليها، إذْ يحلل الخطاب كمتتالية من مركبات اسمية وفعلية.

أمَّا **بنفست** "Benvest" فيعرف الخطاب على أنه:« كل عبارة تفترض متكلمًا ومستمعًا، كما أنها تفترض نية المتكلم في التأثير على المستمع بطريقة ما»[3]. أي أن الخطاب نظام من المتلفظات تفترض وجود مرسل ومتلقي للرسالة ويهدف للتأثير فيه على نحو ما.

فالخطاب من الألفاظ التي شاعت في حقل الدراسات اللغوية، ولقيت إقبالا واسعًا من قبل الدارسين والباحثين، فالخطاب ليس بالمصطلح الجديد ولكنه كيان متجدد يولد في كل زمن ولادة جديدة، وهو كمفهوم لساني يمتد حضوره إلى النصوص المتعاليات من شعر جاهلي وقرآن كريم ليتبين في الأخير بأن مرجعية الخطاب **مرجعية لسانية**.

[1]-إبراهيم صحراوي: تحليل الخطاب الأدبي(دراسة تطبيقية)، دار الآفاق، الجزائر، ط2، 2003م، ص15.

[2]-سعيد يقطين: تحليل الخطاب الروائي، ص17.

[3]-سارة ميلز: الخطاب، تر: يوسف بغول، تح:غريب اسكندر، منشورات مخبر الترجمة في الأدب واللسانيات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004م، ص17.

21-مصطلح المقتضى أوالاقتضاء:

في اللغة هو: «طلب الفعل مع المنع عن الترك، وهو الإيجاب، أو بدونه وهو الندب، أو طلب الترك مع المنع عن الفعل وهو التحريم، أو بدونه وهو الكراهة»[1].

الاقتضاء في الاصطلاح هو: «جعل غير المنطوق منطوقًا لتصحيح المنطوق»[2].

وعرفه **الغزالي** بقوله هو: «الذي لا يدل عليه اللفظ ولا يكون منطوقًا به، ولكن يكون من ضرورة اللفظ، أمَّا من حيث لا يمكن كون المتعلم صادقًا إلا به أو من حيث يمتنع وجود الملفوظ شرعًا إلاّ به أو يمتنع ثبوته عقلاً إلاّ به»[3].

وتعريف الثابت بمقتضى النص هو:« عبارة عن زيادة على المنصوص عليه، يشترط تقديمه ليصير المنظوم مفيدًا أو موجبًا للحكم وبدونه لا يمكن إعمال المنطوق»[4].

فقوله زيادة على المنصوص عليه، وهو المقتضى الذي يجب تقديره ليصبح المنظومٌ مفيدًا لإعمال الكلام، فإذا لم تقدِّرْ هذا المقتضى كان الكلام كذبًا، أو غير صحيح شرعًا، أو غير مقبول عقلاً، والشارع الحكيم لا يصدر عن كلام كاذب، ولا باطل شرعًا ولا غير معقول ليكتسب هذا المصطلح في الأخير **مرجعية أصولية**

23- مصطلح الوضوح:

الوضح في اللغة من: وَضَحَ الأمرُ يضحُّ، وُضوُحا، واتّضح أي بان، وأوضحه غيرُه واستوضحت الشيء إذا وضعت يدك على عينك تنظرُ هل تراه، واستوضحهُ الأمر أو الكلام، سأله

---

[1]-الجرجاني: التعريفات، ص30.

[2]-عبد العزيز بن أحمد البخاري: كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزودي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1394هـ، 1974م، ج1 ص 76.

[3]-الغزالي: المستصفى من علم الأصول، ص 186.

[4]-أبي بكر (محمد بن أحمد بن أبي سهل(ت482هـ): أصول السرخسي، تح: أبو الوفا الأفغاني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1973م، ص248.

أن يُوضِّح له، والأوضاحُ حلي الدراهم الصِّحاح، والوضحُ بفتحتين الضُوء والبياض[...]، والموضحة الشَّجَّةُ التي تبني وضح العظم» [1].

أما في الاصطلاح يقول **جاسم محمد عبد العبود**: «بعد أن تحدثنا عن مصطلح النص، ومايتعلق به من مصطلحات أخرى نجد أنفسنا في موضوع أو في أجزاء مصطلحات أخرى تظهر من المصطلح المدروس وهذه المصطلحات هي متعلقة بالوضوح، والغموض الدلاليين، وهما مصطلحات متناقضان يمكن الموازنة بينهما عن طريق التدرج الدلالي في الوضوح، والغموض»[2]. فأول بادرة النص هو الوضوح، «إذا كانت دلالة النص واضحة، وسنجد هذا الوضوح، والغموض في الصيغ الخطابية التي ذكرها الفقهاء، وهي أربعة مقابل أربعة: الظاهر والنص، المفسر والمحكم، وفي مقابلها: الخفي والمشكل، والمجمل والمشابه، ونجد هذه الأقسام الثمانية تدور كلها حول فهم المعنى من النص، أي التدرج الدلالي من حيث الوضوح والخفاء، وهذا التدرج كمايلي:

الظاهر× الخفي.

النص×المشكل.

المفسر× المجمل.

المحكم×المشابه»[3].

وسوف نعرف بهذه المصطلحات التي تدل على حقل الوضوح، والبيان حتى يتبين لنا الوضوح، وكيف يطبق على النصوص ومتى تستخرج الدلالة بالوصول إليها حسب التدرج الآتي:

الظاهر:« هو اسم الكلام ظهر المراد منه للسامع بنفس الصيغة محتملا التأويل والتخصيص»[4].

---

[1]–ابن منظور: لسان العرب، مادة(عرّب).

[2]–جاسم محمد عبد العبود: مصطلحات الدلالة العربية ، ص 161.

[3]–المرجع ن، ص 162.

[4]–الجرجاني: التعريفات، ص 122.

كقوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ [سورة البقرة من الآية: 275] أي ظاهر الكلام وهو أن البيع محلل، والرِبا حرام، فهنا المجال مفتوح للتأويل والتفسير في ما هو حلال وماهو رِبا، فالرِبا عام والتأويل هو في التفسير.

النص:« ما لا يحتمل إلا معنى واحد، وقيل: ما لا يحتمل إلا(التأويل) أي يكون فيه الكلام موجها لمعنى واحد، وهو أكثر وضوحا من الظاهر، ولا يحتمل التأويل، لكن قد يحتمل التخصيص إذا كان المعنى عاما»[1].

المفسر: «هو الكلام الذي ازداد وضوحه على وضوح النص على وجه لا يبقى فيه احتمال التخصيص إن كان عاما، واحتمال التأويل إن كان خاصا، وفيه إشارة إلى أن النص يحتمل التخصيص والتأويل كالظاهرة»[2]. وسمي مفسرا لأنه مشتق من التفسير بمعنى الانكشاف وهو:« بيان معاني الآيات القرآنية والكشف عن مقاصدها»[3].

المحكم: «ما أحكم المراد به عن التبديل والتغيير أي التخصيص والتأويل والنسخ مأخود من قولهم: بناء محكم متقن مأمون الانتفاض»[4]. ويشمل صفاة الله-سبحانه وتعالى-لأنها لا تشمل بالنسخ كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [سورة البقرة من الآية: 231].

ويختم **الشريف الجرجاني** مصطلح الوضوح بوصفها قائلا: «فإن اللفظ إذا ظهر المراد منه، فإن لم يحتمل النسخ فهو محكم وإلا فإن لم يحتمل التأويل فمفسر، وإلا سبق الكلام لأجل ذلك المراد فنص، وإلا فظاهر»[5]. فقد جمع الجرجاني هذه المصطلحات بعبارة واضحة، تفي بالغرض، وتدل على عقلية دلالية جمعت أكثر من مصطلح في موضوع واحد متسلسل واضح يمثل مصطلحات الوضوح الدلالي ليكتسب هذا المصطلح **مرجعية مزدوجة؛ لغوية أصولية**.

---

[1]-المرجع السابق ، ص 215.

[2]-الأنكري: جامع العلوم في اصطلاحات الفنون،ص 305.

[3]-الطباطبائي (السيد محمد حسين): الميزان في تفسير القرآن، منشورات مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان، ط2، 1981م، 1984م، ص4.

[4]-الجرجاني: التعريفات، ص 182.

[5]-المرجع ن، ص 186.

24 – مصطلح الغموض:

أشارت المعاجم العربية القديمة إلى الغموض من خلال استخداماته اللغوية المختلفة، فيقول صاحب اللسان :« ومُغْمضاتُ اللّيل ودياجير ظلمة، وغَمُض يغْمضُ غموضا، وفيه غموض، والغامضُ من الكلام خلاف الواضع، والغامض من ا لرجال الفاتر عن الحملة، ويقال للرجل الجيد الرأي قد أغمض النظر [...]»[1]. فالغموض فيه لطف، والمسألة الغامضة هي التي تحمل في طياتها النظر والدقة.

أما اصطلاحا فقد استعمل **سبويه** (ت180هـ) مصطلح اللبس في كتابه للدلالة على الغموض الناشئ عن وجود لفظ يحتمل أكثر من معنى أودلالة، أوتركيب يؤدي إلى الغموض عند السامع، يقول: «ولايبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة، ألا ترى أنك قلت: كان إنسانا حليما، أوكان كان رجلا متعلقا، كنت تلبس، لأنه لايستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدؤوا بما فيه اللبس، ويجعلوا المعرفة خبرا لما يكون فيه هذا اللبس، وينبغي لك أن تسأل عن خبر من هو معروف عنك بالمعروف عنده (يقصد السامع)، كما حدّدته عن خبر من هو معروف عندك بالمعروف، وهو المبدوء به»[2]. وكان سبويه يقصد هنا بأن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة لكي يصح السؤال عنه وإذا لم يكن المبتدأ معرفة وقع الغموض في الكلام، وترتب عليه عدم فهم السامع.

كما أن مصطلح (الغموض) واستنادا إلى أكثر الذين درسوه من العرب والغربيين، فأنه يتحدد في«خاصية (الإيحاء، التعدد، التلبس)، والذي لا يفصح عن مكنونة مباشرة وبيُسر، وهو الحد الفاصل بين القصيدة المسطحة، والقصيدة المعلقة، والدلالة التي تبقى على الرغم من كثافها وصعوبتها قابلة للفهم والتواصل»[3].

أما الغموض البلاغي فهو: «الغموض المتولد عن الأساليب البلاغية المختلفة، مثل أسلوب الالتفات والاستعارة، والمجاز، والتورية، والكناية وغيرها، وهو ما يخلق نوعا من تعدد احتمالات المعنى فضلا عن

[1]–ابن منظور: لسان العرب، مادة (غ م ض).

[2]–سبويه: الكتاب، ص 84.

[3]–ابراهيم رماني: الغموض في الشعر العربي الحديث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص9.

اتساع دائرة التأويل والتفسير الناجمة عن هذا، الغموض بهذا الشكل جوهر الشعر، وهو نتيجة أساسية تميز النص الشعري عن غيره، وتمنحه الخصوصية الفنية و الجمالية»[1].

فإذا استخدمت كلمة في أكثر من معنى في السياق نفسه فإن هذا قد يؤدي إلى الغموض، ومن هذا النوع من الغموض أيضا ما يعلرف في علوم البلاغة "الجناس"، كقوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ كَذَٰلِكَ كَانُوا يُؤْفَكُونَ ﴾ [سورة الروم من الآية 55]. فالساعة الأولى بمعنى يوم القيامة، والساعة الثانية بمعن مدة الزمن.

وبالتالي فإن مصطلح الغموض في النص الأدبي يمثل عاملا مهما في التأثير في الملتقى لما يحمله من مزايا تشحد عقله تذمه للتنكير والمشاركة الإيجابية الفعالة وعليه يتضح بأن مرجعية هذا المصطلح مرجعية **أصولية لغوية**.

25- مصطلح التعميم الدلالي (Meaning):

يقول الباحث **جاسم محمد عبد العبود** حاول علماء اللغة وضع قوانين للتطور الدلالي منذ العصور السابقة، وماكادوا يفلحون لأن التطور الدلالي لا يقف عند حد معين ولا يتحدد بمصطلحات معنية بل يشمل كل مصطلحات علم الدلالة، ومثل: المجاز قد يتغير من عصر إلى آخر والحقول الدلالية قد يكون رأس الحقل الدلالي فيها متغير، لأن ذلك الرأس قد انقرض مثلا، وهكذا بقية المصطلحات الأخرى التي هي جميعها تصب في خدمة التطور الدلالي»[2].

و«أجمع اللغويون وخاصة المحدثين مستندين على بحوث أتبثها القدامى، تبحث في مظاهر التطور الدلالي تقع في ثلاثة مصطحات على الترتيب(تعميم الدلالة، تخصيص الدلالة، والانتقال الدلالي) وأضاف أحمد مختار عمر مصطلحا رابعا، وهو المبالغة على تلك المصطلحات الثلاثة»[3].

[1]-كمال أبو ديب: في الشعرية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، 1987م، ص 231.

[2]-جاسم محمد عبد العبود: مصطلحات الدلالة العربية، ص 184.

[3]- المرجع نفسه، ص ن.

والتعميم الدلالي هو:«الانتقال بالمعنى من معنى خاص إلى معنى عام»[1]. ولهذا المصطلح تسميات أخرى مثل (توسيع المعنى widening، «وامتداده extension »[2]. وهو الأقل شيوعا في اللغات من تخصيصها، وأقل أثرا في تطور الدلالات وتغييرها، ويشبه تصميم الدلالات ما نلحظه لدى الأطفال حين يُطلقون اسم على كل ما يشبهه لأدنى ملابسه أومماثلة»[3].

وتكون هذه التسميات قريبة من تسميات الأطفال، «فالطفل قد يسمي كل رجل يُشبه أباه بالزي والهيئة، والقامة بالأب، وكذلك كلمة (طعام)، كانت للدلالة على التذوق، ثم تحولت على كل الطعام، وكذلك كلمة (البأس) وتعني قديما الحرب، ثم عليك في قولهم: لابأس عليك، وكلمة (الدقيق) تُطلق على الرجل إذا صغر وحضر، وهو خلاف الجليل، وتحولت إلى الأمر الغامض، ومن تم إلى الطحين»[4].

ويرى **فندريس** أن: «التعميم ينحصر في إطلاق اسم نوع خاص من أنواع الجنس على الجنس كله»[5]. والتعميم –في كثير من الحالات– يؤدي إلى الخطأ والإبهام، قال: «وهذه حال الأطفال الذين يسمون الأنهار باسم النهر الذي يروي البلدة التي يعيشون فيها، هكذا الطفل الباريسي عندما يصيح وقد رأى نهرا: أرى سينًا، وتلك غلطة طفل لا يدوم لها أثر، ولكن هناك أخطاء مماثلة قد استمر بقاؤها ففي السلافية الجنوبية صار اسم الورد يُطلق على الزهرة عموما»[6].

يعد هذا المصطلح من مظاهر التطور الدلالي، وهو أقل شيوعا في اللغات من تخصيها، فالمعنى الجديد في حال التعميم يغلب على المعنى القديم، ويخرجه من مجاله الدلالي المحدود إلى مجال دلالي لا محدود ليتضح في الأخير أن مرجعية هذا المصطلح **مرجعية لغوية**.

---

[1]–ابراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص 154.

[2]–محمد مبارك: فقه اللغة، ص 218.

[3]–ابراهيم أنيس: مرجع سابق، ص ن.

[4]–المرجع ن، ص 155.

[5]–فندريس: اللغة، تر: عبد الحميد الدواخلي، و محمد القصاص، مكتبة الآنجلو مصرية، مطبعة لجنة البيان العربي، مصر، 1950م، ص 258.

[6]–المرجع نفسه، ص ن.

26- مصطلح التخصيص الدلالي: (Narrowing)

لم يتطرق الباحث **جاسم محمد عبد العبود** إلى تعريفه إنما أورد تعريفا عن الآخرين.

يقصد بالتخصيص الدلالي «تحويل الدلالة من المعنى الكلي إلى المعنى الجزئي، أوتضييق مجالها»[1].

وعرفه بعضهم بأنه:« تحديد معاني الكلمات، وتقليلها»[2]. وله تسميات أخرى أيضا كما سماه ابراهيم أنيس بـ(تخصيص المعنى)، وسماه أحمد مختار عمر بـ(تضييق المعنى)، وهو على العكس تماما من التعميم الدلالي.

فاللغة العربية تزخر بالأمثلة الكثيرة والشواهد على التخصيص الدلالي مثلا:

كلمة « (الحج) التي كانت تطلق على السفر إلى أي مكان فكانت لفظا عاما، ثم تحولت إلى دلالة خاصة بالسفر إلى بيت الله الحرام (مكة المكرمة) » [3]. إذا فكلمة الحج كانت تعني القصد إلى أي مكان فتخصصت بمعنى الحج إلى بيت الله الحرام.

والتخصيص الدلالي هو: «أن تتغير دلالة الكلمة التي كانت تدل على معان كلية عامة لتصبح تدل على معنى خاص، ويمكن أن نميز في مفردات العربية نوعين من التخصيص: تخصيص لم يؤدِّ إلى لحن، وتخصيص أدّى إلى لحن.

*تخصيص لا يُعدّ لحنا (فصيح): «وهي تلك التغيّرات التي حدثت في عصور قديمة في العربية قبل زمن الاحتجاج، أوأثناه، ويدخل فيه أيضا تخصيص الوضع الاصطلاحي في ألفاظه العلوم كالفقه والكلام، والفلسفة، والنحو وغيرها.كأنه تقول مثلا: (السبت) فالمعنى قبل التغيير يراد به الدهر، ثم تخصصت إلى يوم خاص من أيام الأسبوع، أي بعد التغيير» [4].

*تخصيص يُعدّ لحنا (عامي): «وهي تلك التغيّرات التي حدثت متأخرة، وبدون وضع علمي مثلا: كلمة (الحرمة) قبل التغيير الدلالي مالايجوز انتهاكه من مال، أونفس، أوعرف، وبعد التغيير الدلالي

[1]-أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص245.

[2]-المرجع ن، ص 245.

[3]-جاسم محمد عبد العبود: مصطلحات الدلالة العربية، ص 162.

[4]-سالم سليمان الخماش: المعجم وعلم الدلالة، ص 80.

أصبحت تدل على الزوجة، المرأة» [1]. وتخصصت كلمة (الحريم) فبعد أن كانت تُطلق على كل محرم لا يمسي أصبحت الآن تُطلق على النساء، وكذلك كلمة العيش حيث تُطلق على الخبز» [2].

ويقول **أحمد مختار عمر**:« يمكن تفسير التخصيص أو التضييق بعكس مافسر به توسيع المعنى، فقد كان التوسع نتيجة اسقاط لبعض الملامح التمييزية للفظ، أما التخصيص فنتيجة إضافة بعض الملامح التمييزية للفظ، فكلما زادت الملامح شيء ما قلّ عدد أفاده» [3].

فإذا كان التعميم بإسقاط، وحذف ونقصان، فإن التضييق يكون بإضافة وزيادة الملامح التمييزية للكلمات، وبالتالي فتخصيص الدلالة يتحكم فيها الاستعمال اللغوي، والذي يؤدي بذوره إلى تخصيص معنى اللفظ، وتضييق مجاله ليكتسب بذلك هذا المصطلح **مرجعية لغوية**.

27- مصطلح انتقال المعنى أو(نفل الدلالة):

يقول **فندريس** في ذلك: «يكون الانتقال عندما يتعادل المعنيان أو إذا كان لايختلفان من جهة العموم، والخصوص كما في حالة انتقال الكلمة من المحل إلى الحال، أومن المسبب إلى السبب، أو العلامة، الدال، إلى الشيء المدلول عليه» [4]، أي الاستعمال الجديد لا يكون أخص من القديم، ولا أعم منه، وإنما مساوٍ له.

وانتقال المعنى هو: «انتقال اللفظ من الدلالة على شي ء ما في مجال ما، إلى الدلالة على شيء آخر في مجال غيره، وذلك لوجود علاقة أو مُلْمح مشترك بينهما سوغا هذا الانتقال» [5] . وهذا التعريف لا يخرج عن نطاقا ما جاء به **فندريس** من انتقال الدلالة من مجال دلالي لآخر، ولكنه اشترك ملمحا أوتقاربا دلاليا، بمعنى لا يكون هناك تخلصا نهائيا من المعنى الأول عند انتقالها لمجال آخر بل «تعايش المعنيان» [6] مع بعضهما البعض ، كما قد تطغى واحدة على أخرى.

---

[1]-المرجع السابق، ص ن.

[2]-صلاح الدين صالح حسنين: الدلالة والنحو، مكتبة الأداب، ط1، ص 84.

[3]-أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص 246.

[4]-المرجع السابق، ص 247.

[5]-عبد الكريم محمد حسن جبل: في علم الدلالة (دراسة تطبيقيةفي شرح الأنباري للمفضليات)، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة،1997م، ص 246.

[6]- عبد القادر سلامي: علم الدلالة في المعجم العربي، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، ص 69.

وللإيضاح أكثر نذكر بعض الأمثلة:

كلمة (الشنب): والتي كانت تعني في القديم جمال الشعر والأسنان، وهي في الاستعمال الحديث بمعنى الشارب.

وكلمة (السفرة): «والتي كانت تعني الطعام الذي يضع للمسافر، وهي في الاستعمال الحديث تعني المائدة وما عليها من الطعام»[1].

ومن وسائل نقل المعنى نجد انتقال الدلالة من مجال لآخر يكون إما عن طريق الاستعارة، أو المجاز المرسل.

*الاستعارة: «وذلك حين تكون العلاقة بين المدلولين هي المشابهة»[2]، أي وجود علاقة مشابهة بين المعنى واللفظ في أصله ومعناه في موضعه للاستعارة.

*المجاز المرسل: حين تكون العلاقة بين المدلولين شيئا غير المشابهة»[3]، يكون للمجاز أصل انتُقل منه إلى معنى جديد.

ويذهب **أحمد مختار عمر** إلى أن من أشكال انتقال المعنى ما يعرف بانحطاط المعنى ورقيه، حيث يقول: «وقد تردّد الكلمة بين الرّقي والانحطاط في سلم الاستعمال الاجتماعي، بل قد تصعد الكلمة الواحدة، إلى القمة وتهبط إلى الحضيض في وقت واحد»[4].

إذ يمثل انتقال المعنى شكلا آخر من أشكال التغيير الدلالي، ولا يقصد به العموم أو الخصوص كما رأينا سابقا، وإنما هو تغيير المجال الدلالي ليثبت في الأخير أن مرجعية انتقال المعنى **مرجعية لغوية**.

[1]-أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص 248.

[2]- عبد الكريم محمد حسن جبل: في علم الدلالة (دراسة تطبيقية في شرح الأنباري للمفضليات)، ص 246.

[3]-المرجع نفسه، ص ن.

[4]-أحمد مختار عمر:مرجع سابق ، ص ن.

28- مصطلح انحطاط المعنى أو انحطاط الدلالة:

ينحط معنى بعض الكلمات ويصل إلى الحضيض. يقول في هذا الصدد **إبراهيم أنيس**: و«كثيرا ما يصيب الدلالة بعض الانهيار أو الضعف فنراها تفقد شيئا من أثرها في الأذهان، أو تفقد مكانتها بين الألفاظ التي تنال من المجتمع الإحترام والتقدير»[1].

وكأن هذه الظاهرة تحكم على اللفظ بالموت، ذلك من خلال انحطاط معناه وفقدِ مكانته بين الألفاظ.

ومن الأمثلة نجد:

كلمة « (Luck) قد تكون بمعنى الحظ الطيب أو الشيء، ولكنها تميل إلى أن تتخصص في المعنى الأول، ويدل على ذلك الصفة Lucky.

اللقب (أفندي) المأخوذة عن التركية ، كان له خلال القرن التاسع عشر مركز هام، ومكانا مرموقا، ثم انحط قدره على توالي الأيام، وصار الآن ذا قدر تافه ، ومثل هذا ما حدث مع كلمة (حاجب) التي كانت تعني في الدولة الأندلسية، رئيس الوزراء، ثم آلت إلى المعنى التافه التي تدل عليه الآن »[2].

وهو الحارس أمام أبواب الإدارة.

وهناك ألفاظا تفقد قيمتها الدلالية المحترمة بين الناس مثل :«كلمة (القتل) و(القتال)، وهي ذات دلالة تعبر عن زهق الأرواح، ولكن يُعبر عنها اليوم بـ(الشجار) الضعيف أو القوي على السواء» [3].

وكلمة (الكرسي) استعملها القرآن الكريم بمعنى العرش في قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ﴾ [سورة البقرة من الآية: 255]، وأصبحت الآن تُطلق على عدة استعمالات للكرسي في مجالات الحياة المختلفة مثل، كرسي الغرفة، وكرسي الضيوف[...]» [4].

---

[1]-ابراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص 249.

[2]-المرجع ن، ص ن.

[3]-جاسم محمد عبد العبود: مصطلحات الدلالة العربية، ص 188.

[4]-إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، ص 156-157.

يمكن القول بأن انحطاط الدلالة معاكسا لرقي الدلالة، إذ يتغير معنى اللفظ من قوة، وسموٍ وتأثيرٍ في الأسماع إلى معنى ضعيف مبتذل أي؛ أن يكون للكلمة مكانة عالية، ثم تهبط إلى أدنى مستويات ليبرز مما سبق أن مرجعية هذا المصطلح **مرجعية لغوية**.

29- مصطلح رقي الدلالة:

يقابل هذا المصطلح، مصطلح انحطاط الدلالة، وتعريفه هو: «ما يصيب الألفاظ من قوة دلالية ترفع من شأنها بعد أن كانت تدل على معان ذات دلالة قوية محترمة بين الناس، وتعبر عن الفخامة والقوة»[1]، وله تسمية أخرى هي (التغيير المتسامي): وفيه تسمو الدلالة وترتقي الكلمة بعد أن كانت تدل على معنى ليس فيه دلالة على الرفعة أو الشرف، ويرتبط في الدلالة وتطورها عن انحطاط الدلالة بالتدرج الدلالي الذي نجده في المعاجم العربية، وهي تنقل لنا تطور الدلالة على مراحل مثل: (يقال لفرخ الضُب حين يخرج من البيضة حيسك، ثم عيداق، والعيداق أيضا للضبي إذا لم يبلغ، ثم مطيخ، ثم قضرم، ثم ضب مدرك» [2].

ومن الأمثلة نجد أيضا:

كلمة « (العفش) التي كانت تعني سقط المتاع، تطلف الآن على جهاز العروس، وأثاثها الثمين الغالي» [3].

كلمة « (رسول) كان لها معنى الشخص الذي يرسل في مهمة ما، ثم صار لها هذه الدّلالة السّامية التي تألفها الآن»[4] .

الكلمة الفرنسية« (Maréchal) التي ترجع إلى أصل جرماني معناه: خادم الاصطبل، تحمل كذلك معنى المشير والبيطار»[5]. الآن تدل على رتبة عسكرية مرموقة.

---

[1]-أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص 248.

[2]-كراع النمل (علي بن الحسين الهنائي أبو الحسن): المنتخب من غريب كلام العرب، تح: محمد بن أحمد العمري، جامعة أم القرى، ط1، 1409هـ، 1989م،ج1، ص 151.

[3]-صلاح الدين صالح حسنين: الدلالة والنحو، ص 86.

[4]-أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص 249.

[5]-المرجع ن، ص ن.

لتبرز في الأخير مرجعية انتقال المعنى **اللغوية** وعليه يمكن القول أن انتقال المعنى من أهمّ أشكال التغير الدّلالي وذلك لتنوع من جهة، ولاحتوائه على أنواع المجازات القائمة على التخيلات من جهة أخرى، فقد يكون للفظ أو الكلمة دلالة أو معنى منحط أو متواضع ثم يعلو شأنها.

30- مصطلح المبالغة:

المبالغة في اللغة من: « بالغ يُبالغ مُبالغة وبلاغا، إذا اجتهد في الأمر، وأمرُ بالغُ وبلغُ: نافد، يبلُغُ أين أريد به، والمبالغة: أن تبلُغ في الأمر جُهدك»[1].

وهي في الاصطلاح هي: «أن يدعي لوصف بلوغه في الشدةأو الضعف حدا مستحيلا أو مستبعدا ائلا يظن غير متناه في الشدة أو الضعف»[2]. وهذا ماعرّفه به العرب، وعرّفها الغربيون على لسان أو كان شكلا من أشكال تغيير المعنى، ووسيلة من وسائل الدعاية في الإعلام، وعرفها **بالمر** بأنها: «المعنى الأقوى للأضعف»[3]. وهذا يجيد قول **أولمان** لأنها تنقل في أدوار تعكس المقصود منها كما في قولك: «هوسعيد بشكل مخيف، ورائع بشكل بساطة، ومثل هذه التغييرات الصارخة سرعان ماتفقد جدتها، وقوة التعبير فيها حتى تصبح مبتدلة بالية ثم تخلفها وتحل محلها تعبيرات أخرى»[4]. وتطرّق **الجاحظ** لهذا المصطلح عند تعليقه على أحد البخلاء فقال: «وإذا قد ذكرنا شيئا من الشعر في صفة الضرب والطعن فقد ينبغي أن نذكر بعض مايشاكل هذا الباب من إسراف عن أسرف، واقتصاد من اقتصد»[5]. يبدو أن الجاحظ لا يميل إلى الإفراط في المبالغة.

وذكر **ابن قتيبة** (ت 276هـ) «المبالغة في الوصف في باب (وصف الشئ بضده)» [6]، وكان مفهومه وتصوره للمبالغة لغويا، فهو يشير الغرض منها دون أن يقررها بوصفها اصطلاحا.

---

[1]-ابن منظور: لسان العرب، مادة(بلغ).

[2]-الخطيب القزويني: شرح التلخيص في علوم البلاغة، ص 183.

[3]-فرانك بالمر: علم الدلالة، تر: صبري ابراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1992م، ص 25.

[4]-أولمان ستيفن: دور الكلمة في اللغة، ص 170-171.

[5]-الجاحظ : البخلاء، تح: محمد علي العباس، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصوير، ص95.

[6]-ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم): تأويل مشاكل القرآن، تح: أحمد صقر، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ط 3، 1981م، ص 172-173.

وذكر **ثعلب** (ت 296 هـ) بأن «المبالغة الإفراط في الإغراق وعده من تفرقات قواعد الشعر، ويعرفه أو يعلق عليه» [1].

ورأى العسكري أنها «البلوغ بالمعنى أقصى غاياته، وأبعد نهاياته، وأن لا يقتصر في العبارة عنه على أدنى منازله وأقرب مراتبه»[2]. بعد أن مثل لذلك تحدث عن نوع آخر منها فقال:«ومن المبالغة نوع آخر وهو: أن يذكر المتكلم حالا لو وقف عليها أجزأته في غرضه منها فيجاوز ذلك حتى يزيد في المعنى زيادة تؤكد، ويلحق بلاحقة تؤيده»[3].فهو هنا يدور في دائرة تعريف **قدامة بن** جعفر «ففضلا عن أن تعريفه لها قد مزج فيه بين فهم قدامة للمبالغة والغلو معا»[4].

لتبقى في الأخير المبالغة شكلا من أشكال التغيير الدلالي ككل الأشكال الأخرى من توسيع وتضييق وانتقال، والتي ترتبط كلها بمدلولات الألفاظ وكيفية تناقلها بين الناس وعبر الأجيال ليكتسب هذا المصطلح **مرجعية لغوية**.

31- مصطلح التقديم والتأخير:

أورد **جاسم محمد عبد العبود** تعريف التقديم والتأخير لابن منظور يقول: «قدّم يقدّم تقدّم، تقديما، ومنه التقديم ، أي وضعه أمام غيره، والتأخير هو عكس ذلك أي ذلك أي آخره أصبح أمامه»[5]. أي التقديم مصدر الفعل قدّم هو عكس التأخير، والتأخير هو خلاف التقديم ومصدره الفعل أخّر.

وفي الاصطلاح فقد تحدث **الزركشي** (ت794هـ) عن التقديم والتأخير بقوله: «هو أحد أساليب البلاغة، فإنهم أتوابه دلالة على تمكنهم في الفصاحة، وملكهم في الكلام، وانقياده لهم، وله في

[1]-ثعلب (أبو عباس أحمد بن يحيى): قواعد الشعر، تح: رمضان عبد التواب، دارة المعرفة، القاهرة، مصر، 1922م، ص 49.

[2]-أبو هلال العسكري: الصناعتين الكتابة والشعر، تح: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل ابراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1982م، ص 365.

[3]-المرجع ن، ص 366.

[4]-منير سلطان: البديع تأصيل وتجديد، دار المعارف، الاسكندرية، مصر، 1986م، ص 137.

[5]-ابن منظور: لسان العرب، ص 364.

القلوب أحسن موقع واعذب مذاق»[1]. وعلى حسب قول: **جاسم محمد عبد العبود** بأن التقديم والتأخير عنصران مهمان في عملية الإيصال الدلالي، فمن البديهي والمتفق عليه في النحو التوليدي أن هناك فرقا بين جملتين قدّم وأخّر فيهما، كذلك قولك: «حضر محمد، ومحمد حضر، فالجملة الأولى حتما تختلف دلالة الجملة الثانية»[2]. فالتقديم والتأخير يعتبران من بين آليات المتكلم في الخطاب يدخلان ضمن مباحث علم المعاني، يظهران كآلية لسانية في ملفوظ متكلم.

يقول **الجرجاني** عن التقديم والأخير أنه: « هو باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لايزال يفتُر لك عن بديعه، ويُفضي بك إلى طيفه، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديه موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عنك، أن قدّم فيه شيء، وحوّل اللفظ من مكانٍ إلى مكان»[3]. ليكونان بمثابة آلية، يتم فيها التقديم مايريد التنبيه عليه والالتفات إليه، ويتأخر مايبدو أقل شأنا من الموضوع المقدّم.

ورد **عبد القاهرالجرجاني** التقديم إلى فعل النية وهو مصطلح نتخده مرادفا لمصطلح القصد، وفي ذلك يقول:« وأعلم أن تقديم الشيء على وجهين: **تقديم يقال إنه على نية التأخير**: وذلك في كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسهالذي كان فيه كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل كقولك(مُنطلق زيدٌ)، و(ضرب عمرا زيدُ)، و**تقديم لا على نية التأخير**: ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم، وتجعل له بابا غير بابه، وإعرابا غير إعرابه، وذلك أ، تجيء إلى إسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرا له فتقدم تارة هذا على ذاك، وأخرى ذاك على هذا»[4].

و التقديم والتأخير كما ضبط النحاة الأوائل الحالات المحتملة للجملة العربية في نمطين لا ثالث لهما:

الأول: هو نمط الجملة الاسمية، وذلك حين تبدأ الجملة باسم.

---

[1]-بدر الدين الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ص 233..

[2]-جاسم محمد عبد العبود: مصطلحات الدلالة العربية، ص 212.

[3]-عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص 106.

[4]-المرجع ن، ص 107.

الثاني: هو نمط الجملة الفعلية، وذلك حين تبدأ بالفعل.

والجملة العربية تتكون من مسند ومسند إليه، أي فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر، **قال سبويه:** «هذا باب المسند والمسند إليه، وهما مما لا يغني واحد منهما على الآخر، ولا نجد المتكلم فيه بُدّا»[1]. وهذا يدل على أن «ظاهرة التقديم والتأخير عامة نقع عليها في كثير من نظام الجملة العربية، ويتكون كل نمط منها من عنصرين أساسين هما المسند والمسند إليه أو المبتدأ والخبر اللذان يمثلان طرفي الإسناد في الجملة الفعلية، ويضاف إليها متعلقان الفعل (المسند): كالمفعول، الحال، التمييز، الاستثناء والظروف وغيرها»[2].

ونجد التقديم والتأخير في الآية الكريمة: ﴿ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْيَ ﴾[الزخرف من الآية: 40]. فقدّم الضمير أنت الذي خصّ به "الرسول صلّى الله عليه وسلم"، ولم يقل (أتسمع الصم أنت)، هو أن يقال: «"للنبي صلّى الله عليه وسلم" أأنت خصوصا أتيت أن تسمع الصّم، وأن تجعله في ظنّه أنه يستطيع إسماعهم بمثابة من يظن أنه قد أوتي قدره على إسماع الصم»[3]. عل وحسب قول **جاسم محمد عبد العبود:** «هناك فرق دلالي بين (أتضرب زيدا؟) و(أزيد تضرب؟) لأن المعنى الأول في المثال الأول قد يكون طبيعيا ووجوبا لأنه قدم الفعل على المفعول، ولكن في المثال الثاني قدم زيدا على على الفعل، و(زيدا): مفعول به مقدم لضرورة دلالية، قد تكون استنكارا لضرب زيد لأنه لا يستحق الضرب، وقد تكون لتمييزه عن غيره في الضرب، وقد تكون للتعجب من ضربه أو سبب الضرب [...] إلخ مما يحتمله التأويل الدلالي في خدمت مايدل عليه المثال الأول»[4].

لنخلص في الأخير إلى أن أسلوب التقديم والتأخير يعد من خصائص اللغة العربية وهو أصدق دليل على أهمية الإعراب الذي لولاه لأصبحت اللغة جامدة ولفقدت حريتها في التعبير، ومن خلال ذلك يمكن القول أن مرجعية هذا المصطلح هي **مرجعية نحوية.**

---

[1]-سبويه: الكتاب، ص 23.

[2]-فاطمة البريكي: التقديم والتأخير في الدرس البلاغي التراثي، مجلة جامعة الملك سعود، السعودية، الأداب 2، 1429هـ، 2008م، م20، ص 255-317.

[3]-عبد الفتاح لاشين: التراكيب النحوية البلاغية عند عبد القاهر، دار المريخ للنشر، دار الجيل للطباعة، مصر، الرياض، 1980م، ص 246.

[4]-جاسم محمد عبد العبود: مصطلحات الدلالة العربية، ص 213.

32-مصطلح الحذف:

جاء في اللسان: « حذف الشيء يحذفه حذفا: قطعه من طرفه، والحجّام يحذفه الشعر، من ذلك الحُذافَة: ماحذف من شيء فَطَرُح، وخص اللحياني به حذافة الأديم »[1].

واصطلالحا هو: « عبارة عن التجنب لبعض حروف المعجم عن إيراده في الكلام»[2].

وهو: « اسقاط كلمة بِخَلَفٍ منها يقوم مقامها، أو عبارة عن حذف بعض لفظة لدلالة الباقي عليه»[3].

يقول **ابن جني**: « قد حذفت العرب الجملة والمفرد، والحرف، والحركة، وليس شيء من ذلك إلا دليلا عليه»[4]. ما يمكن قوله أن الحذف بواسة الكلام العادي يتحول إلى كلام عال في البلاغة والإبداع، فمصطلح الحذف يرتبط بمجموعة من المصطلحات الأخرى وهي: الاستغناء، الاكتفاء التقدير[...]، ولعل أقربها إلى الحذف هو الاضمار. فهناك من استعمل الحذف مرة والاضمار مرة أخرى، أو يطلقون مصطلح الاضمار ويقصدون به الحذف.

يقول **سبويه**:« هذا باب مايكون في اللفظ من الأغراض: إعلم أنهم مما يحذفون الكَلِم، وكان أصله في الكلام غير ذلك ويحذفون ويعوضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا، فمما حذف وأصله في الكلام غير ذلك: لم يكُ، ولا أدرِ»[5]. يشير بذلك إلى أن الحذف يعرض في الكلام، والأصل فيه عدم الحذف، والحذف خلاف الأصل. وفي موضع آخر يقول: «وما حذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير، ومن ذلك: هل من طعامٍ؟ أي: هل من طعامٍ في زمان ومكان وإنما يريد: هل طعامٌ»[6].

---

[1]-ابن منظور: لسان العرب، مادة (ح ذ ف).

[2]-يحي بن حمزة بن علي العلوي اليمني: الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، تح: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1914م، ج3، ص 185.

[3]-حيدر حسين عبيد: الحذف بين النحويين والبلاغيين، دار الكتاب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2003م، ص 15.

[4]-ابن جني: الخصائص، ص 140.

[5]-سبويه: الكتاب، ص 24-25.

[6]-المرجع ن، ص 128.

ويضم الحذف مباحث نحوية بلاغية كثيرة منها: حذف المبتدأ أو الخبر والمفعول، وحذف الأفعال، وحذف بعض الحروف، وقد بيّن **ابن هشام** (ت 761هـ) بشكل دقيق الحذف الذي يجب أن يركز عليه النحويين في « مغني اللبيب» [1].، والسيوطي في مؤلفاته النجوية منها « همع الهوام»[2]، ومثال ذلك من القرآن الكريم وهو خير الأمثلة وأدلها كما هو في قوله تعالى: ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾ [سورة مريم من الآية: 71]. فحذف الموصوف (أحد)، يكون تقدير الكلام: «وإن أحد منكم [...]، وأبقى صفته»[3].

وأجاز **أبو البقاء العكبري** (ت 616هـ) أن يكون التقدير:« ومامنكم إلا من هو واردها»[4]، وهذا تكلف بعيد لأنه أكثر من الحذف، «فحذف الموصول وصدر صلته وهذا بعيد، ويكون التأويل الأول قريبا للمنطق اللغوي، والنحوي وفيه سهولة للوصول إلى الدلالة»[5].

ولعل أول من أنكر المحذوفات المقدّرة « **ابن مضاء القرطبي** (ت 592هـ)» [6]، قسّم المحذوفات إلى ثلاثة أقسام:

«الأول محذوف: لا يتم الكلام إلا به، حُذف لعلم المخاطب به، مثل قوله تعالى:

﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ [سورة البقرة من الآية: 219]، والتقدير يكون: "ينفقون العفو"، فحذف العين، وعلّق بقوله: المحذوفات في كتاب الله تعالى لعلم المخاطبين بها كثيرة، إذا أظهرت تم بها الكلام، وحذفها أوجز وأبلغ، وثانيا محذوف لا حاجة لذكره، بل هو تام دونه وإن ظهر كان عيّا كقولك: "أزيدا ضربته؟" قالو: مفعول به مضمر تقديره"أضربت زيدا؟"، وثالثا مضمرٌ: إذا أظهر تغيّر الكلام عماكان عليه قبل إظهاره كقولنا:"ياعبدالله"، فإذا أظهر الفعل تغيّر النداء عما كان

[1]-أبي هشام الأنصاري (عبد الله بن يوسف): مغني اللبيب في كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك وآخرون، دمشق، 1384هـ، 1924م، ص 824.

[2]-السيوطي (عبد الرحمان بن أبي بكر جلال الدين): همع العوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العالي سلام مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، شارع سوريا، 1413هـ، 1992م، ص ج2، ص 30-43.

[3]-الأنباري (كمال الذين أبي البركات): البيان في غريب القرآن، مراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1390هـ، 1989م ج 2، ص 142.

[4]-أبو البقاء الحسين العبكري: التبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البجاوي، مطبعة علي عيسى البابي الحلبي، ج2، ص 890.

[5]-جاسم محمد عبد العبود: مصطلحات الدلالة العربية، ص 215.

[6]- حيدر حسين عبيد: الحذف بين النحويين والبلاغيين، ص 22.

عليه، وصار النداء مفعولا، إذّا التقدير: "أدعو عبدالله"، إلا أن أراء **ابن مضاء** لم يجد من يتبناها أو يدافع عنها، واستمر سير بعض النحويون على خطى بعض، موغلين في تقدير المحذوفات أكثرها لا يمت بصلة إلى البناء الفني للجملة العربية»[1].

أحيانا يكون الحذف من أجل ابراز الشيء حينما يفتح المجال للمتلقي للبحث عنه وتقديره وأحيانا يكون لشدة انتباهه وإبعاد النّفور عنه ومشاركته النّص فمرة يحذف وأخرى يذكر.

الحذف لا يكون دائما لغاية جمالية فقد يكون للتخلّص من التّكرار والرتابة فمن خلال التعريفات السابقة يتضح لنا بأن مرجعية الحذف **مرجعية نحوية**.

33- مصطلح الحقل الدلالي: Le champ Sémantique

يقول **أحمد مختار عمر**: هو«مجموعة من الكلمات ترتبط دلالتها، وتوضح بمادة تحت لفظ عام يجمعها، مثال ذلك كلمات الألوان في اللغة العربية، فهي تقع تحت المصطلح العام (لون)، وتضم ألفاظا مثل: أحمر، أزرق، أخضر، أبيض»[2]، وعليه فإن فكرة الحقل الدلالي تقوم أساسا على جمع الكلمات، والمعاني المتقاربة ذات الملامح الدلالية المشتركة وجعلها تحت لفظ عام يجمعها ويضمها.

وتعد «نظرية الحقول الدلالية من النظريات الرئيسية المهمة في علم اللغة الحديث، وهي من أفكار علم اللغة الحديث، ولكن هذا لا ينفي صلتها بالتراث الذي هو رافد لكل بحث في مختلف العلوم بل هذه النظرية موجودة في علم الدلالة القديم، ولكنها تحتاج إلى تحديد مصطلح فقط.ولقد بحث اللغويون العرب القدامى في المعاجم وبخاصة معاجم الموضوعات والعلاقات بين الكلمات أو القرابات فيما بينها، وجمعوها تحت حقل واحد أو موضوع واحد مستقل تندرج تحته الكلمات التي تتشابه فيما بينها، أو تشابه رأس الحقل الدلالي، وهو الكلمة الرئيسية أو اللفظ العام في أي حقل، وتتمتع هذه الكلمة بصفات لا يتمتع بها غيرها من الكلمات خاصة: الشمولية، الشهرة، والقِدم، مثال ذلك

[1]- المرجع السابق، ص 24.

[2]- أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص 79.

كلمة (الأسد): فهي لفظة مشهورة قديمة شاملة تمتاز عن غيرها من أسماء الأسد مثل لفظة (الغضنفر) مثلا»[1].

وعرفه **أولمان** ullmann بقوله: «هو قطاع متكامل من المادة اللغوية يعبر عن مجال معين من الخبرة»[2].

ويقول **ليون** Lyons أنه:« مجموعة جزئية لمفردات اللغة»[3].

« فاللغويون العرب سبقوا اللغويون الغرب في فكرة الحقل الدلالي، ومثلهم في هذا مثل كثير من المصطلحات التي ذكروها استنباطا واختراعا، بغير أن تخصص بلفظ اصطلاحان كما ورد عند **الخليل بن أحمد الفراهيدي** في "العين"، و**سبويه** في "الكتاب" لكن تنقسهم التسمية، أو وضع الاصطلاح عن طريق معاجم الموضوعات»[4].

ونجذ الشبه الكبير الواضح بين «معاجم الحقول الدلالية الحديثة، ومعاجم الموضوعات القديمة(في اللغة العربية) فكلاهما يقسم الأشياء إلى موضوعات، وكلاهما يعالج الكلمات تحت كل موضوع وكلاهما قد سبق بنوع من التأليف الجزئي المتمثل في جمع الكلمات الخاصة بموضوع واحد ودراستهما تحت عنوان واحد»[5]، ومن الموضوعات التي عالجها العرب في الرسائل والكتب الخاصة بموضوع واحد أو موضوعات مجتمعة، كل موضوع يبحث جزءا مختصا، وتلك الحقول التي أخدوها منها مثل: كتاب الحشرات لأبي خير الأعرابي، ولأبي حاتم السجستاني، وكتاب الإبل لمؤلفين كثيرين، وكتاب الخليل لمؤلفين كثيرين، وكتاب خلق الإنسان أيضا لمؤلفين كثيرين»[6].

أما الكتب التي يمكن أن تسمى معاجم، والتي جمعت موضوعات متعددة مثل: كتاب الصفاة **للنظر بن شميل** (ت 204هـ)، كتاب الألفاظ لابن السكيت (ت 244هـ)، كتاب المنجد في اللغة **لكراع**

[1]-جاسم محمد عبد العبود: مصطلحات الدلالة العربية، ص 219-220.

[2]-S. Ullmann: Meaning and Style, , Oxford, 1973, p 27-26.

[3]-J. Lyons: Sémantique, vols, Cambridge, University Press, 1977, p228.

[4]-الهمذاني (عبد الرحمان بن عيسى): الألفاظ الكتابية، طبع بعناية محمد توفيق، القاهرة، مصر، 1922م، ص 83.

[5]-أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص 108.

[6]-حسين نصار: المعجم العربي نشأته وتطوره، القاهرة، مصر، ط2، 1968م، ج1، ص 123.

النمل (ت310هـ)، والألفاظ الكتابية **للهمذاني** (ت 320هـ)، **والمخصص لابن سيده** (ت 458هـ) و«هو معجم ضخم جدا، يقع في سبعة عشر مجلدا يحوي كتبا مختلفة هذه الكتب تضم موضوعات متفرقة أخرى مثل: كتاب خلق الانسان، الغرائز، اليلاح، الخيل [...]، وتحت كتاب خلق الانسان نجد باب الحمل والولادة، أسماء ما يخرج مع الولد، الرضاع، والفطام، والغذاء [...]، وتحت باب الفصاحة نجد: خفة الكلام وسرعته، ثقل اللسان، كثرة الكلام [...]»[1].

مما سبق يتضح لنا أن نظرية الحقول الدلالية تنطلق من تصور عام للغة لا تتكون من كلمات مبعثرة لا توجد علاقة بينها، بل من كون اللغة بناء نظام متجانس توجد فيه الكلمات على شكل مجموعات فكل مجموعة فيها تقوم على مجال مفاهيمي محدد هو ما يسمى بالحقل الدلالي وبالتالي فإن مرجعية هذا المصطلح **مرجعية نحوية**.

34- مصطلح الترادف: synonymy

يقول صاحب المدونة: « الترادف يتم عندما يكون هناك تضمن من المترادفين مثال ذلك كلمة(أم) و(والدة)، فيجب أن تتضمن معنى كلمة أم، ومثال آخر على ذلك كلمة (أسد) و(ليث) وهكذا»[2].

يقول **ابن فارس**: «والراء والدال والفاء،أصل واحد مطرد يدل على اتباع الشيء، فالترادف: التتابع والرديف: الذي يرادفك، وسميت العجيزة ردفاً لك، يقال نزل بهم أمر فردف لهم أعظم منه، أي تبع الأول ماكان أعظم منه»[3].

يقال له ردف له أمر دهمه، وفي التنزيل العزيز: ﴿ قُلْ عَسَىٰ أَن يَكُونَ رَدِفَ لَكُم بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ ﴾[سورة النمل من الآية: 72]، وكذلك قوله عز وجل: ﴿ إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُم بِأَلْفٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴾[سورة الأنفال من الآية: 09] أي أن الترادف هو التوالي والتتابع.

---

[1]-ابن سيده(علي بن اسماعيل): المخصص، المكتب بولاق، القاهرة، مصر، ط1، ص 15.

[2]-جاسم محمد عبد العبود: مصطلحات الدلالة العربية، ص 277.

[3]-ابن فارس: مقاييس اللغة، ص 503.

والترادف في الاصطلاح هو: «ما اختلف لفظه واتفق معناه، أو إطلاق عدة كلمات على مدلول واحد، وقد قال القدامى أن أسماء الأسد كثيرة منها: الأسد، الليث، الضرغام، أسامة، الحسام المهند، المهاصر،القسور، الدّيسخ، الأغلب، الفرناس»[1].

وبصيغة أخرى: «الترادف تعدد الدوال التي تشير إلى مدلول واحد»[2].

وعرفه **ابن جني** في باب اختلاف الألفاظ وتلاقي المعاني: « أن تجد للمعنى الواحد أسماء كثيرة فتبحث عن أصل منها، فتجده مفضي المعنى إلى معنى صاحبه»[3].

وعرفه **الشريف الجرجاني** بقوله: « الترادف يطلق على معنيين: أحدهما الإتفاق في الصدق، والثاني: الإتحاد في المفهوم، ومن نظر إلى الأول فرق بينهما، ومن نظر إلى الثاني لم يفرق بينهما»[4].

ومن المعاصرين يقول اللغوي الانجليزي **أولمان**: « المترادفات ألفاظ متحدة المعنى وقابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق»[5].

من خلال التعريفات التي ذكرت أنفا لغوية واصطلاحية، يتضح لنا أن هناك علاقة وطيدة بين المفهوم اللغوي والاصطلاحي، ذلك ركوب خلف الآخر قد قيل له الترادف في اللغة، ثم نقلت فيما بعد من معناها الحقيقي إلى تلك المعاني المجازية المتعددة؛ تعدد الكلمات التي تدل على مدلول واحد فإن الكلمات قد تترادف على المعنى الواحد أو المسمى الواحد.

ومن أسباب وقوع الترادف:

1-«تعدد أسماء الشيء الواحد في اللهجات المختلفة، فالبطيخ مثلا في مصر هو: الرَّقِّي، وفي العراق: الدّلاح، وفي ليبيا: الحجب وما إلى ذلك»[6].

---

[1]-صالح بلعيد: فقه اللغة العربية، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2003م، ص 123.

[2]-نعمان بوقرة: المصطلحات الأساسية في لسانيات النص والخطاب(دراسة معجمية)، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، ط1، 1429هـ 2009م، ص 98.

[3]-ابن جني: الخصائص، ص 301.

[4]-الجرجاني: التعريفات، ص 49.

[5]-عبد الكريم مجاهد: علم اللسان العربي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2005م، ص 301.

[6]-رمضان عبد التواب: فضول في فقه اللغة ، مكتبة الخانجي للنشر، القاهرة، مصر، ط3، 1994م، ص 316.

2-أن يكون للشيء الواحد اسم واحد، ثم يصف بصفات مختلفة؛ خصائص ذلك الشيء، وإذا بتلك الصفات تستخدم يوما ما استخدام الشيء، ويسمى ما فيها من الوصف، ويتناساه المتحدث باللغة.

3-التطور اللغوي في اللفظة الواحدة، فقد تطور بعض أصوات الكلمة الواحدة على ألسن الناس فتنشأ صور أخرى للكلمة، ويعدها اللغويون العرب مترادفات لمسى واحد، ومن ذلك قولهم: هتلت السماء وهتنت.

4-الإستعارة من اللغات التي كانت تجاوز العربية في الجهات وصدر الإسلام.

ومن بين الكلمات المترادفة التي رويت لنا الكثير من الألفاظ المستعارة من الفارسية وغيرها: «كالدَّمسق والإستبرق: للحرير، والزرجوان والإسفنط والباذق والدرياقة: للخمر، والبهرج: للباطل والبخت: للحظ، والجلُّ للورد، والدست: للصحراء، واليم: للبحر»[1].

وقد أجمع اللغويون على أن الترادف هو كل ما اختلف لفظه واتفق معناه ليتبيّن من خلاله أن مرجعيته **مرجعية لغوية**.

35- مصطلح الاشتمال أو التضمين:hyponymy

مصدره ضمّن، يقال: «ضمّن الشيء أي أودعه إياه، كما تودع الوعاء المتاع »[2].

وفي الاصطلاح يعرفه القدامى بأنه: «إعطاء الشيء معنى الشيء وتارة يكون في الأسماء وفي الأفعال وفي الحروف، فأما في الأسماء فهو أن تضمن اسما معنى اسم لإفادة معنى الاسمين جميعًا »[3].

والتضمين من المصطلحات التي تعددت مفاهيمها فقد عرفه القزويني بقوله: « أن يضمن الشعر شيئًا من شعر الغير، مع التنبيه عليه إن لم يكن مشهورًا عند البلغاء »[4].

وهو أيضا « تعلق معنى آخر البيت، بأول البيت الذي يليه »[5].

---

[1]-المرجع السابق: ص 321.

[2]-ابن منظور: لسان العرب، ص257- 258.

[3]-الزركشي: البرهان في علوم القرآن، ص338.

[4]-القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص384.

[5]-السكاكي: مفاتيح العلوم، ص273.

أي «لا يستقل البيت بمعناه، بل يكون المعنى مقسوما بين بيتين »[1].

ولم يقتصر بعض البلاغيين التضمين على الشعر فقط، بل شمل النثر أيضا، فقيل عن التضمين بأنه: «تضمين الشاعر شعره والناثر نثره كلامًا آخر لغيره قصدًا للاستعانة على تأكيد المعنى المقصود »[2].

ويعرفه المحدثون بأنه:« ما تنطوي عليه القضية دون أن يصرح به فيها»[3].

ويعد التضمين من المصطلحات التي تشترك في أكثر من علم من علوم اللغة، ولكنه يميل إلى علم الدلالة أكثر من غيره، لأنه يخص المعنى. فعندما تقول: « ضمن الشاعر شعره بيتا من شعر الغير مع التصريح بذلك إن لم يكن البيت المقتبس معروفًا للبلغاء »[4].

وهذا ما يخص البديع العربي، وهناك تضمين في ما بين الحروف وبخاصة حرف الجر على سبيل المثال، فحرف الجر (من) يأتي بمعنى (على) أي يتضمن معنى على في نحو قوله تعالى: ﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴾ [سورة الأنبياء من الآية: 77].

فالمعنى واضح حيث تضمن من معني على، فأصبح المعنى : "ونصرناه من القوم الذين كذبوا بآياتنا".

وقد انطوت تحت مصطلح التضمين مصطلحات أخرى كالإيداع و الاستعانة إذ لا فرق بين هذه المصطلحات، وعرف الإيداع بأنه: « يودع الناظم شعره بيتًا من شعر غيره أو نصف بيت أو ربع بيت بعد أن يوطئ له توطئة تناسبه بروابط متلائمة بحيث يظن السامع أن البيت بأجمعه له »[5].

إذ لا يوجد فرق كبيرًا بين التضمين والإيداع وربما تطابقا عند بعض البلاغيين ومعها الاستعانة حتى قيل:« وربما سمي تضمين البيت فما زاد استعانة، وتضمين المصراع فما دونه إيداعًا »[6].

---

[1]-محمد سعيد البر وبلال جنيدي: معجم الشامل في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها، ط1، 1981م، ص301.

[2]-الموصلي (أبو الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد بن محمد بن عبد الكريم ت637هـ): المثل السائر، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط2، 1995م، 2ج ، ص326.

[3]-أحمد مطلوب: معجم المصطلحات العربية، ص 108.

[4]-المرجع نفسه، ص ن.

[5]-الأرزي (تقي الدين أبو بكر علي بن عبد الله الحموي ت837هـ): خزانة الأدب، تح: عصام شعيتو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط1، 1987م، مج2، ص311.

[6]-القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة، ص380-381.

وحتى هذا المعنى لا يتوافق مع ما ورد من أمثلة الإيداع في كتب البلاغة، إذ ضمّن بعضهم شعره بيتًا أو أكثر وسماه البلاغيون إيداعا، ومن ذلك قول جمال الدين بن نباتة:

إذ سماه صاحب الخزانة إيداعًا »[1].

وعلى هذا الأساس يكون مصطلح التضمين أعم وأشمل

أتاني علي البانياسي منشدًا فيا لك من شعر ثقيل مطول

مكرُّ مفرُّ مقبلُ مدبرُ معًا كجلمود صخر حطه السيل من علَ

من المصطلحات الأخرى، وإيراده يغنى عن بقية المصطلحات فمن خلال التعريفات الآنفة الذكر يمكن القول أن مرجعية هذا المصطلح **مرجعية بلاغية**.

36- مصطلح علاقة الجزء بالكل: part-whole relation

تعتمد نظرية الحقول الدلالية في بعض أنواعها على العلاقة بين الأشياء، وهذه الأشياء قد يكون بعضها رئيسيا وبعضها الآخر قد يكون فرعا أو كليا، أو جزئيا.

ويعد جسم الإنسان رأس الحقل الدلالي ويتفرع منه الرأس، والبطن، والقلب[...] إلخ من أجزاء جسم الإنسان.

و«تختلف علاقة الجزء بالكل عن الاشتمال لأن الاشتمال يتضمن نوعا آخر، وليس جزءا منه مثل: الإنسان نوع من أنواع الحيوان، وليس جزء منه، والعجلة جزء من السيارة، وهذه علاقة الجزء بالكل»[2].

كما أن: «**أحمد مختار عمر**عدّ علاقة الجزء بالكل مثل علاقة اليد بالجسم، والعجلة بالسيارة والفرق بين هذه العلاقة وعلاقة الإشتمال والتضمن واضح، فاليد ليست نوعا من الجسم ولكنها جزء منه، بخلاف الإنسان الذي هو نوع من الحيوان وليس جزء منه»[3].

[1]-الأرزي: خزانة الأدب، ص311.

[2]-جاسم محمد عبد العبود: مصطلحات الدلالة العربية، ص 229.

[3]-أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص 101.

و«هناك خلاف بين الدلاليين المحدثين: وهو هل يعد جزء الجزء جزءا للكل؟ أو بعبارة أخرى: هل تتعدى الجزئية فتنتقل من الجزء إلى الكل؟ هناك رأى يقول بتعدي الجزئية، ورأي يقول بعدم تعديها والحق أن من الأمثلة ما يقبل التعدي، ومنها مالايقبله. فنحن نقول إن كم هذا القميص بدون أسورة (أسورة،كم: علاقة جزئية)، ويمكننا أن نقول إن القميص بدون أسورة (كم، قميص: علاقة جزئية أخرى)، ولكن في علاقة جزئية مثل: (مقبض–باب)، ومثل (باب–منزل) لا يمكن تعدية هذه العلاقة لأننا نقول هذا الباب بدون مقبض، ولكن لا نقول: هذا المنزل بدون مقبض، ونقول: مقبض الباب، ولكن لا نقول مقبض المنزل»[1].

وعليه فإن البعض يجوز أن يكون جزءا من الكل، والبعض لا يجوز أن يكون جزءا من الكل.

ومن الأمثلة على ذلك: « (أظافر– أصابع)، و(أصابع– يد)، فمن الممكن أن تقول: أصابع محمد بدون أظافر وأن نقول: محمد بدون أظافر»[2].

يعد هذا المصطلح من أنواع العلاقات الدلالية وهو ضروري عند أصحاب نظرية الحقول الدلالية لبيان أنواع العلاقات داخل كل حقل دلالي ومنه نستخلص بأن مرجعيته **مرجعية لغوية**.

1– مصطلح التضاد: antonymy

الضد هو: « النظير بالكفء، والجمع أضداد، والضد خلافه، وضادَة، مضادة، إذا بينه مخالفة والمتضادان اللذان لا يجتمعان كالليل والنهار»[3].

أما في الاصطلاح هو: «أن يجمع بين المتضادين مع مراعاة التقابل»[4].

أطلق أصحاب صناعة الشعر تسمية المخالف على ما كان قريباً من التضاد فأسموا ما كان فيهما لفظتان معناهما ضدان كالسواد والبياض، المطابق، وأسموا تقابل المعاني والتوفيق بين بعضها والبعض

[1]–المرجع السابق، ص ن.

[2]–المرجع ن، ص ن.

[3]–الفيومي (أحمد محمد بن علي الفيومي المقري): المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ص 186.

[4]–الجرجاني: التعريفات، ص 53.

بالإتيان في الموافق بما يوافق، والمخالف بما يخالف على الصحة، بالمقابلة»[1]، ثم ذكروا «أن المخالف هو الذي يقرب من التضاد»[2].

ويبدو من الأمثلة والشواهد التي عّلق عليها المعري بأنه قد استخدم مصطلح التضاد بمعناه اللغوي فقصد به المخالفة، يقول **المعري** معلقاً على قول المتنبي:

وما قبلَ سيفِ الدولةِ أثار عاشقٌ ولا طُلبت عند الظَّلامِ ذُحُولُ

«لولا سيف الدولة لم يقدر عَاشق على أخذ اَلثار من الليل، وما أدرك عاشق ثأره قبل حصول سيف الدولة بدرب القّلة ولم يطلب أحد عند الليل ذحلاً وثأراً قبله»[3]، ويعلق المعري قائلاً : وهذا القول ضد قوله في مدح بدر بن عمار حينما مدحه بقوله:

حدق يذم من القواتل غيرها بدر بن عمار بن اسماعيلا

فهو يقول: «أنه يجير من كل ما يقتل إلا من إحداق الحسان فإنه لا يستطيع الإجارة منها»[4]. فأراد المعري أن يقول بأن قول المتنبي في مدح سيف الدولة الحمداني، مخالف لقوله في مديح بدر بن عمار وضده في المعنى ،وهو يريد من الشاعر أن لا يخالف نفسه في أن يتضاد بين المعنيين، حتى ولو كان المعنيان في قصيدتين مختلفتين، وكان الغرض بعيداً، كما وجدنا.

وهناك إجماع بين الباحثين على أن كتاب الأضداد في اللغة **لابن الأنباري** بأنه من أهم كتب الأضداد، و«قد جمع فيه مئتين وثلاثا وستين لفظا من ألفاظ الأضداد، وهناك من يقول بأنها ثلاث مئة»[5]، ويقول: «إن أكثر كلام العرب يأتي على ضربين آخرين، **أحدهما** أن يقع اللفظان المختلفان على المعنيين المختلفين كقولك: الرجل والمرأة، الجمل والناقة، اليوم والليلة، قام وقعد، تكلم وسكت

[1]-ابن سنان الخفاجي الحلبي: سر الفصاحة ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، ص 234.

[2]-المرجع نفسه، ص 239.

[3]-أبو العلاء المعرّي: شرح ديوان المتنبي، تح: عبد المجيد دياب، دار المعارف، مصر،65، ص 338.

[4]-عبد الرحمان البرقوقي: شرح ديوان المتنبي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ج3، ص 351.

[5]-عبد اللطيف الصوفي: اللغة ومعاجمها في المكتبة العربية، دار طلاس، دمشق، سوريا، ص71.

و**الضرب الآخر** أن يقع اللفظان المختلفان على المعنى الواحد كقولك: البُر والحنطة، الذئب والسيد، جلس وقعد، ذهب ومضى»[1]،

واختلف اللغويين القدامى في وجود ظاهرة التضاد في العربية، ورأوا أنه لا يعقل أن يطلق اللفظ على المعنى وضده، ولأجل ذلك فقد انقسموا على قسمين: منهم من يرى وقوعها في كلام العرب، ومنهم من أنكرها.

و ممن أثبث الأضداد نجد من اللغويين **قطرب** (ت 206هـ)، الذي جمع في كتابه أكثر من مائتي لفظة من الألفاظ المتضادة مستشهدا بآيات القرآن. قال تعالى: ﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ﴾ [الإسراء من الآية: 08]. «عسى في القرآن واجبة تكون مرة يقينا، وأخرى شكا»[2].

وقال تعالى في آية أخرى: ﴿ إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ ﴾ [سورة الحاقة من الآية: 20] فهذا يقين، ولو كان شكا لم يجُزْ في ذلك المعنى وكان كفرا، ولكنه يقين.

وممن أنكر الأضداد **ابن درستويه** (ت 347هـ)، الذي أنكر المشترك اللفظي أيضا، أي تعدد الدلالات للفظ الواحد، «وقد ألف في ذلك كتابا سماه "إبطال الأضداد"» [3] ، وحجته فيما ذهب إليه من إنكار الأضداد: «أن اللغة موضوعة للإبانة عن المعاني، فلو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين، أو أحدهما ضد الآخر، لما كان في ذلك إبانة، بل كان تعمية و تغطية، ولكن قد يجيء الشيء النادر من هذا العلل فيتوهم من لا يعرف العلل أنهما لمعنيين مختلفين»[4]، فابن درستويه تلطف في إنكار الأضداد، ولم يجحدها مطلقا، لأنه أقر بوجودها تلميحا في بعض المواطن.

يقول **محمد جاسم عبد العبود**: «التضاد هو أحد مصطلحات علم الدلالة الحديث، وقد بحثناه في موضوع الحقول الدلالية، ولكن البحث ركز على أنواعه التي تدخل ضمن إطار الحقول الدلالية التي استعملها المحدثون فقط»[5]، أما القدامى فقد عرّفوا الأضداد: (ج) ضد، وضد كل شيء ما نفاه

[1]-المرجع السابق، ص ن.

[2]-قطرب (أبي علي معهد بن المستنير): الأضداد، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، السعودية، ط1، 1405هـ، 1984م، ص 70.

[3]-ابن درستويه (عبد الله بن جعفر): تصحيح الفصيح، تح: عبد الله الجبوري، بغداد، 1957م، ج1، ص 359.

[4]-المرجع ن، ص 166-167.

[5]-جاسم محمد عبد العبود: مصطلحات الدلالة العربية ، ص249.

نحو: «البياض والسواد، السخاء والبخل، والشجاعة والجبن، وليس كل ما خالف الشيء ضدا له؛ إلا ترى أن القوة والجهل مختلفان، وليس ضدين، وإنما ضد القوة الضعف، وضد الجهل العلم فالاختلاف أعم من التضاد، إذا كان كل متضادين مختلفين، وليس كل مختلفين ضدين»[1].

والتضاد موضوع كبير لا يسعنا بحثه أو عرضه في بحث مختص بالمصطلح الدلالي فقد تبينت مواقف العلماء من وجوده في العربية وعدم وجوده ليتبين من التعريفات المذكورة آنفًا أن مرجعية هذا المصطلح مرجعية مزدوجة؛ **أصولية لغوية**.

37- مصطلح التنافر: incompatibility

التنافر في اللغة من: «النّفر: التفرق، نفر القوم ينفرون نفرا، ونفيرا، ونفر: فرّ، وتنافروا: ذهبوا وتفرقوا»[2].

وفي الاصطلاح هو: «تنافي بعض أجزاء الحقل الدلالي فيما بينها مع العلم بأن هذه الأجزاء كلها تعود لرأس حقل دلالي واحد، مثل الحيوان، ويكون ضمنه حقله الدلالي: الخروف، والفرس والقط[...] وغيرها من الحيونات التي تختلف في الصفاة فيما بينها ويسمى هذا الإختلاف بالتنافر»[3].

ويدخل تحت التنافر ما يسمى بـــ: «علاقة الرتبة (rank)، مثل ملازم، رائد، مقدم، عقيد، عميد لواء [...]، فهذه الألفاظ متنافرة لأن قولك: محمد رائد يعني أنه ليس مقدما»[4].

قال **الجاحظ**: « ومن ألفاظ العرب ألفاظا تتنافر، وإن كانت مجموعة في بيت شعر لم يستطع المنشد إنشادها إلا ببعض الاستكراه، فمن ذلك قول الشاعر:

وقبرُ حرب بمكان قُفر وليس قُرب قبر حربٍ

---

[1]-أبي الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي: الأضداد في كلام العرب، تح: عزة حسن، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، 1394م، 1984م، ج1، ص 1.

[2]-لسان العرب، مادة (نفر).

[3]-جاسم محمد عبد العبود: مصطلحات الدلالة العربية، ص 236.

[4]-أحمد مختار عمر: علم الدلالة، ص 105.

ولما رأى من لا علم له أن أحدا لا يستطيع أن ينشد هذا البيت ثلاث مرات في نسق واحد فلا يتتعتع، ولا يتجلجل، وقيل لهم إن ذلك إنما اعتراه إذا كان من أشعار الجن، صدّقوا بذلك»[1].

يجمع اللغويون على أن التنافر هو ما يعتري الكلمة المفردة، والكلام المؤلف من ثقل يُشكل عبئا على النطق ومن خلال ماسبق من تعريفات يتبين بأن مرجعية هذا المصطلح **مرجعية لغوية**.

38- مصطلح التقابل الدلالي:

يقول **الخليل** (ت 175هـ): « تقول لقيته قبلًا: أي مُواجهةً، والمقابلة،: إذا ضممت شيئا إلى شيء، تقول: قابلته»[2].

وفي أساس البلاغة: « [...]، ولقيته قِبلا، وقَبلا، وقُبلا: مواجهة وعيانا»[3].

فأصحاب المعاجم العربية اتفقوا على أن معنى التقابل لا يخرج في إطاره العام عن المواجهة، كما أنه قد يتعدى، إلى معنى الطاقة.

أما في الاصطلاح يتوارد في التقابل الدلالي عدة مصطلحات قديمة وحديثة، فلعل أول من تحدث عنه **أرسطو** وسماه بـ: «الأضداد، والمتضادات، أو المقابلة، فالتفكير بلغة التضاد، والمقابلة وسيلة من وسائل المنطق عنده»[4].

وتلاه من العرب «**عبد الله بن المعتز** (ت 299هـ)، وسماه بـ: «المطابقة، واستخراج الباب كله من كلام العرب من القرآن، والنثر، والشعر»[5].

ويرد عند **العلوي** (ت 749هـ) خمسة مصطلحات للتقابل وهي: «التطبيق، والتضاد، والتكافئ

[1]-الجاحظ: البيان والتبيين، ص 65.

[2]-الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، ص 166.

[3]-الزمخشري: أساس البلاغة، ص 353.

[4]-أرسطو طاليس: الخطابة، تح: عبد الرحمان بدوي، دار القلم، بيروت، لبنان، ص 152-152.

[5]-عبد الله بن المعتز: البديع، تح: محمد خفاجي، دار الجيل، ببيروت، لبنان، ص 124.

والطباق، والمقابلة»[1]. وفرق بين المقابلة والمطابقة، وبأن الأضداد إذا كثُر سُمي مقابلة، فالمطابقة تتفق مع الطباق في اجتماع الأضداد.

و«هذا المصطلح ذو تسمية حديثة، ولكنه أشبع بحثا في تراثنا اللغوي الزاهر لكن بتسميات مختلفة، وهذه التسميات الآن لا تطابق علم الدلالة لأنه يشابه مصطلحات أخرى تنتمي إلى علمي البلاغة واللغة، ومنها: المطابقة، أو الطباق، والمقابلة، والضد، والنقيضن والعكس، والخلاف وغيرها»[2]. أما إذا انتقلنا من القدامى إلى المحدثين فإن جمهور اللغويين الغربيين أجمعوا على «مصطلح التقابل أو التضاد»[3]. إلا أن **جورج بول** الذي أضاف « المطابقة والطباق واستخدم مصطلح التضاد أيضا»[4].

و«يرى اللغويون المحدثون أن التقابل متممٍ للترادف، ويُقرُّون بأنه ظاهرة لغوية، منظمة وطبيعية، إلا أن الوصف الشامل المرضي لها لم يولد بعد، فلا يزال لهذا الباب مغلقا، لعدم وضوح الرؤية فيه بسبب انصراف اللغويين عنه»[5]. فمفهوم التقابل مفهوم عام يندرج تحته كل من الطباق والمقابلة. لذا نجد أن المصطلح الذي شاع بينهم هو التضاد والتقابل»[6].

ومن أمثلة التقابل:

من الحديث النبوي الشريف: «إنكم لتكثرون عند القرع وتقلون عند الطمع»[7].

والرسول صلّى الله عليه وسلم يكون قد قابل بين (تكثرون عند الفزع) من جهة، و(تقلون عند الطمع) من جهة أخرى.

---

[1]- العلوي (يحي بن حمزة بن علي العلوي اليمني): الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم خقائق الإعجاز، تح: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ص 282.

[2]-شهاب الدين أحمد عبد الوهاب النويري: نهاية الأرب في فنون الأدب، تح: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ، 2004م، ج8 ص 101.

[3]-جون لاينز: علم الدلالة،تر: مجيد عبد الحليم الماشطة وآخرون، منشورات كلية الآداب، العراق، 1980م، ص 95.

[4]-جورج بول: معرفة اللغة، تر: محمود عبد الحافظ، دار الوفاء لدنيا الطباعة، الإسكندرية، مصر، ص113.

[5]-فرانك بالمر: مدخل إلى علم الدلالة، ص 144.

[6]-حلمي خليل: الكلمة دراسة لغوية معجمية، ص 121.

[7]-عبد الله ابن المعتز: البديع، ص 36.

أما من أقوال الصحابة فنجد من المطابقة قول حسنٍ المشهور: « ما رأيت يقينا لا شك فيه أشبه بشك لا يقين فيه من الموت»[1]، والتقابل بين (يقين لا شك فيه)، و(لا شك لا يقين فيه)، وهو ناتج عن تغيير موقع الكلمتين: (الشك واليقين) في التركيب.

فالتقابل الدلالي ظاهرة لغوية مميزة مثلها مثل: المشترك اللفظي، التضاد، التقابل، إلا أن الدارسين اللغويين قد غفلوا عنها وتناسوها ومن خلال ذلك يمكن القول أن مرجعية هذا المصطلح **مرجعية لغوية**.

39- مصطلح المشترك اللفظي:

يقول السيوطي هو: «اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة»[2]، يتبين من التعريف أن المقصود بالمشترك اللفظي أن يكون هناك لفظ واحد يشترك في دلالته معنيان أو أكثر، وأن هذه المعاني تكون مختلفة، وقصد بقوله: "على سواء عند أهل تلك اللغة"، أي يستوي أن يدل هذا اللفظ عند أهل اغة عل هذا المعنى أو ذاك.

ويذهب ابن فارس بقوله: « الشينن والراء، والكاف أصلان، أحدهما يدل على مقارنة، وخلاف انفراد، و الآخر يدل على امتداد واستقامة»[3]، لكن من الأصلين معان وألفاظ، والذي يهمنا هنا هو الأصل الأول الذي يأتي بمعنى الشِّرْكة، أي: المخالطة، وهو أن يكون الشيء بين لغتين لا ينفرد به أحدهما.

معنى المشترك اللفظي في الاصطلاح لا يختلف عن معناه في اللغة، لكن من أجل تحديده، وتمييزه عن غيره فقد وضع له علماء الأصول تعريفا يوضح الإطار العام الذي تدور حوله الألفاظ المشتركة.

وعرفه **الإمام الغزالي** بقوله هو: «الاسم الذي يطلق على مسميات مختلفة لا يشترك في الحد والحقيقة، ثم ذكر أمثلة فقال: كاسم العين العضو الباصر، وللميزان، وللموضع الذي يتفرج منه الماء وقد فرق لبن الألفاظ المشتركة، وبين الألفاظ المتواطئة، يكون الألفاظ المشتركة لا تشترك في حقيقة

[1]-المرجع السابق، ص ن.

[2]-السيوطي: المزهر، ص 329.

[2]-ابن فارس: مقاييس اللغة، ص 265.

المعنى، أما الألفاظ المتواطئة فتشترك فيه، كااسم الرجل فإنه ينطبق على زيد وعمرو، وبكر، وخالد، لا يشتركان هذه الأعيان في معنى الجسمية التي وضع الاسم بإزائها، واسم اللون للسواد، والبياض والحمرة، فإنها متفقة في المعنى الذي به سمي اللون لونا»[1].

و«تنبه اللغويون العرب إلى هذه الظاهرة، وتركوا لنا مؤلفات كثيرة في هذا الموضوع الذي أطلق عليه بعضهم لفظه، واختلف معناه، ومثال ذلك كلمة (العين)، وهي تعد رأس الحقل الدلالي الذي يندرج تحته عدد من الكلمات المتشابهة، في لفظة العين، والمختلفة في الدلالة حسب استعمالها في السياق فللعين ثلاثة عشر وجها وهي»[2]:

العين: العين الجارحة، أو الباصرة.

العين: للمراعي، للشيء، عند قولهم: لأجل عين ألف عين تكرم.

العين: للرعاية، عندما تقول: فلان بعيني؛ أي احفضه.

العين: للذهب في كونه أفضل الجواهر.

العين: الأعيان أفاضل القوم.

العين: منبع الماء، كقوله تعالى: ﴿ وفجرنا الأرض عيونا ﴾ [سورة القمر من الآية: 12].

وقوله أيضا: ﴿ عينا فيها تسمى سلسبيلا ﴾ [سورة الإنسان من الآية: 18].

العين: الإصابة بالعين، أو الحسد.

العين: النقد من الدراهم، أو من الدنانير.

العين: مطر أيام لا يقع.

العين: عين الميزان.

العين: عين الجيش، أو الجاسوس.

العين: الركبة.

[1]-الغزالي: المستصفى في علم الأصول، 65.

[2]-الأصفهاني: المفردات، مادة (ع ي ن).

العين: عين النفس للتوكيد»[1].

نأخذ لـلنظائر شواهد من القرآن الكريم، ومثال لفظة (الرحمة) في القرآن الكريم، وهي في دلالتها العامة، أو دلالة رأس الحقل الدلالي فيها هي المودة، في قوله تعالى:﴿ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً ﴾ [سورة الحديد من الآية: 68].

الرحمة: دين الإسلام في قوله تعالى: ﴿ يُدْخِل رَبّكُمْ مَنْ يَشَاء مِنْكُمْ فِي رَحْمَته﴾ [سورة آل عمران من الآية: 108].

الرحمة: العافية، ﴿ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ ﴾ [سورة الزمر من الآية: 38].

الرحمة: الإيمان، في قوله تعالى: ﴿ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَآتَانِي رَحْمَةً ﴾ [سورة هود من الآية: 28]. بعد هذا الوصف للفظة (الرحمة)، وتعدد دلالتها حسب السياق القرآني، نجد القرآن الكريم هو صاحب المعجزات التي لا تنتهي، وهو خير نص دلالي، وأدبي، وفقهي، وتشريعي[...]، وغيرها من الإختصاصات العلمية، وهذه دعوة ليست الأولى من نوعها بل قد تكون متكررة للبحث الذي يعد ثروة دلالية ليتضح لنا بأن مرجعيته **مرجعية أصولية**.

[1]-عبد الله بن حلي أبي العميثل: ماتفق لفظه واختلف معناه، تح: محمد عبد القادر، القاهرة، مصر، 1988م، ج8، ص 63.

بعد هذه الرحلة الشاقة والممتعة في الوقت نفسه، مع المصطلح الدلالي توصل البحث إلى نتائج أهمها:

- علم الدلالة وليدة الدرس الحديث وإنما كانت لها جذورها الأولى عند علماء الأصول.
- تعددت تعريفات الدلالة بتعدد اتجاهات الباحثين التي تدعمها علوم أخرى، مثل أصول الفقه والمنطق والفلسفة، والبلاغة.
- يهتم علم الدلالة بدراسة المعنى، ويصب بحثه حول طبيعته ومميزاته، ولا تقتصر أهميته على كونه جزءا من علم اللّغة أو فرعا من فروعه، بل هو العامل الأساسية للوصول إلى تحديد دقيق للتطور الدلالي للألفاظ.
- علم الدلالة أقرب الدراسات لعلم المصطلح من حيث الاشتغال، لأنّ كلاهما يشغلان على المدلول بتسمية علماء الدلالة وعلى المفهوم بتسمية علماء المصطلح.
- المصطلح الدلالي كغيره من المصطلحات لا يخلو من الإشكالات التي تثير التوتر بين الباحثين من خلال الفوضى التي تعصف به، منها تعدد المصطلح الذي يطلق على الشيء الواحد، وغياب البعد الاصطلاحي أو الاتفاقي أثناء نقله من لغة إلى أخرى.
- يعد المصطلح الدلالي من المصطلحات الجديدة التي شغلت اهتمام معظم الباحثين في مختلف المجالات لأنه مصطلح قرين التجديد والابتكار، وبابا من أبواب الكشوف العلمية.
- عرض البحث تعريفات لغوية واصطلاحية للمصطلح الدلالي، والهدف من ذلك يبيّن الفرق بين اللّغة والاصطلاح لتمييز التّطور الدّلالي لكل مصطلح واثبات علاقة بعض المصطلحات بين مفهومها اللّغوي ومفهومها الاصطلاحي.
- إن البحث في المصطلح الدّلالي والدلالة لا يقف عند حدّ معين فهما مجالان واسعا الأفق، لأن كل لفظة دلالة.
- يعتمد جاسم محمد عبد العبود في كتابه على الشواهد لإثبات المصطلح الدّلالي والتأكيد عليه من القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر، وكلام العرب، وأئمة العرب.
- وضع جاسم محمد عبد العبود يده على أهم وأبرز مظاهر التطور الدّلالي وأقربها في لغة العرب لكنه وقف من ذلك موقف النّاقد من إقرار شيء في موضع، وإنكاره في موضع آخر، إضافة إلى إدراكه لأبرز العلاقات الدلالية بين الألفاظ التي تعبر عن نتائج التطور الدلالي، وهي الترادف الاشتراك اللّفظي، والتضاد.

- ومن بين النتائج التي توصلنا إليها تعدد المرجعيات أو تنوعها للمصطلح الواحد نضرا لتداخل وتشابك العلوم فيما بينها مثل: مصطلح التقديم والتأخير، والحذف وغيرها.
- إن التفرع الذي ظهر في المصطلحات الرئيسية في علم الدلالة خدم علم الدلالة برفده بمصطلحات عزّزت من وجود ذلك العلم الذي يصعب حدّه، فهو واسع الأفق متعدد المشارب، وهكذا كانت مصطلحاته التي تتكاثر عن طريق التفرع مثل: أنواع المجاز، أنواع الترادف،...إلخ، وغيرها من أجزاء المصطلحات الرئيسية.

وفي الختام نأمل أن نكون قد بلغنا غايتنا من هذا البحث، وحققنا ما نصبو إليه من جمع متفرق متبوث، وترتيب مختلط متداخل.

فإن أصبنا فما توفيقنا إلاّ بالله، وإن فاتنا شيء من ذلك فجلّ من لا يسهو.

القرآن الكريم برواية ورش.

الحديث النبوي الشريف.

ثبت المصادر والمراجع:

1- ابن الأثير (أبو الفتح ضياء الدين بن الأثير): المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط2، 1995م.

2- أحمد شفيق الخطيب: منهجية وضع المصطلحات وتطبيقها، اتحاد مجامع اللغة العربية، دمشق 1999م، ندوة عقدتها المجامع العلمية.

3- أحمد عزوز: نظرية الحقول الدلالية، (دراسة في التأسيس والتطبيق)، دكتوراه دولة، معهد اللغة العربية وأدبها، جامعة وهران، الجزائر، 2000م.

4- أحمد قدور: مبادئ اللسانيات، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط3، 2008م.

5- أحمد قيطون: الرمز الأسطوري في الشعر الجزائري المعاصر، مركز البصرة، دار الخلدونية، الجزائر ع4، 2009م.

6- أحمد مختار عمر: علم الدلالة، عالم الكتب، ط6، 2006م.

7- أحمد مطلوب: بحوث لغوية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1887م.

8- أحمد مطلوب: بحوث مصطلحية، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1427هـ، 2006م.

9- أحمد مطلوب: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، مطبعة المجمع العلمي العراقي، 1406هـ 1986م، ج2.

10- أحمد مؤمن: اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط4 2008م.

11- الأخضر فلوس: ديوان شعري، أحبك... ليس اعترافا أخيرا، الجزائر، 1986م.

12- أرسطو طاليس: الخطابة، تح: عبد الرحمان بدوي، دار القلم، بيروت، لبنان.

13- الأزهر الزناد: نسيج النص، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، لبنان، ط1 1993م.

14- أعضاء شبكة تعريب العلوم الصحية: علم المصطلح لطلبة العلوم الصحية والطبية، مكتب إقليم الشرق الأوسط، بيروت، ط1، 1993م.

15- الأنباري (كمال الذين أبي البركات): البيان في غريب القرآن، مراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1390هـ، 1989م، ج 2.

16- الأنباري (كمال الذين أبي البركات): منثور الفوائد، تح: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، ط1، بيروت، لبنان، 1403هـ، 1983م24.

17- الأنصاري (أبو يحي زكريا بن محمد زكريا الأنصاري) : الحدود الأنيقة في التعريفات الدقيقة تح: مازن المبارك، مركز جمعة الماجد بالتعاون مع دار الفكر المعاصر)ط1، 1411هـ، 1991م.

18- أنطوان نعمة وآخرون: المنجد في اللغة العربية المعاصرة، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط1 2000م.

19- الأنكري (القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد): جامع العلوم في اصطلاحات الفنون مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ط2، بيروت، لبنان، 1392هـ، 1975م، ج3.

20- إبراهيم أنيس: دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، 2009م.

21- إبراهيم رماني: الغموض في الشعر العربي الحديث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

22- إبراهيم صحراوي: تحليل الخطاب الأدبي(دراسة تطبيقية)، دار الآفاق، الجزائر، ط2 2003م.

23- إبراهيم عبد الحميد (السيد التَلب): مصطلحات بيانية دراسة بلاغية تاريخية، مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة، ط1، 1418هـ/1997م.

24- إبراهيم كايد محمود: المصطلح و مشكلات تحقيقه، مجلة اللسان العربي، جامعة الدول العربية الرباط، المغرب، ع55ـ56، ذو القعدة 1424هـ ، ديسمبر، 2003م.

25- بشير إبرير: علم المصطلح وأثره في بناء المعارف وممارسة البحث في اللغة والأدب، مجلة التواصل، جامعة باجي مختار، عنابة، ع25، مارس، 2010م.

26- بشير إبرير: النص الأدبي وتعدد القراءات، مجلة نزوى، مجلة أدبية ثقافية تصدر عن مؤسسة عمان للصحافة والنشر والإعلان، سلطنة عمان، ع11، 26-06-2009.

27- بكر أبو زيد: المواضعة في الاصطلاح على خلاف الشريعة وأفصح اللغة دراسة ونقد، مطابع دار الهلال الأوفست، الرياض، السعودية، ط1.

28- التهانوي (محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي): موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون، تح: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت لبنان، ط1، 1997م، ج2.

29- ثعلب (أبو عباس أحمد بن يحيى): قواعد الشعر، تح: رمضان عبد التواب، دارة المعرفة، القاهرة، مصر، 1922م.

30- جابر عصفور: آفاق العصر، دار الهدى للثقافة والنشر، دمشق، سوريا، 1997، ط1.

31- الجاحظ (أبو عثمان بن بحر): البيان والتبيين، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط7، 1997م، ج1.

32- الجاحظ : البخلاء، تح: محمد علي العباس، دار الطلائع للنشر والتوزيع والتصوير.

33- جاسم محمد عبد العبود: مصطلحات الدلالة لعربية (دراسة في ضوء علم اللغة الحديث)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1427هـ، 2008م

34- جبور عبد النور: المعجم الأدبي، دار العلم للملايين، ط2، 1984م.

35- جلال عبد الله خلف: الرمز في الشعر، مجلة ديالى، العدد الثاني والخمسون، 2011م.

36- جميل صليبا: المعجم الفلسفي، دار الكتاب البناني، بيروت، لبنان، 1987م، ج1.

37- ابن جني (أبو الفتح عثمان ابن جني): الخصائص، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصري.

38- أبو حاتم الرازي: الزينة، تح: حسنين فيض الله الحمداني، 1988م، ج1.

39- حامد صالح قنيبي: مباحث في علم الدلالة والمصطلح، دار ابن الجوزي، عمان، الأردن ط1، 2005م.

40- أبو حامد الغزالي: المستصفي من علم الأصول، تح: حمزة بن زهير حافظ، شركة المدينة المنورة للطباعة، مكة المكرمة، ط1.

41- ابن حجة الحموي، (تقي الدين أبو بكر بن علي بن عبد الله الحموي): خزانة الأدب وغاية الأرب، تح: عصام شعيتو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط1، 1987م، مج2.

42- ابن حزم (أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد): الأحكام في أصول الأحكام، تح: أحمد شاكر محمد، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت-لبنان، ط1، 1980م، ج1.

43- حسام البهنساوي: علم الدلالة والنظريات الدلالية الحديثة، مكتبة الناشر، مصر، ط1 2009م.

44- الحسن بن وهب: البرهان في وجوه البيان، تح: أحمد مطلوب وخديجة الحديثي، ط1 1967م.

45- حسين دويش العادلي: حرب المصطلحات(دراسة تتناول ثلاثة مصطلحات تفترش الساحة المعرفية العربية، الدين تراث أنسنة النص، نسبية القيم)، دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط1، 1424هـ، 2003م.

46- حسين نصار: المعجم العربي نشأته وتطوره، القاهرة، مصر، ط2، 1968م، ج1.

47- حيدر حسين عبيد: الحذف بين النحويين والبلاغيين، دار الكتاب العلمية، بيروت، لبنان ط1، 2003م.

48- خالد الأشهب: المصطلح العربي البنية والتمثيل، اربد عالم الكتب الحديثة للنشر والتوزيع لبنان، ط1، 2010م.

49- خالد اليعبودي: آليات وضع المصطلح، وبناء المعاجم الثنائية المتعددة، منشورات دار ما بعد الحداثة، المغرب، ط1، 2006م.

50- خالد اليعبودي: المصطلحية وواقع العمل المصطلحي بالعالم العربي، دار ما بعد الحداثة المغرب، الرباط، ط1، 2009م.

51- الخطيب القزويني (جلال الدين محمد بن عبد الرحمان القزويني): شرح التلخيص في علوم البلاغة، شرَح وجمع شواهده: محمد هاشم درويدي، دار الحكمة، دمشق، سوريا، 1390هـ 1980م.

52- الخطيب القزويني: الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع، تح: ابراهيم شمس الدين دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ، 2003م، مج1.

53- ابن خلدون (عبد الرحمان بن محمد ابن خلدون): المقدمة، دار الفكر، بيروت، لبنان 2010م

54- خليفة بوجادي: محاضرات في علم الدلالة مع نصوص وتطبيقات، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، سطيف، ط1،2009 م.

55- الخليل بن أحمد الفراهيدي (أبو عبد الرحمان): كتاب العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، منشورات مؤسسة الأعلى للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ، 1988م.

56- ابن درستويه (عبد الله بن جعفر): تصحيح الفصيح، تح: عبد الله الجبوري، بغداد 1957 م، ج1.

57- الرازي (محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، الرازي): مختار الصحاح، مكتبة لبنان، ط1 1986م.

58- الراغب الأصفهاني (أبي القاسم بن الحسين بن محمد): المفردات في غريب القرآن، تح: محمد سعيد كيلاني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (مادة د ل ل).

59- رشيد بن حدو: قراءة في القراءة، مجلة الفكر العربي المعاصر، ع48-49، 1988م.

60- ابن رشيق المسيلي القيرواني: العمدة في صناعة الشعر ونقده، تح: النبوي عبد الواحد شعلان مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 2000م، ج1.

61- رمضان عبد التواب: فضول في فقه اللغة ، مكتبة الخانجي للنشر، القاهرة، مصر، ط3 1994م.

62- الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري): أساس البلاغة، تح: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، 1988م، ج2.

63- سالم سليمان الخماش: المعجم وعلم الدلالة (للطلاب و المنتظمين)، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، كلية الأداب و العلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية، موقع لسان العرب، 1428هـ.

64- السرخسي (أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل): أصول السرخسي ، تح: أبو الوفا الأفغاني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1973م.

65- سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت793هـ): شرح التلويح على التوضيح، مكتبة صبيح، مصر.

66- السعيد بوسقطة: الرمز الصوفي في الشعر العربي المعاصر، منشورات بونة للبحوث والدراسات عنابة، الجزائر، ط2، 2008م.

67- سعيد يقطين: انفتاح النص الروائي، المركز الثقافي الغربي، بيروت، لبنان، 1989م.

68- ابن سنان الخفاجي الحلي: سر الفصاحة ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1.

69- سبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان): الكتاب، تح: عبد السلام هارون، القاهرة، مصر 1966م.

70- السيد أحمد الهاشمي: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، ضبط وتدقيق وتوثيق يوسف الصميلي، المكتبة العصرية صيدا، بيروت لبنان، ط1، 1999م، ج1.

71- ابن سيده(علي بن اسماعيل): المخصص، المكتب بولاق، القاهرة، مصر، ط1.

72- ابن سيده(علي بن إسماعيل): المحكم و المحيط الأعظم في اللغة، تح: عائشة عبد الرحمان القاهرة، مصر، ط1، 1985م، ج3.

73- السيوطي: (عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد سابق الدين خن الخضيري السيوطي): المزهر في علم اللغة، مكتبة التراث، القاهرة، مصر، ط1

74- السيوطي (عبد الرحمان بن أبي بكر جلال الدين): همع العوامع في شرح جمع الجوامع، تح: عبد العالي سلام مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، شارع سوريا، 1413هـ، 1992م.

75- شاهر الحسن: علم الدلالة السمانتيكية والبرجماتية في اللغة العربية، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان-الأردن، ط1، 1422هـ، 2001م.

76- شحادة الخوري: دراسات في الترجمة و التعريب، دار الطلاس، دمشق، سوريا، ج1،.

77- شحدة فارع وآخرون : مقدمة في اللغويات المعاصرة، دار وائل للنشر، ط 4، 2008م.

78- الشريف الجرجاني (علي بن محمد): التعريفات، تح: محمد المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، مصر.

79- الشمنتري (أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم)، النكت في شرح كتاب سبويه تح: زهير عبد المحسن سلطان، معهد المخطوطات العربية، الكويت، 1407هـ، 1987م، ج 1.

80- شهاب الدين أحمد عبد الوهاب النويري: نهاية الأرب في فنون الأدب، تح: مفيد قميحة دار الكتب العلمية، ط1، 1424هـ، 2004م، ج8.

81- شوقي ضيف: كتاب البلاغة تطور و تاريخ، دار المعارف، مصر، ط7.

82- الشيرازي (أبو إسحاق إبراهيم ابن علي): التبصرة في أصول الفقه، تح: محمد حسن هيتو دار الفكر، ط1، بيروت، لبنان.

83- صالح بلعيد: المؤسسات العلمية ومواكبة قضايا العصر في اللغة العربية، ديوان مطبوعات الجامعية الجزائرية، 1995م.

84- صالح بلعيد: فقه اللغة العربية، دار هومة، بوزريعة، الجزائر، 2003م.

85- صلاح الدين صالح حسنين: الدلالة والنحو، مكتبة الأداب، ط1.

86- صلاح الدين فضل: بلاغة الخطاب وعلم النفس، سلسلة أدبيات، مكتبة لبنان، القاهرة 1996م، ط1.

87- صلاح عبد الفتاح الخالدي: التفسير والتأويل في القرآن، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن ط1، 1412هـ، 1992م.

88- أبي الطيب اللغوي، عبد الواحد بن علي: الأضداد في كلام العرب، تح: عزة حسن مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، 1394م، 1984م، ج1.

89- الطباطبائي (السيد محمد حسين): الميزان في تفسير القرآن، منشورات مؤسسة الأعلمي بيروت، لبنان، ط2، 1981م.

90- عبد الحميد مصطفى السيد: دراسات في اللسانيات العربية، دار حموراي، الأردن، ط1 2001م.

91- عبد الرحمان أبو علي: عناصر أولية لمقاربة سيميولوجية، مجلة العرب والفكر العالمي، بيروت العدد الأول 1988م.

92- عبد الرحمان البرقوقي: شرح ديوان المتنبي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ج3.

93- عبد السلام المسدي: اللسانيات وأسسها المعرفية، المطبعة العربية، تونس، 1986م.

94- عبد السلام المسدي: مباحث تأسيسية في اللسانيات، دار الكتاب الجديد المتحدة، طرابلس ليبيا، ط1، 2010م.

95- عبد العزيز بن أحمد البخاري: كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزودي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1394هـ، 1974م، ج1.

96- عبد العزيز عتيق: علم المعاني، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1430هـ، 2012 .

97- عبد الفتاح لاشين: التراكيب النحوية البلاغية عند عبد القاهر، دار المريخ للنشر، دار الجيل للطباعة، مصر، الرياض، 1980م.

98- عبد القادر سلامي: علم الدلالة في المعجم العربي، دار ابن بطوطة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1.

99- عبد القادر مرعي الخليل: المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، منشورات جامعة مؤتة، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، عمان، الأردن، ط1 1413هـ، 1993م.

100-عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تح: محمد التنجي، مطبعة دار الكتب العربي، بيروت لبنان، ط1، 1995م.

101-عبد الكريم مجاهد: علم اللسان العربي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1 2005م.

102-عبد الكريم محمد حسن جبل: في علم الدلالة (دراسة تطبيقيةفي شرح الأنباري للمفضليات) دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة،1997م.

103-عبد اللطيف الصوفي: اللغة ومعاجمها في المكتبة العربية، دار طلاس، دمشق، سوريا71.

104-عبد الله أحمد الجبوري: مصادر المصطلحات العلمية عند العرب، جامعة العلوم الإسلامية بغداد، 1423هـ، 2002م.

105-عبد الله بن حلي أبي العميثل: ما اتفق لفظه واختلف معناه، تح: محمد عبد القادر، القاهرة مصر، 1988م، ج8.

106-عبد الله بن المعتز: البديع، تح: محمد خفاجي، دار الجيل، بيروت، لبنان.

107-أبي عبد الله محمد بن سعيد رسلان: الوضع في الحديث وجهود العلماء في مواجهته، دار أضواء السلف المصرية للنشر والتوزيع.

108-عبد المالك مرتاض: النص الأدبي من أين وإلى أين، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، ط1 1983م.

109-عبد الواحد حسن الشيخ: العلاقات الدلالية والتراث البلاغي العربي (دراسة تطبيقية)، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، ط1، 1999م.

110-عز الدين إسماعيل: في الشعر العربي المعاصر قضاياه وظواهره الفنية، دار الفكر العربي، ط3.

111-عزمي سلام: مفهوم المعنى دراسة تحليلية، حوليات كلية الآداب الرسالة الحادية والثلاثون الحولية السادسة، 1985م.

112-العسقلاني (أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر): النكت على كتاب ابن الصلاح، تح: ربيع الهاذي عمير، الجامعة الإسلامية، 1404هـ، 1984م، ج2.

113-العطار(أبو السعادات حسن بن محمد): حاشية العطار على شرح الخصيبي، دار إحياء الكتب العربية، بيروت، لبنان.

114-عقيد خالد حمودي العزاوي: علم الدلالة دراسة وتطبيقات، دار العصماء، دمشق سوريا، 2010.

115-العكبري (أبو البقاء الحسين): التبيان في إعراب القرآن، تح: علي محمد البجاوي، مطبعة علي عيسى البابي الحلبي، ج2.

116-أبو العلاء المعرّي: شرح ديوان المتنبي، تح: عبد المجيد دياب، دار المعارف، مصر،65.

117-العلوي (يحي بن حمزة بن علي العلوي اليمني): الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم خقائق الإعجاز، تح: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

118-علي الجارم ومصطفى أمين: البلاغة الواضحة، مكتبة الآداب، ط1، 2002م.

119-علي القاسمي: علم اللغة وصناعة المعاجم، مطابع جامعة الملك سعود، السعودية، ط2 1991م.

120-علي القاسمي: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية، مكتبة لبنان، 2008.

121-علي القاسمي: مقدمة في علم المصطلح، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط2، 1987م.

122-عمار ساسي: اللسان العربي وقضايا العصر رؤية علمية في الفهم المنهج الخصائص التعلمية التحليل، عالم الكتب الحديث، أربد، الأردن، 2007م.

123-ابن فارس: الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تح: مصطفى الشويمي، مؤسسة البدران للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، 1338هـ، 1964م.

124-ابن فارس: معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة و النشر بيروت، ط1، 1992م، مادة (صلح)، ج3

125-فاطمة البريكي: التقديم والتأخير في الدرس البلاغي التراثي، مجلة جامعة الملك سعود السعودية، الأداب 2، 1429هـ، 2008م، م20.

126-فايز الداية: علم الدلالة العربي، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان.

127-أبو الفداء إسماعيل حقي بن مصطفى البروسوي: تنوير الأذهان من تفسير روح البيان، دار القلم، 1988م.

128-فخر الدين الرازي (أبو عبد الله محمد بن عمر بن حسن بن الحسين التيمي الرازي): المحصول في علم أصول الفقه، تح:طه جابر فياض العلواني، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، الرياض 1979م، ج1.

129-الفيروز آبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي الشيرازي) :القاموس المحيط، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ،ط5، 1425هـ، 1995م.

130-الفيومي (أحمد محمد بن علي الفيومي المقري): المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.

131-ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري): تأويل مشاكل القرآن، تح: أحمد صقر المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ط 3، 1981م.

132-قدامة بن جعفر: نقد الشعر،تح: طه حسين، مصر، 1939م.

133-القرافي (شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس): نفائس الأصول في شرح المحصول، تح عادل عبد الموجود، وعلي معوض، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط3، 1420هـ، 1999م ج3.

134-قطرب (أبي علي معهد بن المستنير): الأضداد، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض السعودية، ط1، 1405هـ، 1984م.

135-كراع النمل (علي بن الحسين الهنائي أبو الحسن): المنتخب من غريب كلام العرب، تح: محمد بن أحمد العمري، جامعة أم القرى، ط1، 1409هـ، 1989م،ج1.

136-الكفوي (أبو البقاء أيوب بن موسى حسيني الكفوي): الكليات، المعجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة ، دمشق، 1992م.

137-كمال أبو ديب: في الشعرية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، 1987م.

138-لعبيدي بو عبد الله: مدخل إلى علم المصطلح والمصطلحية، دار الأمل تيزي وزو، الجزائر 2012م.

139-لويس معلوف اليسوعي: المنجد في اللغة والإعلام، دار المشرق، مكتبة الكاثوليكية، بيروت لبنان ط43، 2008م

140-مجدي وهبة: معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، مكتبة لبنان.

141-مجمع اللغة العربية :المعجم الوسيط، تح :إبراهيم مصطفى وآخرون، القاهرة، مصر، ط4 2005 م.

142-محمد إبراهيم الحمد: فقه اللغة مفهومه وموضوعاته قضياه، دار حزيمة للنشر والتوزيع، ط1 2005م.

143-محمد بوزواوي: معجم مصطلحات الأدب، الدار الوطنية للكتاب، الجزائر، 2009.

144-محمد الديداوي: الترجمة والتعريب بين اللغة البيانية واللغة الحاسوبية، دار البيضاء المغرب،ط1، 2001م.

145-محمد الريشهري: موسوعة معارف الكتاب والسنة، دار الحديث للطباعة والنشر، لبنان، المجلد التاسع، 1432هـ، 2011م.

146-محمد الماكري: الشكل والخطاب، مدخل لتحليل ظاهراتي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط1، 1991م.

147-محمد المبارك: فقه اللغة وخصائص العربية (دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية وعرض لمنهج العربية الأصيل في التجديد والتوليد)، دار الفكر للطباعة والنشر.

148-محمد أمهاوش: قضايا المصطلح في العقد الإسلامي الحديث، عالم الكتب للنشر و التوزيع الأردن، ط1، 2010م.

149-محمد بن علي الشوكاني: إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، دار المعرفة بيروت، لبنان.

150-محمد خميس القطيطي: أسس الصياغة المعجمية في كشاف اصطلاحات الفنون، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 1431هـ، 2010م.

151-محمد سعيد البر وبلال جنيدي: معجم الشامل في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها ط1، 1981م.

152-محمد غنيمي هلال: النقد الأدبي الحديث، دار الثقافة، بيروت، لبنان،1973 .

153-محمد مفتاح: تحليل الخطاب الشعري إستراتيجية التناص، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان ط3، 1992م.

154-محمد مفتوح أحمد: الرمز و الرمزية في الشعر المعاصر، دار المعارف، مصر، ط3، 1984م.

155-محمود السعران: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط2 1997م.

156-محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة و التوزيع، بيروت 1993م.

157-مصطفى حركات: اللسانيات العامة وقضايا عربية، المكتبة العصرية صيدا، ط1، بيروت لبنان، 1418هـ،1998م.

158-مصطفى طاهر الحيادرة: من قضايا المصطلح اللغوي العربي، عالم الكتب الحديث، إربد الأردن، ط1، 2003م، ج1.

159-ممدوح محمد خسارة: علم المصطلح و طرائق وضع المصطلحات في العربية، دار الفكر،ط1 2008 م.

160-ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ت 711هـ): لسان العرب، دار صادر الطبعة الجديدة، بيروت، لبنان، 2000م.

161-منقور عبد الجليل: علم الدلالة، أصوله ومباحثه في التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب دمشق، 2001م.

162-منير سلطان: البديع تأصيل وتجديد، دار المعارف، الاسكندرية، مصر، 1986م.

163-مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، مصر، ط2، 1377هـ، 1958م.

164-مهدي صالح سلطان الشمري: في المصطلح ولغة العلم، جامعة بغداد، 2012م.

165-موريس أبو ناصر: مدخل إلى علم الدلالة الألسني، الفكر المعاصر، ع18-19، 1982م

166-مولاي علي بوخاتم: مصطلحات النقد العربي السيميائي، منشورات اتحاد الكتاب العرب 2005م.

167-نادية رمضان النجار: طرق توليد اللفظة، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية مصر، ط1، 2009م.

168-ابن النجار (محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحي): شرح الكوكب المنير، دار إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة ،ط3، 1991، ج1.

169-نصر حامد أبو زيد: إشكالية القراءة وآليات التأويل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب، ط7، 2005 م.

170-نعمان بوقرة: المصطلحات الأساسية في لسانيات النص والخطاب(دراسة معجمية)، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، ط1، 1429هـ، 2009م.

171-نوال محمد عطية: علم النفس اللغوي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط2 1975م.

172-نور الهدى لوشن: علم الدلالة دراسة وتطبيق، جامعة قار يونس، 1995م.

173-نور الهدى لوشن: مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، دار الفتح للتجليد الفني الإسكندرية، مصر.

174-أبي هشام الأنصاري (عبد الله بن يوسف): مغني اللبيب في كتب الأعاريب، تح: مازن المبارك وآخرون، دمشق، 1384هـ، 1924م.

175-ابن هشام الأنصاري: شدود الذهب، تح: محمد محي الدين عب الحميد، مطبعة السعادة مصر، 1953م.

176-هشام خالدي: صناعة المصطلح الصوتي في اللسان العربي الحديث، دار الكتب العلمية لبنان، 2012م.

177-أبو هلال العسكري: الصناعتين الكتابة والشعر، تح: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل ابراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط1، 1982م

178-أبو هلال العسكري: (الحسن بن عبد الله بن سهل)، الفروق اللغوية، دارالعلم والثقافة للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة.

179-الهمذاني (عبد الرحمان بن عيسى): الألفاظ الكتابية، طبع بعناية محمد توفيق، القاهرة، مصر 1922م.

180-ابن وهب (أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان): البرهان في وجوه البيان، تح: حفني محمد شرف، مكتبة الشباب، مصر.

181-يحي الجيلاني بلحاج وآخرون: القاموس الجديد الألفبائي(عربي/عربي)، مطبعة توب للطباعة تونس، 2003م.

182-يحي بن حمزة بن علي العلوي اليمني: الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، تح: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1914م، ج3

183-يوسف محمد رضا: معجم الكلاسيكية العربية والمعاصرة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان ط1، 2006م.

184-يوسف وغليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 1429هـ، 2008م.

المراجع المترجمة:

185-بيار بيجو: علم الدلالة، تر: أنطوان أبو زيد، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1986م.

186-جورج بول: معرفة اللغة، تر: محمود عبد الحافظ، دار الوفاء لدنيا الطباعة، الإسكندرية

187- جون لاينز: اللغة المعنى والسياق، تر: عباس صادق الوهاب و يوسف عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، 1976م.

188-جون لاينز: علم الدلالة: تر: مجيد عبد الحليم الماشطة وآخرون، منشورات كلية الآداب العراق، 1980م.

189-رولان بارث: لذة النص، تر: محمد الرفرافي، ومحمد خير بقاعي، مجلة العرب الفكر العالمي ع10، 1990م.

190-سارة ميلز: الخطاب، تر: يوسف بغول، تح:غريب اسكندر، منشورات مخبر الترجمة في الأدب واللسانيات، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004م.

191-ستيفن أولمان: دور الكلمة في اللغة، تر: كمال بشير، دار غريب للطباعة والنشر، ط12 مجلد1، 1997م.

192-فرانك بالمر: علم الدلالة، تر: صبري ابراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر 1992م.

193-فرديناند دي سوسير: محاضرات في الألسنية العامة، تر: يوسف غازي مجيد النصر، المؤسسة الجزائرية للطباعة، ط1، 1986م.

194-فندريس: اللغة، تر: عبد الحميد الدواخلي، و محمد القصاص، مكتبة الآنجلو مصرية، مطبعة لجنة البيان العربي، مصر، 1950م

195-كلود جرمان وريمون لوبون: علم الدلالة، تر: نور الهدى لوشن، دار الكتب الوطنية، بنغازي ليبيا، ط1،1997م.

196-ماريا تريزا كابري: المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، تر: محمد أمطوش، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2012م.

197-هنري بيجوان، فيليب تواورن: المعنى في علم المصطلح، تر: ريتا خاطر، بيروت، لبنان، ط1 2009م.

198-يوهان فك: العربية دراسة في اللغة واللهجات والأساليب، تر:عبد الحليم النجار، مطبعة دار الكتاب العربي،1951م.

المراجع الأجنبية:

199- Filber,standardization of terminolog,50 Vienna,1985.

200- Haliday (M.A.K) & Rokia Hasan, Language contex and text, ospects of language in social semiotic prespective, 1989.

201- J. Lyons: Sémantique, vols, Cambridge, University Press, 1977.
202- Le Robert illustre D'aujourd'huit,dictionaire francaise et nom proper,édition mise à jour,en 1997.
203- -Oxford advanced learner's dictionary of English,Oxford University pross 7th,Edition.
204- Oxford-R Fowler, linguistics and the novel, First edition, London, 1995.
205- petite Larousse illustré, librairie Larousse, paris, 1980
206- S. Ullmann: Meaning and Style, Oxford, 1973.

المذكرات الجامعية:

207-صالح بلعيد: دور المؤسسات الثقافية العربية في تنمية اللغة العربية، مخطوط أطروحة دكتوراه الدولة في اللسانيات العربية، جامعة الجزائر، 1992م، 1993م

208-علاء عبد الأمير شهد: الدلالة المعجمية و السياقية في كتب معاني القرآن، دراسة موازنة (مخطوط أطروحة دكتوراه)، جامعة القادسية، العراق، 2007م.

209-هدى بوليقة: ترجمة المصطلح الطبي، كتاب الألم المزمن لريتشارد توماس، تر: ج.ب. الخوري نموذجا، مخطوط مذكرة ماجستير في الترجمة، كلية الآداب واللغات، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2008م-2009م.

المجلات والدوريات:

210- عز الدين الشاهد البوشيخي: نحو التصور الحضاري الشامل للمسألة المصطلحية، مجلة التسامح، ع4، فاس، المغرب.

211-عليان بن محمد الحازمي: علم الدلالة عند العرب، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ع27، مكة المكرمة، 1424هـ، ج15.

212-محمد يونس علي وبن عيسى بطاهر: القرينة وعلاقتها بالمراد، مجلة التجديد، العدد 16 أغسطس، 2004م، رجب 1425هـ.

الشبكة العنكبوتية:

213- مركز بحوث التطوير الدولي(IDRC)، إحداث التعبير بتوطين المعلوماتية دليل لتوطين البرمجيات الحرة مفتوحة الصدر friedel wolff، تر: خالد حسني،2011 م.
http://www2.wineowine.com/sites/default/files/?SID=fddo97ni2m0bkvse96cti0jch0

فهرس المحتويات	
الموضـوع	الصفحة
مقدمة	أ-ب-ج-د
---	---
الفصل الأول: علم المصطلح وعلم الدلالة	5
المبحث الأول: المصطلح	6
المطلب الأول: مفهوم المصطلح	6
1- لغة	6
2- اصطلاحا	9
المطلب الثاني: علم المصطلح	14
المطلب الثالث: نشأة علم المصطلح	15
1- عند العرب	15
2- عند الغرب	16
المطلب الرابع: أهمية المصطلح	17
المبحث الثاني: الدلالة	20
المطلب الأول: مفهوم الدلالة	20
1- لغة	20
2- اصطلاحا	21
المطلب الثاني: تعريفات الدلالة	23
أولا: عند اللّغويين	23
ثانيا: عند الفلاسفة والمناطقة	24
ثالثا: عند الأصوليين	26
رابعا: عند البلاغيين	28
خامسا: عند المحدثين	29
المطلب الثالث: علم الدلالة	31
المطلب الرابع: نشأة علم الدلالة	33
1- عند العرب	33

2–عند الغرب	36
المبحث الثالث: المصطلح الدلالي	41
1– تعريفه	41
2– اشكالاته	41
الفصل الثاني: المصطلحات الدلالية في الكتاب_دراسة في المرجعيات العلمية_	44
المبحث الأول: التعريف بالمدونة	44
المبحث الثاني: بناء هيكل المدونة	45
المبحث الثالث: المصطلحات الدلالية في الكتاب_ دراسة في المرجعيات العلمية_	48
خاتمة	121
قائمة المصادر والمراجع	124
فهرس المحتويات	143